معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (١٧٩)

إمكانيات وآثار قيام منطقة حرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (ودروس مستفادة للاقتصاد المصرى)

يوليو ٢٠٠٤

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة مكتب بريد رقم ١١٧٦٥
A.R.E. Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box: 11765

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٧٩)

إمكانيات وآثار قيام منطقة حرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (ودروس مستفادة للاقتصاد المصرى)

يوليو ٢٠٠٤

المحتويات

	رقم الصفحة
مقدمة	٤
* المبحث الأول : مصر الشريك التجاري المحتمل	٦
- الأبعاد السياسية في طرح مسألة منطقة التجارة الحرة	٦
- الأبعاد الاقتصادية في طرح اتفاقية منطقة التجارة الحرة	٧
- الوضع الحالي للإصلاح الاقتصادي	٩
- انماط وسياسة التجارة	١٠
* الحماية الإسمية والفعلية	١٢
* الحواجز غير التعريفية	١٣
* المبحث الثاني : الشركة الأمريكية -المصرية -الأهداف -الآليات	١٥
مقدمه :	١٥
- المبادرة الأمريكية لتوقيع اتفاقية شراكة مصرية - امريكية	١٦
- المبادرة الأمريكية لإقامة منطقة تجارة حرة مع مصر	١٩
- آليات تحقيق اهداف المبادرة	٢٣
- منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والعالم	٢٥
- المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ,)	٢٦
* الفرق بين المناطق الصناعية المؤهلة والمنطقة الحرة	٢٧
* تجربة الأردن بالنسبة للمناطق الصناعية المؤهلة	٢٨
* آثار انشاء الـــ (QIZs) علي الاقتصاد الأردني	٢٩
* الأثر علي العمالة	٢٩
* الأثر علي الاستثمار	٣٠
* عقبات تواجه وواجهت المناطق الصناعية المؤهلة بالأردن	٣٣
* نظرة مستقبلية	٣٤
* المبحث الثالث : مجالات للتفاوض حول منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية	
مقدمه	٣٥
- دراسة بعض مجالات التفاوض الهامة التي يطرحها الشريك الأمريكي	٣٧
١- التقييم الجمركية	٣٧

٢- الواردات ٣٨
٣- معايير الاختبار والمعايرة والتوثيق ٣٩
٤- المشتريات الحكومية ٤٠
٥- حماية حقوق الملكية الفكرية ٤١
٦- الخدمات ٤٢
٧- الإستثمار ٤٣
٨- المنافسة ٤٦
٩- التجارة الألكترونية ٤٧
* مجالات تضيفها خبرة التفاوض مع الاتحاد الأوروبي : ٤٧
- درجة الشمولية ٤٨
- مجال الاستثمار ٤٩
- المظاهر التنظيمية والمؤسسية ٥٠
- قواعد المنشأ ٥٠
- التعاون العلمي والفني وأنشطة البحث والتطوير ٥٢
- تأسيس آليات لتسوية المنازعات ٥٢
* ملاحظات حول اتفاق منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة والأردن ودروس مستفادة للجانب المصري. ٥٣

*** المبحث الرابع : الآثار الاقتصادية المتوقعة لإقامة منطقة تجارة حرة ومناطق صناعية مؤهلة (وبعض الدروس المستفادة من تجارب الدول الأخرى)** **٥٧**
- الآثار الاقتصادية المتوقعة لإقامة منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة ٥٧
- تحليل آثار التغيرات في الحواجز التجارية في إطار إقامة مناطق صناعية مؤهلة مع الولايات المتحدة
مقدمة ٦٢
* أدبيات قياس اثر التبادل التجارى التفصيلى على انسياب التجارة ٦٧
* الاساس النظرى لنموذج الجاذبية ٧١
* النموذج القياسى والطريقة البحثية ٧٣
* اهداف تقدير النموذج ٧٥

*** المبحث الخامس : اختيار الشكل الملائم لمنطقة التجارة الحرة ومجالات التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية** **٨٧**
١- الشكل المتوقع للشراكة ٨٧
٢- المفاضلة بين اقامة منطقة تجارة حرة فقط أم إقامة مناطق صناعية مؤهلة في إطار منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة ٨٨

*** المراجع** **٩٠**

مُقَدِّمَة

تحتل اتفاقية التجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة أهمية خاصة لاعتبارات سياسية ترتبط بالدور المحوري الهام لمصر في المنطقة ٠ وكذلك يزيد من مصداقية عقد الاتفاقية ويعزز من الموقف التفاوضي لمصر أمام الولايات المتحدة قيام مصر بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية الداخلية ٠

والملاحظ أن الدول النامية تصدر سنويا للولايات المتحدة ما يقدر بنحو ٤٠ مليار دولار بينما صادرات مصر إلى الولايات المتحدة لا تتعدى ٩٠٠ مليون دولار ٠

وتتمثل أهداف الدراسة في تحليل العوامل التي تؤهل مصر لإبرام اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة وكذلك إلقاء الضوء حول المكاسب المحتملة سواء استاتيكية أو ديناميكية للطرفين وشروط تحقق هذه المكاسب حيث تتمثل المكاسب بالنسبة لمصر في الحصول على التمويل والإسراع بالإصلاح الاقتصادي ، وكذلك الانتقال من الاعتماد على المعونة الأمريكية إلى دعم فرص التعاون في مجالات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا ٠

ويفيد استقراء بنود اتفاقية منطقة التجارة الحرة المبرمة بين الولايات المتحدة والأردن فى التعرف على أهم مجالات التفاوض المقترحة فى المشروع المصرى/الامريكى ، ويستطيع المفاوض المصرى أن يستفيد من خبراته المتراكمة من ابرام اتفاق الشراكة المصرى مع الاتحاد الأوروبى وكذلك مراجعة خبرات اتفاقيات الشراكة للاتحاد الأوروبى مع تونس والمغرب ٠

وفى نفس الوقت تثار التساؤلات حول اتفاقيات المناطق الصناعية المؤهلة وأبعادها السياسية والأمنية والاقتصادية والفروق بينها وبين مناطق التجارة الحرة التي عقدتها الولايات المتحدة مع بعض الدول في الشرق الأوسط مثل الأردن وإسرائيل وبعض الدول الأفريقية، وفى هذا الإطار تهتم الدراسة بالتعرف على طبيعة المناطق الصناعية المؤهلة، وما هيه المزايا المتحصلة منها وعددها وشروط قيامها والآماد الزمنية لإقامتها وشروطها والمواقع المؤهلة لإقامتها ، وكذلك قاعدة البيانات المطلوبة والجهة المسئولة عن تصميمها والشروط الضرورية للحصول على المعاملة التفضيلية الحرة وغيرها من التساؤلات والتي يمكن أن تتبلور في الآتي :-

١ – كيف تؤثر اتفاقيات المناطق الحرة على مبادرات إقامة المناطق الصناعية المؤهلة ؟

٢ – أي المنتجات مؤهلة للنفاذ الحر إلى أسواق الولايات المتحدة وأي المعلومات مطلوبة ؟ ماهى قواعد المنشأ وكيفية حساب متطلبات المنشأ ؟

٣ – كيف يمكن لموظف الجمارك الامريكى أن يميز سلعة قادمة من منطقة صناعية مؤهلة ويمنحها فرصة الدخول محررة من التعريفة الجمركية وضرائب الدخل وكافة الضرائب الأخرى فضلا عن التحرر من قيود الحصص وقيود النقد الأجنبي ؟

٤ – ما هي الجهة أو الوكالة المسئولة عن إقامة المشروعات في المناطق الصناعية المؤهلة ؟ وهل يمكن أن تخضع فى إدارتها لهيئة الاستثمار ، وأي أنواع التكنولوجيا سيكون مطلوبا ؟ وما هي الإجراءات والقواعد الفنية المطلوبة للنفاذ الحر ؟

٥ – أى الأنشطة يمكن أن تسمح بها تلك المناطق ؟

٦ – ماهى المكاسب المتوقعة من إقامة هذه المناطق الصناعية ، وما هى الأبعاد السياسية والأمنية التي يجب أن تأخذ في الاعتبار عند التقييم والمفاضلة بين إقامة منطقة تجارة حرة، وإقامة مناطق صناعية مؤهلة ، وهل يمكن تقليص المخاطر السياسية والأمنية المترتبة على إقامة مثل هذه المناطق الصناعية المؤهلة ؟ وما هي مجالات التفاوض المطلوبة ؟

العديد من هذه التساؤلات تثور فى أذهان فريق العمل البحثى ، ولكن درجة توافر المعلومات والبيانات والغموض يحيط بهذه الإشكاليات بما يحول دون الاجابة على الكثير منها .

وتحتوى الدراسة على **خمس مباحث** رئيسية بالاضافة الى **المقدمة** ، ويتكون فريق الدراسة من :

١ – أ.د / فادية محمد عبد السلام (الباحث الرئيسي)

٢ – أ.د / اجلال راتب العقيلي

٣ – أ.د / سلوي محمد مرسي

٤ – د/ خيرية عبد الفتاح عبد العزيز (من الخارج)

<u>المساعدين</u> :

- أ. عبد السلام عوض
- أ. مريم رووف فرح
- أ. داليا احمد ابراهيم
- أ. خالد السعيد صالح (من الخارج)

المبحث الأول

مصر الشريك التجاري المحتمل (*)

الأبعاد السياسية في طرح مسألة منطقة التجارة الحرة :

هناك علاقات خاصة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية بدأت في السبعينات وتعمقت في الثمانينات والتسعينات وحتى اليوم رغم تناقض المصالح المصرية ودورها في المحيط العربي مع هذه العلاقات . وقد سعت الإدارة المصرية جاهدة في السنوات الأخيرة لتوثيق هذه العلاقات التى قامت علي تلقي المساعدات الاقتصادية والعسكرية فضلا عن السعي للقيام بدور محوري في التسوية السياسية للصراع العربي – الاسرائيلي وكذلك في صياغة سياسات لمنطقة في العقود الأخيرة . هذا وقد دأبت مصر مؤخراً علي اجراء العديد من الاصلاحات السياسية متمثلة في تعددية الاحزاب وتوسيع مساحة الحريات للصحافة والمجتمع المدني .

ولما كانت مصر اكبر دولة في المنطقة حيث يمثل سكانها حوالي ٢٣% من سكان منطقة الشرق الأوسط، كما أنها تلعب دوراً هاماً في رسم شكل المنطقة – بالأضافة الى دورها في التسوية السلمية علي المسار الفلسطيني والسوري ، هذا بالأضافة الى أن امريكا ترغب في ان تكون نموذج للديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط ومن هنا تأتي اهمية طرح مبادرة توقيع إتفاقية منطقة تجارة حرة مع مصر . هذا بالأضافة الى ان مصر تعتبر الرائد للدول العربية في مجالات تقديم الافلام والكتب وبرامج التليفزيون([1]) .

كما ان هناك العديد من الأهداف الامريكية السياسية في توقيع الاتفاقية ومنها اجراء العديد من الاصلاحات السياسية والدستورية وحقوق الانسان ومعاملة الاقباط في مصر ودور المنظمات الغير حكومية ومنظمات العمل المدني وغيرها من قضايا التعليم والمرأة والحريات

---

[1]) احمد جلال ،روبرت لورنس " منطقة التجارة بين مصر وامريكا " htlp : ll Shbabmisr . Com المركز المصري للدراسات الاقتصادية ورقة عمل رقم ٨٧ .

*) قام باعداد هذا الجزء أ. عبد السلام محمد عوض ، أ. داليا أحمد على ابراهيم ، أ. مريم رؤوف فرح .

الابعاد الاقتصادية في طرح إتفاقية منطقة التجارة الحرة

اقترح الرئيس الامريكي في التاسع من مايو ٢٠٠٣ إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة الامريكية ودول الشرق الأوسط من خلال عقد إتفاقيات ثنائية بين امريكا وكل دولة شرق اوسطية . وفي الوقت الراهن فإن هناك اتفاقين للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة الامريكية وكل من الاردن واسرائيل وتجري حالياً المفاوضات مع المغرب كما يتوقع ان تبدأ المفاوضات مع مصر هذا العام وبعد ذلك باقي دول الشرق الأوسط ٠ومن اللافت للنظر تلك النتائج التى ادت اليها إتفاقية التجارة الحرة بين امريكا والاردن والتى دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر ٢٠٠١ مع بدء العمل فيما يسمي بالمناطق الصناعية المؤهلة وهي مناطق تقوم على الانتاج الفلسطيني الاردني الاسرائيلي المشترك التى فتحت لمنتجاتها السوق الامريكية دون تحصيل أية رسوم .

ولقد كان من نتيجة ذلك زيادة الصادرات الأردنية من ١٦ مليون دولار عام ١٩٩٨ الى ٤١٢ مليون دولار عام ٢٠٠٢ ومعها تم توفير ٤٠الف فرصة عمل جديدة . وقد حدثت هذه الزيادة في الوقت نفسه الذي بقيت فيه الصادرات الامريكية للأردن دون زيادة فإنتهي العجز في الميزان التجاري الاردني مع الولايات المتحدة الامريكية وتحول الى فائض – والحقيقة انه لا يمكن فهم مسالة إقامة منطقة تجارة حرة مع امريكا ودول الشرق الأوسط ما لم تتعرف علي الاقتصاد الامريكي وحجمه الهائل – فقد بلغ حجم الناتج المحلي الامريكي ١٠ تريليون دولار عام ٢٠٠١ وكانت امريكا تستورد ١١٨٠ مليار دولار لا يأتي منها من العالم العربي سوي ٣١ مليار دولار .

تشير المؤشرات السابقة الى أن العلاقات الاقتصادية العربية الامريكية محدودة للغاية مما يعكس الفوارق الواسعة بين الاقتصاديات العربية والاقتصاد الامريكي مما يصعب معه التكهن بأن مكسباً صافياً سيعود للاقتصاديات الصغيرة الحجم في ظل الأوضاع الحالية – ومع ذلك فأن الآمال منعقدة في الحصول علي بعض المكاسب حال توافر نصوص اتفاقية لمنطقة تجارة حرة مصاغة بشكل يراعي الفوارق في ظروف التنمية الاقتصادية حيث جاء اقتراح الرئيس بوش استجابة لدعوة البنك الدولي لدول المتقدمة لفتح اسواقها امام الدول النامية هذا بالاضافة الى ان اتفاق منطقة التجارة الحرة مع امريكا وفقاً لبعض الآراء يعد

اكثر ليبرالية من الاتحاد الأوروبي خصوصاً فيما يتعلق بالسلع الزراعية وقواعد المنشأ [1] وهي نقاط ستناقش بالتفصيل في اطار الدراسة الحالية .

أما فيما يتعلق بتوقيع اتفاقية اقامة منطقة تجارة حرة مع امريكا فهي ليست وليدة هذه الايام وانما ترجع محاولات مصر للدخول في مفاوضات منطقة تجارة حرة مع امريكا الى عام ١٩٩٧ أسوة باسرائيل والأردن ولا يمثل توقيع إتفاقية منطقة التجارة الحرة مع امريكا استفادة للجانب المصري فحسب ولكن الولايات المتحدة الامريكية ستستفيد ايضا من توقيع الإتفاقية ويمكن تناول جوانب الإستفادة الامريكية في التالي [2] :

- من المتوقع ان تنخفض صادرات الولايات المتحدة الامريكية لمصر نتيجة انخفاض حجم المعونة الامريكية ، وكذلك نتيجة لانفتاح السوق المصرية امام المنتجات الأوربية بعد اعفائها من الرسوم الجمركية تطبيقاً لإتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية مما سيفقد المصدرين الامريكيين لحصتهم في السوق المصرية .
- رغم أن الصادرات الامريكية لمصر لا تزيد عن نصف في المائة من اجمالي الصادرات الامريكية علي مستوي العالم إلا أن نمو واستقرار العلاقات الاقتصادية بين البلدين يعد ضرورة لتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط .

ويأتي الحديث عن اقامة اتفاق منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة وذلك في ظل التوقيع علي إتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبي ودخولها حيز التنفيذ في العام الحالي وبعد قيام مصر بالعديد من الاصلاحات الاقتصادية خاصة ما يتعلق بالجوانب المالية والنقدية بعد صدور العديد من التشريعات الضرورية لضمان تشغيل آليات السوق الحرة ونذكر علي سبيل الذكر لا الحصر قانون حماية الملكية الفكرية الذي صدر عام ٢٠٠٢ ، واقتراب صدور قانون تنظيم المنافسة ومحاربة الاحتكار ، هذا بالأضافة الى أن توقيع منطقة تجارة حرة مع امريكا يستهدف جذب الاستثمار الأجنبي (الامريكي) هذا بالأضافة الى أن الولايات المتحدة سوف تلغي نظام الحصص لقطاع الملابس الجاهزة والمنسوجات الذي يعد أحد القطاعات الرائدة في الصادرات المصرية عام ٢٠٠٥ .

---

[1]) عبد المنعم سعيد ، " في شان منطقة التجارة الحرة الامريكية " متاح علي الموقع http : ll w w w . aL watan . com

[2]) عادل العزبي ، " اتفاقيات التجارة الحرة وماحولها " ماذا تعني مبادرة بوش ٩ مايو ٢٠٠٣ ؟ الاتحاد العام للغرف التجارية ، المسودة السادسة ٢٠٠٣ .

- الوضع الحالي للإصلاح الإقتصادي

بدأ التطبيق الفعلي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر عام ١٩٩١ اثر توقيع مصر اتفاق مع صندوق النقد الدولي وقد بدأت المرحلة الأولي للإصلاح الإقتصادي خلال الفترة ما بين عام ١٩٩١ - ١٩٩٧ وقد استندت عملية الاصلاح خلال هذه المرحلة علي المحاور الرئيسية التالية :

١- تصحيح مالي واسع النطاق.

٢- تحرير وتوحيد نظام الصرف الأجنبي

٣- اتخاذ سعر الصرف كمحور إرتكار للسياسة النقدية .

وفيما يتعلق بالسياسة المالية فقد بدأت المرحلة باتباع سياسة مالية انكماشية تعمل علي التأثير علي معدلات نمو الطلب المحلي ، فقامت الحكومة بتطبيق الضريبة العامة علي المبيعات كما عملت علي تخفيض الاتفاق الاستثماري وقد تجلت الاصلاحات في الجوانب النقدية في التالي ([1]) :

- تحرير أسعار الفائدة علي الايداع والاقراض .
- رفع كافة السقوف الأئتمانية علي معدلات نمو الأئتمان .
- استحداث أسلوب جديد لتمويل العجز الموسمي في الموازنة العامة للدولة .
- ربط سعر الخصم لدي البنك المركزي بأسعار الفائدة علي اذون الخزانة .
- تحرير أسعار الخدمات المصرفية
- الزام البنوك بمعايير الملاءة المالية وفقا لقواعد لجنة بازل .

هذا بالأضافة الى صدور القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ لتنظيم قواعد إصدار وتداول الأوراق المالية ثم تعديله في عام ١٩٩٨ - هذا بالأضافة الى توحيد اسعار الصرف المتعددة في سوق واحد والسماح بانشاء شركات الصرافة للتعامل في النقد الأجنبي "

وقد تمخضت هذه المرحلة عن تحقيق العديد من الاثار الايجابية للأقتصاد القومي ومن ثم فقد نجحت سياسة الإصلاح الإقتصادي في هذه المرحلة حيث تحقق استقرار في الأسعار ، وانخفض معدل التضخم من ٢٠% في بداية التسعينات الى ٦% عام ١٩٩٧ - كما تم الحفاظ علي معدل نمو للسيولة في حدود معينة رغم التدفقات الرأسمالية ، كما زادت الثقة في العملة المحلية ، ورغم انخفاض سعر الفائدة علي الجنيه في هذه الفترة فقد استمر

[1]) سهير ابو العينين " الاصلاح الاقتصادي في مصر " التوازنات المالية والنقدية وتحفيز النمو" ، ورقة غير منشورة ٢٠٠٣ .

وجود فارق ايجابي كبير بين الفوائد علي العملة المحلية والأجنبية و خفض معدل الدولرة من ٥٣% في عام ١٩٩١/٩٠ الى ٢٢% في عام ١٩٩٧/٩٦ – وارتفع احتياطي العملة الأجنبية الى ٢٠ مليار دولار عام ١٩٩٧ ، هذا بالإضافة الى انخفاض عبء خدمة الدين الخارجي من ٥٠% من الايرادات الجارية الخارجية الى ١٣% .

وقد اعدت الحكومة المصرية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي إطاراً شاملاً للإصلاح الهيكلي بدأ تنفيذه في عام ١٩٩٧ ، حيث تم إعطاء دفعة قوية لعملية الخصخصة وتم إصدار قانون للاستثمار يتضمن مزيداً من الحريات ، كذلك تم إتخاذ خطوات هامة لتحرير التجارة الخارجية من خلال تخفيض التعريفة الجمركية وإزالة القيود غير الجمركية – بالإضافة الى اتخاذ خطوات هامة لإصلاح القطاع المالي وذلك بتصفية حصص بنوك القطاع العام في البنوك المشتركة .

وقد واجهت مصر العديد من المشاكل الاقتصادية في هذه المرحلة منها انخفاض عائدات السياحة نتيجة لحادث الأقصر وانخفاض أسعار البترول في السوق العالمي وتميزت هذه الفترة بنوع من عدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بالسياسات المناسبة لهذه المرحلة وكان من نتيجة ذلك التدهور السريع في قيمة الجنيه المصري حيث انخفضت قيمة الجنيه مقابل الدولار من ٣,٨٣ جنيه عام ١٩٨٧ الى ٦,٥٣ جنيه في عام ٢٠٠٣ ، هذا الى جانب ظهور السوق السوداء فى الصرف الاجنبى بصورة شديدة وارتفع معدل الدولرة من ١٧,٩ من الاحتياطى المالى عام ١٩٩٨/٩٧ الى ٢٧,٣ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ٠ وارتفع عبء الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى من ٩% عام ١٩٩٧/٩٦الي-٦,٣ %عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ هذا بالاضافة الى تراجع معدل النمو الى ما يقارب ٣% (١) ٠

أنماط و سياسات التجارة

لقد شهد قطاع التجارة الخارجية كأحد قطاعات الاقتصاد القومى منذ منتصف الثمانينات عملية تحول شاملة والتى تبلورت ملامحها مع الدخول فى برنامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى والاعتماد على مبادرات القطاع الخاص وآليات السوق فى ظل التحرير الاقتصادى . وفى السنوات الأخيرة ، كان هناك اصلاح تجارى واضح فى مصر ولقد خضعت ادارة قطاع التجارة الخارجية فى ظل التحرير الاقتصادى الى العديد من التطورات التشريعية والتنظيمية صاغت شكل السياسة التجارية وانعكست على مستويات

(١) وزارة التجارة الخارجية ، النشرة الاقتصادية الشهرية ، نوفمبر ٢٠٠٣ ٠

الحماية الفعلية والأسمية وكذلك وضع الحواجز غير الجمركية أمام معاملات القطاع ، ولم تقتصر جهود الاصلاح والتحرير على هذا بل لعبت أدوات السياسة النقدية من خلال منح الائتمان وتحديد القدرة التمويلية وسياسة الصرف الأجنبى دوراً فى التأثير على الصادرات والواردات . وفى نفس الوقت ساهمت السياسة الضرائبية بمكوناتها من ضرائب على الأرباح التجارية والصناعية وضريبة المبيعات وخلافه فى تحديد مستوى كفاءة عمليات التجارة الخارجية .

و فى ظل هذة التطورات، وصل العجز التجارى لمصر الى حوالى ١٠% من الناتج المحلى الاجمالى خلال السنوات الثلاث الماضية ، وقد تم تمويل معظم هذا العجز من العائد من السياحة ، تحويلات العاملين فى الخارج وقناة السويس . ووصلت الصادرات الى حوالى ٦,٦% من الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة ٩٦/٩٧-٢٠٠١-٢٠٠٢ .

وتعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى أهم شركاء التجارة لمصر حيث مثلت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى لمصر حوالى ٢٣% ، ٣٩% من واردات مصر على التوالى ، ٣١% ، ٣٣% من اجمالى الصادرات خلال الفترة ٩٠/٩١-٢٠٠٠/٢٠٠١ .

وفى الوقت الحالى ، تخضع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى لنفس معدلات التعريفة الجمركية من مصر ، وكلن قد وقعت مصر اتفاقية مع الاتحاد الأوروبى على الغاء التعريفة الجمركية على صادراته لمصر خلال اثنى عشر عاما . وبالتالى سوف تضار الصادرات الامريكية لمصر كثيرا ، إذا لم تطبق الولايات المتحدة اتفاقية مماثلة مع مصر .

يرجع أداء الصادرات المتذبذب فى مصر الي هيكل الحوافز الحالى الذى يجعل المنتجين أكثر استفادة إذا ما قاموا بتسويق منتجاتهم بالداخل عن تسويقها فى الخارج ، ووفقا لدراسة حديثة([1]) فإن هذا الاتجاه ينتج من عدم منافسة سعر الصرف ، فرض تعريفات جمركية عالية نسبيا على الواردات ، ضرائب الشركات المرتفعة ، وقلة كفاءة سياسات التجارة .

[1]) أحمد جلال ، سميحة فوزى ، لغز الصادرات المصرية ، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، اغسطس ، ٢٠٠٢ .

وسوف نتناول النقاط التالية ببعض من التفاصيل:

١- الحماية الأسمية والحماية الفعلية .

٢- الحماية غير الجمركية .

١- الحماية الاسمية والحماية الفعلية

بدأ الإصلاح التجاري فى مصر في عام ١٩٨٦ حيث شمل إصلاح شامل للهيكل الجمركي واستمر هذا الإصلاح مع تبني مصر برنامج الإصلاح الإقتصادي عام ١٩٩١. وقد تضمن البرنامج الأخير جزء متعلق بتحرير التجارة وكان يهدف أساسا إلى تغيير سياسة مصر من سياسة إحلال محل الواردات إلى سياسة تنشيط الصادرات. ومن الملاحظ اتجاه متوسط الرسوم الجمركية منذ منتصف الثمانينات الى الانخفاض فى ظل اجراءات التخفيض المختلفة ليسجل متوسط معدل التعريفة الأسمية ٢٨% عام ١٩٩٧ مقابل ٨,٢% المتوسط العالمى ، ٢١,٩% متوسط الدول النامية ، وليأتى متوسط الحماية الفعلية لمصر بما يقارب ٣٠% وهو ما يمكن ايعازه الى استمرار ارتفاع الرسوم الجمركية على مستلزمات الانتاج المستوردة والتى ما زالت تمثل ما يقرب ٤٥% من اجمالى مستلزمات الانتاج الصناعية فضلا عن الضرائب غير المباشرة حيث تتراوح ضريبة المبيعات ما بين ٥%-٢٥% بمتوسط ١٠% على كافة مستلزمات الانتاج المحلية والمستوردة (٥% ، ٤٥% على قيمة السلع المستوردة متضمنة قيمة التعريفة الجمركية ([1]) .

وحسب تعريفة ٢٠٠٠/٢٠٠١ هناك ٢٩ فئة للتعريفة الجمركية وتتراوح تعريفة أكثر من ٨٥% من اجمالى قيم الواردات ما بين صفر% ، ٣٠% الأمر الذى انعكس على متوسط التعريفة لتصل الى ٢٦,٢% وهذا المعدل أعلى من مثيله المرجح فقد وصل الى ١٤,٧% وهو ما يعنى أن ارتفاع التعريفة الجمركية قد أثر على هيكل الواردات فى صالح السلع ذات التعريفات المنخفضة نسبيا ، ويشير هذا التشتت الى توفير حماية متباينة بين الصناعات ويقدر ما تتحمله الصادرات من التعريفة المفروضة على المدخلات بنحو ١٩,٤% مما يؤثر على السعر التنافسى .

---

[1]) شيرين الشواربى ، دور الدولة فى تنمية الصادرات : "الحالة المصرية" ، مسودة مبدئية ، ورقة مقدمة للمناقشة فى مؤتمر "دور الدولة فى عالم متغير" ، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والمالية بالاشتراك مع مركز دراسات واستشارات الادارة العامة ومركز دراسات وبحوث الدول النامية ، القاهرة ، ٢١-٢٢ أكتوبر ٢٠٠٢ .

وفى ضوء الإصلاحات الحديثة فى السياسة التجارية أمكن رصد الآتى(١) :

أ- انخفاض الحد الأقصى لمعدلات التعريفة الجمركية من ٧٠% فى عام ١٩٩٤ الى نحو ٤٣% فى عام ٢٠٠٢ مستبعدين بذلك المشروبات الكحولية والدواجن والمنسوجات والملابس، الأمر الذى انعكس على انخفاض متوسط الحماية الأسمية من ٢٢% عام ١٩٩٤ الى ١٨,٩% عام ٢٠٠٢ ، وتزامن هذا التحسن مع انخفاض مستوى التشتت فى هيكل الحماية من ١٣,٣% عام ١٩٩٤ الى ١١,١% عام ٢٠٠٢ .

ب- انخفاض مستوى الحماية الفعلية من ٢٣,٣% عام ١٩٩٤ الى نحو ١٨,٥% عام ٢٠٠٢، وبالمثل انخفض مستوى التشتت الفعلى من ١٦,٦% عام ١٩٩٤ الى ١٤,٧% عام ٢٠٠٢.

ج- تباينت أوضاع الحماية الأسمية ولكن انخفضت مستويات الحماية الأسمية فى كافة القطاعات بين عامى ١٩٩٤،٢٠٠٢ باستثناء قطاع صناعة الملابس والأحذية الجلدية والذى شهد ارتفاعا فى معدل الحماية من ٦٨,٩% عام ١٩٩٤ الى ٥١٦,٦% عام ٢٠٠٢.

وتسرى نفس النتيجة على مستوى الحماية الفعلية حيث هبطت معدلاتها بالنسبة لكافة القطاعات بين عامى ٩٤ ، ٢٠٠٢ باستثناء صناعة الملابس والأحذية الجلدية والتى ارتفعت معدل حمايتها الفعلية من ٨١% عام ١٩٩٤ الى ٦٧٤% عام ٢٠٠٢ ويرجع ذلك الى الضريبة النوعية التى ترجمت فى شكل ارتفاع فى التعريفة لما يقارب ٦٢٧% عام ٢٠٠٢ . وهكذا يتضح لنا أن الاقتصاد المصرى لا يزال اكثر حمائية من منافسيه بالرغم من الاصلاحات التى اتخذت حيث لا تزال هناك حواجز غير جمركية أمام قطاع التجارة .

٢- الحواجز غير الجمركية Non-tariff Barriers

يزداد الأثر الحمائى للضريبة الجمركية مع فرض رسوم الخدمات والفحص وغيرها من الرسوم الاضافية كنسبة من قيمة الواردات شاملة الضريبة الجمركية حيث يتسم هيكل الحماية الجمركية بكثرة عدد فئات التعريفة الى ٢٩ فئة مقابل ٥ فئات (لبنجلاديش) مثلا وتؤدى طبيعة الحواجز غير الجمركية القائمة فعلا الى كثير من مشاكل التعامل مع الادارة الجمركية ، ففى عام ١٩٩٨ تم رفع الحظر على الواردات من المنسوجات واضافتها الى قائمة الواردات الخاضعة للرقابة النوعية ، كما يلاحظ أن عدد بنود السلع المستوردة الخاضعة للرقابة النوعية قد ارتفع من ٣٢ فى عام ١٩٩٤ الى ١٩١ فى عام ٢٠٠٢ ،

---

١) Ahmed Galal & Robert Lawrence, Egypt - US and Morocco – US Free Trade Agreement, ECES, working paper No. 87, July 2003 :

وعلى الرغم من أهمية ضمان سلامة السلع المستوردة وضرورة مطابقتها للشروط البيئية والصحية إلا أن حوالى ٧٠% من المعايير الفنية المصرية قد لا تتوافق مع المعايير الدولية.[١] ، ويترتب علي ارتفاع وتعقد هيكل الحماية الجمركية وغير الجمركية زيادة الدافع لدي التجار للتهرب من سداد التعريفة الجمركية وطلب الاستثناءات والاعفاءات كما تؤدي كثرة الفئات الجمركية الي صعوبات ترتبط بالتبنيد والتثمين الجمركي للواردات مما يرفع من تكلفة المعاملات الاقتصادية . وتقدر احدي الدراسات [٢] تكلفة تأخير عمليات الافراج عن السلع للتأكد من مطابقتها لمعايير الجودة بما يعادل فرص ضريبة مقدارها ١٠ % علي الصادرات وذلك فضلاً عن المشاكل المرتبطة بأسلوب وزن الصادرات وكذلك عدم كفاءة اداء نظم استرجاع الجمارك والسماح المؤقت . وربما ترجع هذه المشكلة الي الصعوبات المكملة لها مثل تحديد معاملات الهالك ومعاملات استخدام المدخلات في الانتاج والتي تحدد قيمة الجمارك التي يتم استردادها (ثماني خطوات معقدة ومكلفة) .

و بصفة عامة، فقد استطاعت مصر أن تحقق نتائج إيجابية في تخفيض العوائق الغير جمركية. فقد قامت بإزالة القيود على الاستيراد باستثناء الملابس الجاهزة وبعض منتجات اللحوم. ولا تستخدم مصر الحصص الاستيرادية، وليس لديها حد أدنى لأسعار الواردات أو حصص موسمية. كذلك فقد أزالت مصر كثير من السلع التي كانت على قائمة السماح بالدخول بإشتراطات معينة حيث انخفضت السلع الواردة على هذه القائمة من ١٥ مجموعة سلعية عام ١٩٩١ إلى ٣ مجموعات سلعية عام ١٩٩٨[٣] .

---

[١]) امنية حلمي ، تطوير الادارة الجمركية في مصر ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، ورقة عمل رقم (٨١) ، ابريل ٢٠٠٣

[٢]) World Bank , "Egypt : Issues in sustaining Economic Growth" , Report No. 16027- EGT : Country Economic Memorandum, March 15, 1997 .

[٣]) نهي مكاوي ، احمد غنيم ، الاقتصاد السياسي للسياسة التجارية في مصر ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، ٢٠٠٢ .

المبحث الثاني

الشراكة الأمريكية – المصرية (*)

(الأهداف – الآليات)

مقدمـــــــــة

من المعروف ان مصر لم تكن ابداً في معزل عما يجري علي الساحة الدولية ومن هنا كانت من اكثر الدول انفتاحاً علي العالم وارتباطاً بالمؤسسات الاقتصادية الدولية والإقليمية . كما انها عضواً في كثير من التكتلات الاقتصادية . فلا يخفي دور مصر في مفاوضات التجارة العالمية وفي مجال اجراءات تنظيم العلاقات التجارية الدولية اعتباراً من اتفاق هافانا لإنشاء منظمة عالمية للتجارة في عام ١٩٤٧ وصولاً الي الاتفاقات التى كان من شأنها ظهور منظمة التجارة العالمية لتحل محل اتفاقية الجات وذلك في يناير ١٩٩٤وعضويتها في هذه المنظمة العالمية . وبالتالي تأكيد الالتزام بتحرير الاقتصاد وتوسيع قاعدة الملكية واعطاء الدور الأكبر للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في ظل المنافسة وحماية الأسواق .

وتدعيماً لذلك اتجهت مصر لتوثيق علاقاتها الاقتصادية مع التكتلات الاقتصادية علي المستويين الدولي والأقليمي كذلك المستوي الثنائي تم ذلك علي المستوي العربي والأفريقي والأوروبي ومجموعة الخمس عشر والمستوي الأسلامي كذلك مع الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد قامت مصر بتوقيع العديد من اتفاقيات مناطق التجارة الحرة والتى تنقسم الى اتفاقيات علي المستوي الثنائي مثل الاتفاقيات مع دول عربية مثل الأردن وتونس والمغرب والعراق وغيرها وهي اتفاقيات دخلت حيز التنفيذ . أو اتفاقيات وقعتها مصر مع مجموعات اقتصادية مثل الكوميسا أو اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية والتى يتوقع ان تدخل حيز التنفيذ هذا العام .

(*) قام باعداد هذا الجزء أ.د. اجلال راتب العقيلى .

كما تسعي مصر من جانبها لتوقيع اتفاقية منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية وذلك لزيادة صادراتها الي الأسواق الدولية بجانب العديد من المميزات والمكاسب الاقتصادية مثل زيادة تدفق رؤوس الأموال ورفع كفاءة الانتاج بزيادة درجة التخصص والاستقرار في الأسواق وزيادة نقل التكنولوجيا وتحسين شروط التبادل التجاري بصفة عامة .

ومن المعروف ان مصر تستفيد من المعونات الامريكية وذلك لاجراء عمليات الاصلاح الاقتصادي والتحرير وتقوية القطاع الخاص وبالتالي رفع مستوي المعيشة بالداخل حيث يستحوذ القطاع الخاص الآن على ما يقارب من ٧٥% من الناتج الاجمالي المصري .

وان خفض المعونة الامريكية بواقع ٥% سنوياً بحيث تنخفض هذه المعونة خلال عشر سنوات الى النصف يعني ان وضع التجارة الخارجية مع الولايات المتحدة الامريكية سيتدهور اذا لم يتم نوع من التعويض ، وذلك مما يدفع الى العمل علي زيادة حجم اتفاقيات التفضيل بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية – ومن المعروف أيضا ان مصر هي الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا التى تعتبر عضو في كل من التجمع الأفريقي الكوميسا كذلك الاتفاقيات التفضيلية العربية PAFTA مما يضعها في موقع استراتيجي هام حيث ستصبح مركزاً للتجارة والاقتصاد يربط الدول الاعضاء في كلا التجمعين كما سيدعم اتفاق الشراكة المصرية الأوروبية هذا الوضع الاستراتيجي .

كما ان مصر تعتبر سوقاً كبيراً لاستيعاب المنتجات الزراعية والصناعية كذلك الخدمات الأمريكية لذلك فإن قيام منطقة تجارة حرة بين مصر وامريكا فيه منفعة متبادلة حيث أن زيادة التبادل والعلاقات الاقتصادية الدولية سيدفع ويزيد من قدرة الإقتصاد المصري علي التصدير وعلي استقطاب الاستثمارات وخلق فرص عمل وكنتيجة لذلك رفع معدل النمو الاقتصادي الذي بدوره يؤدي الى تقوية العلاقات الاقتصادية والسياسية مع امريكا . كما ان ذلك قد يؤدي الى توسيع التجارة الخارجية المصرية مع امريكا إلا اننا نعتقد أن ذلك لن يحسن من ميزان التجارة لصالح مصر .

<u>أولا : المبادرة الامريكية لتوقيع اتفاق شراكة مصرية . امريكية</u>

لقد طرأ تغير كبير في توجه الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لعلاقتها مع مصر فعلي الرغم من أن مصر كانت قد أبدت رغبتها في انشاء منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة

الأمريكية – أسوة بما تم مع اسرائيل – الا أن لولايات المتحدة لم تستجب في ذلك الوقت مفضلة أن تكون تجارتها مع مصر وفقاً لآليات السوق وداخل اطار اتفاقيات الجات وقواعد منظمة التجارة العالمية . وعلي ذلك في عام ١٩٩٤ تم التوقيع علي اتفاق تعاون امريكي للنمو الاقتصادي والتنمية وهو ما أطلق عليه (مبادرة / آل جور) وذلك بهدف وضع اطار لتطوير التعاون بين البلدين خاصة في مجال دعم قدرة الاقتصاد المصري وعملية النمو والتنمية الاقتصادية ليصبح شريكاً تجارياً قوياً في علاقته بالاقتصاد الأمريكي وتمهيداً لخفض المنح والمساعدات الأمريكية كشكل رئيسي للتعاون بين الدولتين .

ويمكن اجمال أهداف هذا الاتفاق فيما يلى ([1]) :

يهدف اتفاق المشاركة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية ، والذي وقع في عام ١٩٩٤ وبدأ العمل به منذ سبتمبر في نفس العام الى تطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين في اتجاه بناء قدرة الاقتصاد المصري ليصبح شريكا تجارياً قوياً في علاقته بالاقتصاد الأمريكي ، تمهيداً لإغناء مصر عن تلقي المنح والمساعدات الأمريكية كشكل رئيسي للتعاون بين الدولتين . ومن ثم تسعي المشاركة المصرية الأمريكية الى تحقيق الأهداف التالية :

- زيادة التبادل التجاري بين الطرفين وإعطاء مزايا تفضيلية للسلع المصرية في السوق الأمريكية .
- تشجيع نقل التكنولوجيا الأمريكية المتقدمة الى مصر لتطوير الصناعة بها والارتقاء بمستوي جودة منتجاتها وزيادة قدرتها التنافسية .
- تشجيع نمو الاستثمارات الأمريكية المباشرة في مصر لتسهم في نمو الصادرات وخلق فرص عمل للمصريين وزيادة معدل النمو في الاقتصاد المصري.
- دعم برنامج مصر للإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي وتشجيع نمو القطاع الخاص واضطلاعه بمهمة قيادة التنمية ، والاهتمام بتطوير الإدارة الاقتصادية ، باعتبار ان هذه كلها متطلبات ضرورية لرفع القدرة التنافسية للأقتصاد المصري .

وفي إطار هذه الأهداف تم تكوين هيكل تنظيمي لتفعيل الاتفاق وإزالة ما يعترضه من عقبات فبالإضافة الى التشاور المستمر القائم بين البلدين من خلال قنوات التمثيل الدبلوماسي والتجاري المختلفة وكذلك من خلال برامج هيئة المعونة الأمريكية في مصر ،

---

[1]) التعاون الاقتصادى المصرى (دراسة بعض حالات الشراكة) - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٤٠ لعام ٢٠٠١ – معهد التخطيط القومي – القاهرة

تم تكوين المجلس الرئاسي المصري الأمريكي الذي يضم رئيس جمهورية مصر العربية ونائب الرئيس الأمريكي علاوة علي ممثلين للحكومتين المصرية والأمريكية ولرجال الأعمال من الدولتين ، كما أصبحت هناك لقاءات دورية بين رجال الأعمال المصريين والأمريكيين من خلال ممثليهم في جمعية مشتركة لرجال الأعمال من البلدين . كما تم الاتفاق في إطار المشاركة المصرية الأمريكية علي برنامجين أساسيين هما :

أ- برنامج المساعدة الفنية لسياسات الإصلاح القطاعي وتشرف عليه اللجنة الفرعية للسياسات الاقتصادية والتجارة والاستثمار المنبثقة عن مبادرة المشاركة ، ويغطى هذا البرنامج مجالات عديدة منها القطاع المالى والمصرفى والتجارة الخارجية ، وفتح أسواق للصادرات المصرية ٠ وتهدف المساعدة الفنية الى تطوير القواعد والقوانين والاجراءات المنظمة للاستثمار فى القطاعات الاقتصادية المختلفة فى اتجاه توفير البيئة التشريعية والتنفيذية المشجعة لقدوم الاستثمارات الاجنبية الى مصر ، مع قيام اللجنة المذكورة بجهد خاص لترويج فرص الاستثمار فى مصر بين المستثمرين الامريكيين ٠ كما يهتم هذا البرنامج بتنظيم دورات تدريب وإعداد للكوادر المصرية فى الولايات المتحدة الامريكية لزيادة كفاءة الانظمة والمؤسسات المصرية ، ويتم تمويل هذا البرنامج بواسطة هيئة المعونة الامريكية فى إطار المساعدات التى تقدمها الولايات المتحدة لمصر لدعم برامج وسياسات الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى ٠ ومن المقدر أن يصل اجمالى التمويل وفقا لهذا البرنامج ١,٢ مليار دولار أنفق منها ٢٨٠ مليون دولار خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٨

ب- برنامج مراكز تصنيع التكنولوجيا ، وتشرف عليه اللجنة الفرعية للتكنولوجيا وبموجبه يتم إنشاء ما يعرف بمراكز تصنيع التكنولوجيا التى تهتم بمساعدة رجال الأعمال المصريين ، خاصة المصدرين ، في الحصول علي التكنولوجيا المتقدمة التى تلائم الظروف المصرية . كما يدخل في إطار هذا البرامج دعم الصناعات الصغيرة لزيادة قدرتها علي المنافسة من خلال تحسين جودة منتجاتها ، وتدعيم فرص تسويق منتجاتها .

ومن الواضح ان اتفاق المشاركة المصرية الأمريكية بهذه الصورة لا يعدو أن يكون إعادة صياغة لعلاقات التعاون الاقتصادي المصري الأمريكي في اتجاه تطوير الجوانب التشريعية والتنظيمية والمؤسسية والإدارية والتكنولوجية للأقتصاد المصري ، بما يرتبط بذلك من تطوير للقدرات البشرية ، وذلك تدعيماً لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي من ناحية ولمناخ الاستثمار في مصر من ناحية اخري . ولعل الدافع الرئيسي

للمشاركة المصرية الأمريكية علي هذا النحو هو أن تسهم الولايات المتحدة الأمريكية في تنمية قدرة الاقتصاد المصري علي جذب الاستثمارات الأجنبية ، والأمريكية منها خاصة ، ليكون ذلك تعويضاً عن تقليص المعونات الأمريكية لمصر ربما لتقتصر علي المساعدات العسكرية في غضون عشر سنوات من الآن .

كل ذلك يشير الى ان اتفاق الشراكة المصرية الأمريكية يمكن وصفه من منظور الأجل القصير ، كاتفاق لدعم ومساندة برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي . ومن منظور الأجلين المتوسط والطويل ، يمكن وصف هذا الاتفاق بأنه اتفاق مساند لانتقال الاقتصاد المصري من مرحلة الإصلاح والتكيف الهيكلي الى مرحلة الانطلاق الذاتي فضلاً عن كونه اتفاقاً لمعونة فنية تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لتحسين قدرة الاقتصاد المصري علي جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة والاندماج في الأقتصاد العالمي .

وعلي الرغم من أن الشراكة المصرية الأمريكية علي هذا النحو لا تمثل سوي هذه الأشكال محدودة المجال من التعاون الاقتصادي الدولي إلا أنه لا يمكن إنكار الفوائد الجمة التى يمكن ان تترتب علي النجاح في تحقيق أهداف هذا الاتفاق واستيعاب مصر لها وتعميقها من خلال ترجمة عناصر هذا الاتفاق الى تراكم في القدرات البشرية وتواصل بنائها، فضلاً عن تنشيط العمل علي إقامة استثمارات مصرية امريكية مشتركة في مجال صناعات التكنولوجيا المتقدمة ، وهنا يقع علي الجانب المصري ضرورة الإسراع في نقل واستيعاب هذه التكنولوجيا والاستفادة منها في مختلف قطاعات الاقتصاد المصري ، والعمل علي أن يكون هذا التعاون من بين عوامل بناء قاعدة للتقدم التكنولوجي في مصر ، ولن يتأتي تحقيق ذلك إلا من خلال تجاوز مرحلة نقل التكنولوجيا الأمريكية الى اعادة انتاجها محلياً (بعد الحصول علي التراخيص اللازمة) ثم استخدام الخبرة المصرية المتراكمة من مرحلتي النقل وإعادة الإنتاج ، مدعمة بنشاط مكثف ومنظم للبحث والتطوير ، لتطوير تكنولوجيا مصرية في مختلف مجالات الإنتاج السلعي والخدمي .

ثانيا : المبادرة الامريكية لاقامة منطقة تجارة حرة مع مصر

ان المبادرة الأمريكية لتحرير التجارة مع مصر تأتي في اطار تحرير التجارة بين امريكا ودول الشرق الأوسط بصفة عامة استناداً علي محاور عديدة من اهمها ان هذا الاتفاق بالإضافة الى اتفاقيات مماثلة بين امريكا والاردن واسرائيل وفلسطين كل علي حدة

سوف تشكل اساساً لمنطقة تجارة حرة في الشرق الأوسط بين شركاء السلام الأساسيين في المنطقة .

في هذا السياق لا يجب أن يفوتنا ان هناك شروطاً امريكية تحكم توقيع هذه الاتفاقية وهذه الشروط تضعها الولايات المتحدة الأمريكية امام الدول الراغبة في توقيع مثل هذه الاتفاقيات وفي الغالب تأخذ هذه الشروط الصيغة السياسية ... وليس شرط انهاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل الا دليل على ذلك .

ونورد فيما يلي بعض هذه الشروط ([1]) :

- في مجال حقوق الملكية الفكرية : تطالب الولايات المتحدة بتشديد ضوابط حماية الملكية الفكرية في مصر ، وتعتقد أن القانون المصري الحالي إذ لم ينجح في حل مشاكل الملكية الفكرية في مصر ، فإن هذا سيكون سبباً لهروب المستثمرين الأجانب من السوق المصري ، وتذهب الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال الى ان قيام مصر بالإجراءات اللازمة لتفعيل الحماية لحقوق الملكية الفكرية لا يحقق متطلبات خارجية فقط وانما يحقق مصالح مصرية في مجال حماية الملكية الفكرية للتراث المصري ، وللعلماء المصريين في جميع التخصصات .

- في مجال الجمارك والبيروقراطية : تطالب الولايات المتحدة بسرعة قيام مصر باتخاذ اجراءات ناجعة لتخفيض الرسوم الجمركية وخاصة الرسوم على الماكينات الزراعية ، والآلات المستخدمة في المقاولات ، والطائرات المدنية ، والمنتجات السمكية ، والأثاث ، والمعدات الطبية ، والمعادن والزيوت ، والورق ، والمنسوجات ، وكذلك إزالة العقبات البيروقراطية اليومية التى يواجهها رجال الأعمال في مصر ، وكذلك تحسين نظام المعايير المطبق على الواردات وإدخال تعديلات علي نظام التفتيش الجمركي على الواردات ، المطالبة بالتزام مصر بتطبيق النظام الذي أقرته منظمة التجارة العالمية بشأن التقويم للأغراض الجمركية .

---

[1]) انظر مغاوري شلبي ، اتفاقيات التجارة الحرة وآثارها علي الصادرات المصرية كتاب الأهرام الاقتصادي ١٨٨- أغسطس ٢٠٠٣ والقاهرة .

- المطالبة بسرعة اشتراك مصر في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات التي تشارك فيها حوالي ٥٢ دولة ، وكذلك اتفاقية الاتصالات التى تشارك فيها ٦٩ دولة ، والسعي للأشتراك في اتفاقية المشتريات الحكومية .

- المطالبة بتحرير أكبر لقطاع الخدمات في مصر ، بما في ذلك الخدمات المالية والمهنية ، والكو مبيوتر والخدمات المرتبطة به ، والخدمات البيئية ، والصحية والتعليم .

- مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية مصر بالإسراع بعملية الإصلاح القضائي والتشريعي ، لأن العديد من الجهات في الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أن طول اجراءات الفصل في القضايا والمنازعات التجارية في مصر لا يمكن أن يتحمله المستثمر الأمريكي .

- اشتراط الولايات المتحدة أن تقوم مصر في إطار هذه الاتفاقية بالدخول في مناطق صناعية مؤهلة مع اسرائيل ، علي غرار المعمول به مع الأردن ، وذلك لتسهيل دخول الصادرات المصرية الى الأسواق الأمريكية .

- ربط الولايات المتحدة بين التفاوض أو التوقيع علي هذه الاتفاقية ، وقيام مصر باتخاذ اجراءات ملموسة لتحسين المناخ السياسي ، وزيادة حرية التعبير ، وتوسيع دور المجتمع المدني ، وتطوير ثقافة هذا المجتمع المدني من خلال عدة وسائل أهمها الآلة الإعلامية .

- التلميحات من بعض الجهات الأمريكية بضرورة تدخل الحكومة في مصر لمنع ما تطلق عليه هذه الجهات " معاداة السامية في الصحف والإعلام المصري " لأن ذلك يعطي انطباعاً بعدم الارتياح لدي الأوساط الأمريكية ، وفي هذا المجال تلمح بعض الجهات الأمريكية الى دور بعض مناهج التعليم المصرية في زيادة الكراهية للولايات المتحدة الأمريكية ولدول الغرب .

- المطالبة الأمريكية بإدخال أو تعديل بعض التشريعات ، واتخاذ الإجراءات التى تحقق توسيع دور المرأة المصرية في النواحي المختلفة سياسية واقتصادية ، وغيرها وزيادة حرية المرأة والتى قد تصل الى المطالبة في بعض الأحوال بأمور تتنافي مع منظومة القيم والتقاليد المصرية .

إلا أنه لا يخفي ان لمصر بعض التحفظات علي هذه الشرو ' أو علي توقيت تنفيذها مثل :

- أن تتحفظ مصر علي الربط بين التفاوض والتوقيع علي الاتفاقية وإدخال هذه الإصلاحات التى تطلبها الولايات المتحدة الأمريكية ، انطلاقاً من حرص مصر علي أن تكون العلاقات المصرية الأمريكية علاقات بين طرفين متكافئين ، وحتي لا ينظر اليها الرأي العام المحلي والدولي علي انها علاقة تقوم على أوامر وتعليمات من طرف ، وقبول وتنفيذ لهذه الأوامر والتعليمات من الطرف الآخر ، كما أن مصر قد تفضل تنفيذ هذه الإصلاحات في سياق سياسات الإصلاح المصري العام المتواصل علي الصعيدين السياسي والاقتصادي ، وليس من اجل العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية علي وجه الخصوص .

- من الوارد أن تتحفظ مصر علي التلميحات الأمريكية حول بعض الأمور المصرية التى تعد قضايا وشئون مصرية داخلية ، حيث ان بعض هذه التلميحات الأمريكية تحاول التدخل في الشئون المصرية في إطار مغلف أحياناً بحقوق الأنسان ، أو في رداء المناخ السياسي العام ، وحقوق وحرية المرأة ، وقد تؤكد مصر علي أنه يجب علي الولايات المتحدة الامريكية أن تراعي الخصوصيات المصرية في كل هذه المجالات المختلفة ، والتى ترتبط في معظمها بمجموعة القيم والتقاليد في المجتمع المصري .

- قد تتحفظ مصر بشأن التسرع في ادخال الإصلاحات التى تطالب بها الولايات المتحدة الأمريكية ، سواء في مجال تخفيض الرسوم الجمركية ، وعمليات التقويم للأغراض الجمركية أو غيرها من المجالات ، وذلك لأن التسرع في هذه الأمور سوف يؤثر علي جوانب أخري في الاقتصاد المصري ، مثل الميزانية العامة للدولة (وهذه النقاط وغيرها سيتم الرجوع اليها تفضيلاً في المبحث الثاني من الدراسة الحالية).

- من الأفضل أن تتمسك مصر بأهمية التدرج في ادخال الإصلاحات التي تطلبها الولايات المتحدة الأمريكية في بعض المجالات مثل حقوق الملكية الفكرية ، والالتزام باتفاقيات تكنولوجيا المعلومات ، واتفاقية الاتصالات ، وتحرير قطاع الخدمات ، وغيرها من القطاعات الأخري مثل خدمات التعليم والصحة .

- أحقية مصر في ان تتحفظ بشأن قيام العديد من الجهات الأمريكية ، وخاصة الكونجرس، بوضع اسرائيل كبعد اساسي في العلاقات بين القاهرة وواشنطن ، وكذلك في العلاقات بين واشنطن والعواصم العربية ، ومن هنا يأتي الرفض المصري القاطع لإقامة مناطق صناعية مؤهلة مع اسرائيل في إطار إبرام اتفاق تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية والملاحظ ان الرفض المصري ينطلق من اسباب سياسية ، أساسها ان مصر تري ان علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ، هي علاقة ثنائية مصرية - امريكية ، وليست علاقة ثلاثية طرفها الثالث إسرائيل ، ورغم ايمان مصر بالبعد الاسرائيلي في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية إلا ان من حقها أن ترفض ان يمثل هذا البعد الرهن الكامل علي العلاقة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية ، كما ترفض مصر أيضاً أن تمر منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال البوابة الإسرائيلية ، ومن حق مصر ألا تبدي أي مرونة في هذا الموضوع إلا عندما يتم الربط بين التعاون الاقتصادي الإقليمي في المنطقة (بالتحديد مع اسرائيل) وبين التقدم في عملية السلام ، وأن هذا التعاون الاقتصادي مع اسرائيل يجب أن يكون موازياً للتقدم في مسيرة السلام ان لم يكن لاحقاً له . وهذا ما سنناقشه تفصيلاً في المبحث الحالي وفي اماكن متفرقة من الدراسة .

ولكي تتحقق الشروط السابق ذكرها فقد وضعت الولايات المتحدة بعض الآليات التى تساعد الدول العربية ومن بينها مصر لتنفيذ الشروط اللازمة لإنشاء منطقة التجارة الحرة من وجهة النظر الأمريكية .

آليات تحقيق اهداف المبادرة (١) :

لقد عكس مضمون المبادرة الأمريكية وماصاحب طرحها من مناقشات وآراء للصحف الآليات التى ستستند اليها الولايات المتحدة لتحقيق اهداف هذة المبادرة ومساعدة الدول العربية علي الوفاء بالشروط اللازمة لإنشاء منطقة التجارة الحرة المستهدفة وأهم هذه الآليات ما يلي :

- تقديم مساعدات مالية تصل الى مليار دولار سنويا- من المساعدات التى تقدم بالفعل لدول المنطقة- لمساعدة دول الشرق الأوسط علي إدخال الإصلاحات المطلوبة وقد قامت الولايات المتحدة بالفعل بتخصيص ٢٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٣ لهذا الغرض - كما ان الولايات المتحدة الأمريكية ستعمل بصورة وثيقة مع حكومات العالم العربي والدول المانحة

---

١) مغاوري شلبي : المبادرة الامريكية لتحرير التجارة مع الشرق الاوسط بين الاقتصاد والسياسة ، السياسة الدولية، العدد ١٥٤ ، أكتوبر ٢٠٠٣ .

الأخري والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص والمنظمات غير حكومية وسوف تستخدم هذه المعونات الأمريكية التى تقدم حاليا للدول العربية ودول المنطقة بطريقة تضمن وصول هذه المعونات الىأكبر عدد ممكن من الأفراد في المنطقة وخاصة النساء والأطفال ولضمان تأثير وفاعلية هذه المعونات .

- استخدام المبالغ المالية التي سيتم تخصيصها لتحقيق الأهداف المشار اليها لإقامة برامج جديدة في المجالات محل اهتمام المبادرة علي ان تركز هذه المشاريع بشكل محدد علي تمكين النساء وزيادة الفرص المتاحة للشباب ومن امثلة هذه البرامج تلك البرامج التى تركز علي تحسين حياة البنات والنساء والبرامج التى تزيد من الوصول الى العلم وبرامج التدريب للمعلمين وتوسعة نطاق الروابط الجامعية وبرامج للمنح الدراسية لأبناء دول المنطقة في الجامعات الأمريكية .

- تقديم مساعدات فنية ومالية لمساعدة الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها تجاه المنظمة وتقديم المساعدات الفنية بشأن معايير منظمة التجارة الدولية للبلدان العربية التى تطمح في الانضمام الى عضويتها .

- تقديم التمويل لمؤسسات الأعمال الخاصة وتقديم المساعدة الفنية لرجال الأعمال الواعدين ولمشاريعهم التجارية وكذلك تقديم مساعدة للمشروعات الصغيرة في البلدان العربية .

- تقديم فرص لتدريب للعاملين في مجال التجارة في مؤسسات اعمال امريكية والتركيز في هذا المجال علي تدريب سيدات الأعمال في دول الشرق الأوسط .

- مساعدة الحكومات العربية علي اصلاح القطاع المالي ولزيادة الشفافية ومحاربة الفساد وذلك من خلال إنشاء ما أطلق عليه مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشئون الأقتصادية الشراكة المالية للشرق الأوسط وهي شراكة تهدف الي تشجيع خلق الوظائف والمشاريع التجارية وذلك بتقديم استثمارات للمشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص علي ان يكون رأس المال المستهدف لهذه الشراكة في حدود ١٠٠ مليون دولار ستقدم الولايات المتحدة منها ٥٠ مليون دولار وستحصل علي ٥٠ مليون دولار اخري من المستثمرين المشاركين في المنطقة بعد إنشاء هذه الشراكة .

- تقديم الدعم اللازم لإنشاء مزيد من المنظمات غير الحكومية وشركات الإعلام المستقلة ومنظمات اجراء الاستفتاءات ومؤسسات للفكر والرأي والجمعيات التجارية ومساعدة هذه المنظمات علي تحقيق مزيد من الإصلاح السياسي من خلال ما أطلق عيه صندوق ديمقراطية الشرق الأوسط .

- تصميم برامج لزيادة شفافية الأنظمة القانونية والتنظيمية وتحسين إدارة العملية القضائية ولقيام بالتدريب للمرشحين لمناصب سياسية ولأعضاء البرلمانات في بلدان المنطقة ولغيرهم من الأشخاص المنتخبين بالفعل هذا الى جانب برامج التدريب والتبادل الصحفي في مجال الصحف التقليدية والصحافة الإلكترونية .

ثالثا : منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والعالم:-

- ان مبادرة انشاء منطقة تجارة حرة بين أمريكا ومصر أو دول الشرق الأوسط تأتي في الواقع في اطار توجه امريكي عام لإبرام هذه الأتفاقية مع دول في مناطق اخري من العالم ، وتعد جزءاً من استراتيجية امريكية مخططة لتشمل نصف الكرة الغربي. إلا أن المبادرة مع العالم العربي تشتمل بالأضافة الي ذلك علي خصوصية تنبع من الوضع السياسي في الشرق الأوسط والذي يدفع الى التشكك في مدي التزام الولايات المتحدة الأمريكية واقعياً بعملية تحرير التجارة مع دول الشرق الأوسط وفقاً للمعايير الموضوعية وليس بممارسة الكيل بمكيالين في الأمور الإقتصادية كما هو حادث في المجال السياسي - ويتضح ذلك من ان المبادرة الأمريكية تجعل اسرائيل بعداً ثالثاً في العلاقات الأمريكية العربية حيث يجعل تحرير التجارة معها عبر البوابة الاسرائيلية وهو ما يبدو جلياً في طرح فكرة انشاء " المناطق الصناعية المؤهلة مع اسرائيل كشرط لتصدير المنتجات العربية المنتجة في هذه المناطق الى اسواق الولايات المتحدة الأمريكية والمقصود من ذلك هو دمج اسرائيل في المنطقة من خلال البعد الأقتصادي بغض النظر عن التوصل الى سلام في المنطقة .

وهذا مما حدي بامريكا الى استخدام قواعد المنشأ المنصوص عليها في اتفاقيات تحرير التجارة لتحقيق مصلحة طرف ثالث (هو اسرائيل) مما يتنافي مع الأصل في استخدام قواعد المنشأ الذي يهدف استخدامها أساساً وفي المقام الأول لمنع طرف ثالث ليس عضواً في الاتفاقية من الاستفادة من مزايا تحرير التجارة بين طرفي الاتفاقية .

وفيما يلي نحاول التعرف علي فكرة المناطق الصناعية المؤهلة ثم تقدم التجربة الأردنية في هذا الصدد باعتبار انها اول الدول العربية التى وقعت علي مثل هذا الاتفاق .

رابعا : المناطق الصناعية المؤهلة Qualifying Industrial Zones (QIZs)

تعريف :

قدم مفهوم المناطق الصناعية المؤهلة (QUZs) من قبل الولايات المتحدة الامريكية ضمن مبادرة متكاملة لدفع وتطوير العلاقات الاقتصادية بين العرب واسرائيل فى الأساس ، وقطعت الأردن شوطا كبيرا فى هذا الموضوع وحددت بعض دول منطقة الشرق الأوسط مثل المغرب ومصر كذلك تركيا لتكون محلا لهذه الاتفاقات .

وتعتبر الـ (QIZs) حالة خاصة من مناطق التصدير الصناعية وينطوى هذا المفهوم على اعطاء فرصة استثنائية للتمتع بحصة فى السوق الأمريكى بدون جمارك .

ان المناطق الصناعية المؤهلة تتم بين دولة من دول الشرق الأوسط (لتكن الأردن وهى أول الدول العربية التى تم انشاء مناطق صناعية مؤهلة بها) والطرف الثانى هو اسرائيل (بالضرورة وكشرط ملزم) وبموافقة أمريكا ، وتصدر منتجات هذه المناطق الى السوق الامريكى دون فرض حصص أو جمارك . وهذا يعنى أن منتجات هذه المناطق تتمتع بميزة نسبية فى السعر مقارنة بالسلع المماثلة لها والمصدرة الى امريكا من دول أخرى .

هناك مواصفات للسلع التى تدخل السوق الامريكى دون جمارك :-

أ - ان تكون سلع جديدة ومختلفة عن السلع المصدرة من قبل وأن تكون منتجة فى الـ (QIZs)

ب- أن يكون ٣٥% من قيمة السلع المصدرة ينتج فى المناطق المؤهلة ، وعليه يمكن تقدير قيمة المنتجات بالطريقة التالية : ١١,٧% على الأقل من المنتج النهائى لابد أن يتم تصنيعه فى هذه المناطق (الأردن) ، و٨% يكون انتاجه فى اسرائيل ٧% فى حالة السلع العالية التقنية .

ج- باقى نسبة الـ ٣٥% يمكن أن ينتج فى الأردن أو اسرائيل أو الضفة الغربية أو غزة ، والـ ٦٥% الباقية يمكن أن تكون من أى بلد فى العالم .أو تكون السلع مؤهلة للتصدير الى امريكا إذا ساهمت كل من الأردن واسرائيل بنسبة ٢٠% على الأقل من التكلفة الاجمالية من هذه السلع .

د- يسمح للمنتجين بهذه المناطق أن يمزجوا بين الطريقتين السابقتين لكى يحقق المنتج المواصفات المطلوبة وذلك بحسب الظروف .

الفرق بين المناطق الصناعية المؤهلة والمنطقة الحرة

١- اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة تمنح السلع المصدرة من الدولة العربية الى السوق الأمريكى اعفاءات لا تمنح للمنتجات الامريكية الداخلة الى السوق العربى أى أن الالتزامات غير متكافئة وهى فى هذه الحالة فى صالح الدول العربية الموقعة على هذه الاتفاقية .

٢- تطبق الاعفاءات من الرسوم الجمركية والحصص الكمية من اليوم الأول لتنفيذ الاتفاقية إعفاءا كاملا منذ البداية . فى حين فى حالة المناطق الحرة وكما هو معروف ينفذ الاعفاء تدريجيا بالنسب المتفق عليها والفترة الزمنية المتفق عليها (عشر سنوات مثلا) .

٣- يشمل الاعفاء السلع المصدرة من المناطق الصناعية المؤهلة السلع الصناعية فقط فى حين تدخل جميع السلع من القطاعات المختلفة فى اتفاق التجارة الحرة .

٤- فى اتفاقات المناطق الصناعية المؤهلة هناك شروط خاصة بمدخلات الانتاج المطلوبة للقطاع الصناعى فيما يختص بقواعد المنشأ على ألا يقل الحد الأدنى من قيمة البضاعة المصدرة عن ٣٥% يتم انتاجه فى هذه المناطق .

٥- ألا تزيد نسبة العمالة الاجنبية فى هذه الاتفاقية عن ٣٥% وأن يعمل المستثمرون على تقليصها تدريجيا - فى حين أنه فى حالة اتفاق التجارة الحرة تسرى الالتزامات العامة ، ويتم العمل بشروط قانون العمل المعموله به .

٦- قد يتم الانتاج طبقا لهذه الاتفاقية فى مناطق محددة جغرافيا - فى حين أنها مفتوحة فى حالة اتفاق التجارة الحرة .

٧- وأخيرا وليس آخرا وهو أهم ما يفرق اتفاق المناطق الصناعية المؤهلة عن المناطق الحرة إلزام الأطراف العربية بالشراكة مع دولة اسرائيل كشرط لازم .

خلاصة القول أن المناطق الصناعية المؤهلة بالمزايا التى تمنحـا للمنتجين لاقتحام السوق الامريكية دون جمارك ودون حصص تغرى الشركات المحلية والأجنبية لاغتنام فرصة التمتع بهذه المزايا ٠

وقد يكون من المفيد أن نجمل هذه المزايا فى الآتى :-

١- اعفاء من الجمارك للسلع الداخلة الى السوق الأمريكى للسلع المنتجة فى هذه المناطق٠

٢- اعفاء من جميع ضرائب الدخل والضرائب الاجتماعية ٠

٣- لا قيود على ملكية المشاريع ٠

٤- لا قيود على العمليات التى تتم بالنقد الأجنبى ٠

٥- إعادة رأس المال بالكامل كذلك الأرباح والأجور والمهايا الى الخارج ٠

وقد تصل قيمة هذه الجمارك التى يوفرها المستثمر فى هذه المناطق حينما يصدر للولايات المتحدة الامريكية ([1]) :-

أ - من ٢٥% الى ٤٨% جمارك على الأحذية ٠

ب- من ٢٠% الى ٣٣,٦% على النسيج والملابس الخارجية والداخلية ٠

ج- من ١٨% الى ٣٤% على أدوات المائدة وأدوات المطبخ ومنتجات الحمامات المصنوعة من السيراميك أو البورسلان ، كذلك المصنوعات الزجاجية ومستلزمات الفنادق ٠

تجربة الاردن بالنسبة للمناطق الصناعية المؤهلة (QIZS)

وبالنسبة لتجربة الأردن نجد أنه قد تم تشكيل لجنة مشتركة (اسرائيلية - أردنية) ولها رئيسان يعين كل منهما من قبل دولته ، كما يكون هناك مراقب امريكى لابد أن يوافق على المنتجات ويتأكد من توافر الشروط التى تجعلها مؤهلة للتصدير الى امريكا ، والتأكد من قواعد المنشأ المنصوص عليها فى الاتفاقية ، ومن حقه رفض أى سلعة لا تنطبق عليها الشروط السابقة ٠

وقد وقعت كل من الأردن واسرائيل فى عام ١٩٧٧ اتفاقية لانشاء منطقة "الحسن الصناعية" فى إربد لتكون أول منطقة من مناطق الـ (QIZs) ٠٠ ويوجد فى الأردن الآن احدى عشر منطقة يعمل منهم سبعة بالفعل ، وقد استثمر فى هذه المناطق حتى نهاية عام

---

[1]) عادل العزبى ، مرجع سبق ذكره ٠

٢٠٠٢ حوالى ٣٨٠ مليون دينار أردنى من مستثمرين معظمهم من دول آسيا وأمريكا واسرائيل ، وقد أدت هذه الاستثمارات الى خلق ١٨٢٠٠ فرصة عمل فى ٦٠ مصنعا تنتج كلية للتصدير لأمريكا .

ومن هنا يرى الأمريكيون (الرسميون) أن هذه المناطق هى عبارة عن أداة لدفع وتشجيع السلام فى المنطقة والعمل على نمو ونهضة الاقتصاد الأردنى من خلال دفع وزيادة صادراته الى أمريكا .

- آثار انشاء الـ (QIZs) على الاقتصاد الأردنى

١- هناك آثار على المستوى الاجمالى القومى تتمثل فى خلق ١٨٢٠٠ فرصة عمل كما سبق وأن ذكرنا لعمال غير مهرة ، كذلك تؤدى الى زيادة العملة الأجنبية عن طريق زيادة الصادرات .

٢- زادت الصادرات الأردنية الى أمريكا زيادة ملحوظة بحيث بلغت الصادرات الأردنية اليها حتى نهاية ٢٠٠٢ (٢٥%) من جملة الصادرات الأردنية مقارنا بـ ١٥,٥% فى عام ٢٠٠١، أى أن قيمة الصادرات الأردنية الى أمريكا بلغت حوالى ٤٨٣,٨ مليون دينار أردنى بزيادة قدرها ٨٤% عن السنة التى سبقتها وبذلك أصبحت أمريكا هى السوق الأكبر لصادرات الأردن . وتحتل منطقة الحسن الصناعية المؤهلة المركز الأول فى الصادرات الى أمريكا حيث وصلت الى ١٩٧,١ مليون مقارنا بـ ٧٢,٩ مليون دينار أردنى بالنسبة للمنطقة التى تسمى التجاموت (Al Tagamouat) فى عام ٢٠٠٢ ، وكان هناك تقدير أن تصل الصادرات الأردنية الى أمريكا ٤٦٣ مليون فى آخر عام ٢٠٠٣([1]) ، ويشكل النسيج وصناعة الملابس الجاهزة النسبة العالية من صادرات تلك المناطق ، ففى نهاية عام ٢٠٠٢ احتلت الملابس الجاهزة والنسيج ٢٣% من صادرات الأردن ، فقد بلغت ٣٣٩ مليون دينار أردنى مقارنا بـ ٢٢٥ مليون دينار أردنى فى عام ٢٠٠١ .

- الأثر على العمالة

رغم تفضيل المستثمرين فى هذه المناطق تشغيل عمالة أجنبية حيث من وجهة نظرهم أن العمالة الاجنبية أنشط وأكثر عملا من العمالة الأردنية الذين يتطلعون لأجور أعلى وساعات عمل أقل إلا انه يمكن القول بأنه حتى نهاية عام ٢٠٠٢ كانت هناك ١٨٢٥٤

[1]) المصدر : هيئة الاستثمار الأردنية .

فرصة عمل لعمال محليين أى حوالى ٣٥% من جملة العمالة فى هذه المناطق ، ويشكل العمال الأجانب ٦٥% من العمالة ومعظمهم من الصين والهند وباكستان ، كما أتاحت هذه المناطق فرص لكثير من النساء مما يوفر لهم فرصة لاكتساب خبرة التعامل مع التكنولوجيا فى الصناعة والتجارة وكذلك فرصة للشباب .

وتتجه رغبة الحكومة الأردنية الى زيادة عدد العاملين من الأردن لذا هناك مشاريع تتبناها وزارة القوى العاملة لانشاء مراكز تدريب بهدف العمل على القضاء على نسبة البطالة العالية والتى تصل الى ١٥% فى الأردن موجهة لقاطنى المناطق البعيدة عن العاصمة (وقريبة من أماكن انشاء المصانع) بحيث يتم توفير نفقات النقل التى يتكبدها المستثمرون . ومشروع التدريب هذا تحت رعاية (الملك عبد الله) وتصل تكلفته الى ١,٥ مليون دينار أردنى ويشتمل أيضا على تدريب ١٠٠ شخص ليكونوا بعد ذلك مدربين مؤهلين لتدريب غيرهم وذلك بمساعدة الشركات والخبراء الأجانب ، ويحصل المتدرب خلال فترة تدريبه على ٨٥ دينار أردنى قد تصل الى ١٢٥ دينار وبعد التثبيت فى الوظيفة يحصل على اقامة وتكلفة نقل وثلاث وجبات يومية .

- الأثر على الاستثمار

هناك احدى عشر منطقة صناعية مؤهلة فى المملكة ثلاث منهم تدار على أساس الملكية العامة والمناطق الباقية هى مناطق خاصة ، وحتى نهاية عام ٢٠٠٢ وصل عدد المشاريع ٦٢ بحجم استثمارات ، تبلغ ٣٨٣ مليون دينار أردنى ، ويمتلك ويدير معظم هذه المشاريع أجانب من الصين وتايوان وكوريا والهند وباكستان والفلبين ، ومع ذلك هناك مستثمرين عرب أيضا ([1]) .

ويوضح جدول رقم (١) عدد المشاريع في المناطق الصناعية السبعة التى دخلت حيز التنفيذ كذلك شكل ادارتها وحجم رأس المال المستثمر حتى نهاية عام ٢٠٠٢ .

[1]) أنظر تفصيل هذه المشاريع سواء العامة أو الخاصة فى :

- Jane Mennch, Sector Report of The Export & Finance Bank, June, 2003

جدول رقم (١)

المنطقة	طريقة الادارة	عدد المشاريع		حجم الرأس المال المستخدم بالمليون دينار أردني	
		قائم	متوقع	قائم	متوقع
منطقة الحسن الصناعية	عامة	١٥	٧	٩٨,٥	-
منطقة الحسين محمدعبد الله II الصناعية بالكرك	عامة	٣	-	٤٠	-
الدولية الصناعية	خاصة	١١	٣	٥٠	٢٠
المدينة الصناعية بالتجايوت	خاصة	٢٥	١٠	١٥٠	٥٠
مدينة السيبر Cyber city	خاصة	٥	٣	٢٠	١٥
الكمستال	خاصة	٢	-	١٦	-
المنطقة الملحقة (الزي)	خاصة	١	-	٧,٥	-
الاجمالي		٦٢	٢٣	٣٨٣	٨٥

- المصدر : هيئة الاستثمار الاردنية ٢٠٠٢/١٢/٣١

وللتعرف على التجربة الأردنية في مجال المناطق الصناعية المؤهلة من حيث جنسيات المستثمرين الاجانب وعدد العمال المحليين والاجانب الذين تم تشغيلهم فى مختلف هذه المناطق ، كذلك نوع المنتجات في الشركات المنشأة يتعين الاشارة الى منطقتين رئيستين :-

أولا : منطقة الحسن الصناعية المؤهلة

طبقا للجدول رقم (٢) والذى يوضح دليل الشركات التى تعمل فى منطقة الحسن الصناعية أول المناطق التى أنشئت فى عام ١٩٩٨ على بعد ٧٥ كيلو مترا شمال العاصمة عمان وتبعد ٢٠ كيلو مترا عن مدينة إربد وعلى مساحة تقرب من المليون مترمربع ، وهذه المنطقة ملك الهيئة الاردنية للاستثمار وتقوم بإدراتها بالاضاف الى ملكية وإدارة منطقة الحسين بن عبد الله الصناعية الثانية (II) ، ويوضح الجدول إنه فى نهاية عام ٢٠٠٢ تم بالفعل تنفيذ خمسة عشر مشروعا مؤهلا فى منطقة الحسن باجمالى حجم استثمارات ٩٨,٨ مليون دينار اردنى وهو ما يعادل ٢٦% من اجمالي الاستثمارات المنفذة فى جميع المناطق الصناعية المؤهلة بالأردن ، كما انها تصدر النسبة الأكبر من صادرات تلك المناطق أى ما يعادل ٥١,٣% بالنسبة للعام المذكور .

جدول رقم (٢)

الشركات المنشأة فى منطقة الحسن الصناعية

اسم الشركة	العمالة	رأس المال المستثمر بالمليون دولار	نوع المنتج	جنسية المستثمر
جنوب آسيا للملابس	٩٠٠	٣	ملابس جاهزة	صينى
مصنع الألفية للملابس Millennium	٧٠٠	٢	ملابس تريكو	اردنى
شركة النسر الاردنية الدولية لصناعة الملابس	٧٠٠	١٢	ملابس جاهزة	صينى
شركة القرن (Century) للملابس النموذجية	٢٧٥	٢	ملابس طبية	اردنى
شركة القرن للتفصيل (Tailoring)	٧٥٠	٩	بدل رجالى	اردنى
شركة اعجوبة القرن	١٩٠٠	١٥	ملابس تريكو	اردنى مشترك
شركة الحرمين للمنتجات النسجية	٤٢٠	٢	ملابس تريكو	هندى
شركة السارى الدولية	١٠٧٠	٧	ملابس جاهزة	امريكى
شركة الواحة المتحدة	٤٤٦	٧	ملابس تريكو	تيوانى
مجموعة شركات جوردلشن	١٤٥٠	٢٠	ملابس جاهزة وجينز	امريكى
شركة أرد الحسين	٣٢٤	٣	ملابس تريكو	عرب من اسرائيل
شركة الكريستال للملابس الجاهزة	٣٥٠	٥	ملابس جاهزة	باكستانى
شركة الموضة الاردنية	٣٠٠	٥	ملابس جاهزة	باكستانى

المصدر : المؤسسة الاردنية الصناعية فى ٢٠٠٢/١٢/٣١ .

*) اغلقت الشركتان الاخيرتان بعد اختفاء ملاكهما – الباكستانيون

ثانياً : منطقة الحسين بن عبد الله الصناعية (٣) II بالكرك

تقع علي بعد ١١٠ كيلو مترا جنوب عمان ويربطها طريق سريع الي ميناء العقبة علي البحر الأحمر بمساحة اجمالية حوالي ١,٨ مليون متر مربع حتي نهاية ٢٠٠٢ كان عدد المشاريع بها ثلاث بإجمالي استثمارات حوالي ٤٠ مليون دينار أردني –

والجدول التالي يوضح عدد المشاريع وعدد العمال الوطنيين والأجانب ونوع المنتج وحجم الأستثمار وجنسية المستثمرين .

جدول (٣)

اسم الشركة	العمالة		حجم الاستثمار بالمليون دولار	نوع الانتاج	جنسية المستثمر
	محلي	أجنبي			
اونرواي Honorway	٣٥١	٢٩٢	٨	ملابس تريكو	هونج كونج
الجمل الدولية للمنسوجات	١٣٥٠	١١٥٠	٢٠	ملابس تريكو	تايواني
زيتونه	-	-	١٢	ملابس تريكو	تايواني
اجمالي	١٧٠١	١٤٤٢	٤٠		

* المصدر : هيئة التصنيع الاردنية ٢٠٠٢/١٢/٣١

يلاحظ مما تقدم ان رؤوس اموال المشروعات ضئيلة في المنطقتين وتعد صغيرة الحجم حيث لا يتجاوز حجم رأس المال للمشروع الواحد عشرين مليون جنيه فضلاً عن أنها بالمعايير الدولية لكثافة رأس المال الى العمل تعد مشروعات كثيفة العمل ومن ثم يصعب التكهن بمستوي تنافسية صادرات هذه المشروعات في الاسواق الامريكية في ضوء التقينات واساليب الادارة الحديثة المستخدمة عالمياً في مجال هذه الصناعة .

عقبات تواجه وواجهت المناطق الصناعية المؤهلة بالأردن

- انتفاضة الأقصي واحداث ١١ سبتمبر والحرب علي العراق قلصت طلبات انشاء المصانع بها ، وذلك للقيود التى تفرضها اسرائيل لدواعي الأمن مما يؤثر علي خروج ودخول المنتجات من الأردن .

- رغم الدلائل التى تشير الى التوسع في انشاء المصانع إلا ان كثيراً من الشركات تشكو من قلة الخبرة في الإدارة وضعف دراسات الجدوي وعدم كفاية التسويق بالأضافة الى ضعف الأدارة المالية والبنية التحتية . هذا بجانب المعوقات التى تنشأ من الأوضاع المحلية فيما يتعلق بعدم الخبرة والمهارة بالنسبة للعمالة الأردنية والتى تدفع كثيراً من المستثمرين لأستئجار عمالة أجنبية .

- عدم توافر عنصر الشفافية بالنسبة لكثير من هذه الشركات فيما يختص بالمعلومات الخاصة بالأوضاع المالية سواء حجم رأس المال او قيمة الصادرات او عدد العمال

او جنسيتهم ، كما ان هناك عدد من المصانع في هذه الـ طق قد أغلقت أبوابها وانهت انتاجها واعلنت إفلاسها بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج أو المعوقات الادارية والفنية (Logistics) أو ضعف الخدمات المعاونة بالأضافة الى تأخر الموافقات من قبل الحكومة ، وبعض المستثمرين يفضلون احياناً الهرب بأموالهم بعد التمتع بالمزايا الممنوحة وهم من راغبي الثراء السريع .

- منافسة المناطق الصناعية المؤهلة في تركيا نظراً لزيادة الخبرة .

نظرة مستقبلية :

والمتبع للمناطق الصناعية سواء العامة او الخاصة المؤهلة بالأردن يلاحظ ان النسبة الغالبة من المشروعات التى اقيمت بها اتجهت جميعها الى انتاج المنسوجات والملابس الجاهزة والملابس التريكو(*) ... وهي تتمتع حالياً بقدرة علي المنافسة وقد يستمر ذلك الي بضع سنين أخرى . الا أن استمرار هذه القدرة التنافسية يصبح محل تنافس في المستقبل وبالتالي تحتاج المناطق الصناعية المؤهلة ان تعتمد الى حد كبير علي تنوع الصناعات المقامة بها – وخاصة وانه في عام ٢٠٠٥ مع الغاء التعامل من خلال الاتفاقية العامة للآلياف سيعطي دولاً اخري ميزة عن منسوجات الأردن واقتطاع جزءً لابأس به من الأسواق العالمية التى كانت مشمولة بالحماية قبل ذلك . وهذا يعني ان المستثمرين في المناطق الصناعية المؤهلة بالأردن سيواجهون بمنافسة قوية من شأنها أن تجبرهم من ناحية علي تنوع المنتجات – ومن ناحية أخري رفع درجة جودة المنتجات بالنسبة لصناعات الملابس الجاهزة نفسها .مثل هذه المنافسة قد تدفع الشركات صغيرة الحجم الي التوقف عن الانتاج حيث لا يمكنها التمتع بمزايا الانتاج الكبير الذي تتمتع به الشركات الأكبر وحتي هذه الشركات فإن عددها ليس بالكبير حيث يغلب علي هذه المشروعات صغر احجامها الاقتصادية كما اشرنا سلفاً . ولذلك قد يكون من المفيد في الرحلة الراهنة ان يتم نوع من الاندماج بين هذه الشركات، كما انه يكون من الضروري ان تحاول المناطق الصناعية المؤهلة استغلال الوقت الباقي حتى عام ٢٠٠٥ وذلك بالسعي من خلال جودة المنتج وتنوعه وقلة تكلفته في الحصول علي مركز قوي بالنسبة لأسواق التصدير مع السعي الحثيث لأكتشاف الفرص التصديرية المناسبة في الأسواق الأوروبية .

---

*) انظر مرجع سابق
بنك الصادرات والتمويل – التقارير القطاعية ٢٠٠٣

المبحث الثالث

مجالات للمفاوضات حول منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكية

أولا : مجالات يقترحها الجانب الامريكي (*)

مقدمـــــــة :

فى ظل حرص مصر على النفاذ الى الأسواق العالمية لتسويق صادراتها قامت بعقد العديد من الاتفاقات الاقتصادية مع معظم دول العالم ، ويعد اتفاق الشراكة المصرية الأوروبية الذى تم التوقيع عليه فى عام ٢٠٠٠ احد هذه الاتفاقات الهامة .

وسوف نتناول فى هذا الجزء دراسة بعض المجالات التى يطرحها الجانب الامريكى للتفاوض فى إطار الاتفاق مع مصر علي اقامة منطقة تجارة حرة فضلا عن تقديم بعض المقترحات لأجندة التفاوض وذلك فى ظل تجربة مصر للتفاوض مع الجانب الأوروبى وكدروس مستفادة من تجربة الأردن فى التفاوض مع الشريك الأمريكي .

لقد طرح موضوع الشراكة المصرية الامريكية فى منتصف التسعينات كما سبقت الإشارة في المبحث الثاني ، وقد اسفر ذلك عن توقيع اتفاق للشراكة المصرية الامريكية للنمو الاقتصادى والتنمية فى إطار اتفاقية (مبارك/جور) فى سبتمبر من عام ١٩٩٤ وذلك بهدف وضع اطار لتطوير التعاون بين مصر والولايات المتحدة الامريكية فى مجال دعم قدرات الاقتصاد المصرى وبما يحقق المصلحة المشتركة للبلدين .

وقد أسفرت هذه المناقشات والاتفاقات على توقيع اتفاقية "الاطار العام للتجارة والاستثمار (تيفا) بين مصر والولايات المتحدة الامريكية فى يوليو من عام ١٩٩٩ ، والتى ينظر إليها على أنها مقدمة للتفاوض بشأن اتفاق تجارة حرة بين البلدين وهى نفس الاتفاقية التى وقعت عليها المكسيك قبل الوصول الي (النافتا) (١) .

(*) قام بإعداد هذا الجزء أ.د. سلوى محمد مرسى .

(١) عادل العزبي ، مرجع سبق ذكره

والجدير بالذكر أن الهدف من اتفاق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكية هو تأسيس منطقة تجارة حرة بين الولايات المتحدة الامريكية وبين مصر من خلال العمل على تحرير التجارة فى السلع والخدمات وتسهيل حركة البضائع والأشخاص الطبيعيين ، وذلك من خلال تضمين هذه الاتفاقية التزامات متكافئة لكلا الطرفين تشمل حماية البيئة وحفظ حقوق العمال وحقوق الملكية الفكرية والتجارة الالكترونية وحماية الصناعات الناشئة وآلية حل النزاعات وغيرها من البنود الأخرى ٠

وتهدف مصر من إبرام اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكية الى زيادة حجم الاستثمارات الامريكية فى مصر والتى لم تتجاوز ٢,٢ مليار دولار فى عام ١٩٩٩ فى حين أنها تصل الى حوالى ٣٨ مليار دولار فى البرازيل ، ٢٦ مليار دولار فى المكسيك ([1]) ، مما يساعد على زيادة نمو الصادرات وخلق فرص عمل وزيادة النمو فى الاقتصاد المصرى ٠

كذلك تهدف مصر من إبرام هذه الاتفاقية الى الحصول على مزايا تفضيلية للسلع المصرية فى الأسواق الامريكية ومن ثم النفاذ الى اكبر الأسواق العالمية الا وهو السوق الامريكى والذى يقدر بحوالى ١٠,٥ تريليون دولار ، وكذلك تشجيع نقل التكنولوجيا الامريكية المتقدمة لتطوير الصناعة المصرية والارتقاء بجودة المنتجات المصرية وزيادة قدرتها التنافسية ٠

ورغم موافقة مصر من حيث المبدأ علي عقد اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكية إلا أن الجانب الامريكى يطالب مصر بإدخال العديد من الاصلاحات كشروط مسبقة لبدء التفاوض وتتركز هذه الاصلاحات المطلوبة فى إصلاح النظام الجمركى المصرى ونظام سعر الصرف وتحسين مناخ الاستثمار واصلاح النظام القضائى وتنفيذ قوانين حقوق الملكية الفكرية وحماية البرامج وضبط المخالفين وغيرها من الاصلاحات الأخرى ٠

---

[1]) عادل العزبي ، المرجع السابق مباشرة ٠

وقد قامت مصر بالعديد من الاصلاحات والاجراءات المطلوبة منها ، وسوف نقوم فى هذا الجزء بدراسة بعض المجالات الهامة التى يتم التفاوض عليها للوصول الى اتفاقية للتجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة الامريكية .

أولا : دراسة بعض مجالات التفاوض الهامة التى يطرحها الشريك الامريكى

تتناول الدراسة فى هذه النقطة عدة مجالات هى : الاجراءات والتقييم الجمركى ، الواردات ، معايير الاختبار والمعايرة والتوثيق ، المشتريات الحكومية ، حماية حقوق الملكية الفكرية ، الخدمات ، الاستثمار ، التجارة الالكترونية والمنافسة .

1- التقييم الجمركى

نظراً لانضمام مصر الى منظمة التجارة العالمية فإنها ملتزمة بتنفيذ التقييم الجمركى طبقا لاتفاقية الجات . وقد أقر مجلس الشعب المصرى مؤخرا قانون الجمارك الجديد وخاصة ما يتعلق بالواردات ، وطبقا لهذا القانون فإنه يتم تطبيق معدلات جمركية موحدة ومعتدلة والبعد عن تطبيق معدلات جمركية تحكمية أو عشوائية مما يساعد على وضوح الرؤية وزيادة الشفافية فى هذا القطاع .

وقد اتخذت مصر فعلا مؤخرا العديد من التعديلات فى جداول التعريفات الجمركية وحسب اتفاقية الجات فإن قواعد التقييم الجمركى تقضى أن تكون القيمة الجمركية للبضائع المستوردة هى القيمة التعاقدية أى الثمن المدفوع فعلا أو المستحق عن بيع البضاعة للتصدير الى البلد المستورد ، وإذا لم يتم تحديد ذلك تحدد القيمة الجمركية على أساس قيمة التعاقد على سلع مطابقة بيعت للتصدير الى نفس البلد المستورد ، وإذا لم تنطبق شروط المطابقة فإن تحديد القيمة الجمركية تكون على اساس البضائع المماثلة التى بيعت الى البلد المستورد وصدرت فى نفس وقت تصدير البضائع التى يجرى تقييمها ، من ناحية اخري تعهدت مصر في يوليو ٢٠٠١ بتطبيق المادة السابعة من اتفاقية الجات بتحديد قيمة الواردات للأغراض الجمركية والتى تنص علي قبول قيمة الصفقة أو القيمة التعاقدية عند تثمين السلع الواردة طالما كانت الفواتير والمستندات المقدمة من التاجر موثقة هذا وتصحح القيمة التعاقدية عند اللزوم ببعض العناصر مثل مصروفات التعبئة والتغليف ورسوم التراخيص ومقابل حقوق الملكية .

وإذا لم تحدد القيمة الجمركية بناء على القواعد السابقة تحـ هذه القيمة باستخدام وسائل معقولة تنسق مع المبادىء والأحكام العامة فى هذا الاتفاق ومع المادة السابعة من اتفاقية الجات عام ١٩٩٤ وعلى اساس البيانات المتاحة فى البلد المستورد ٠

والجدير بالذكر أن التقييم الجمركى يعتبر أحد المشاكل الهامة التى تواجه الدول النامية فى إدارة الجمارك ، حيث أن تقييم السلع المستوردة بأقل من قيمتها يؤدى الى انخفاض ايرادات الدولة المستوردة ٠

ونظرا لأهمية هذا الموضوع فقد تمت مناقشته فى اجتماعات منظمة التجارة العالمية وتم الاتفاق فيه على القاء عبىء اثبات القيمة المعلنة على المستورد بدلا من الادارة الجمركية فى الدولة المستوردة ، حيث أنه يطلب من المستورد توفير الادلة الملزمة لاثبات أن القيمة المعلنة تمثل مجموع القيمة المدفوعة للسلع المستوردة ([1]) ٠

٣- الواردات

لقد قامت مصر مؤخرا بتحرير وتخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية على الواردات ، هذا بالاضافة الى إلغاء معظم الحظر المفروض على الواردات ، كذلك من المتوقع أن يتم رفع الحظر على استيراد منتجات الملابس الجاهزة وفقا لإلتزامات مصر تجاه منظمة التجارة العالمية الخاصة بالنسيج والملابس ، ومن ناحية أخرى فقد قامت مصر برفع الحظر عن استيراد الدواجن وتم استبدالها بتعريفة جمركية مرتفعة ٠

وقد قامت الولايات المتحدة الامريكية بتقديم شكوى ضد مصر تتهمها فيها بفرض رسوم جمركية على الواردات من الملابس الجاهزة تتراوح ما بين ٥٠ و ٥٥% فى حين أن هذه الرسوم يجب ألا تزيد عن ٤٣% طبقا لجداول الرسوم التى حددتها منظمة التجارة العالمية ([2]) ٠

---

[1]) Door – Knock, Mission 2001 , Egypt and The US : A Solid and Lasting Partnership, Promoting a Free Trade Agreement with The US : The Next Priority , March 2001 .

يرجي الرجوع ايضا الي دراسة :

- أمنية حلمي ، تطوير الادارة الجمركية في مصر ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، ورقة رقم (٨١) ، ابريل ٢٠٠٣

[2]) فادية عبد السلام ، الشراكة المصرية مع اوروبا فى "الشراكة مع كل من أوروبا وامريكا " ، اكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بالتعاون مع مركز القرارات للاستشارات ، ٢٠٠١ ٠

وإذا نظرنا الى اجمالى التبادل التجارى بين مصر والولايات المتحدة الامريكية خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٢ فسوف نجد أن اجمالى هذا التبادل قد ارتفع بنسبة ١٢,٨% عن نفس الفترة من العام السابق حيث بلغ ٢٤١٦,٤ مليون دولار مقابل ٢١٤١,٣ مليون دولار فى عام ٢٠٠١ ٠

وإذا نظرنا الى الصادرات المصرية الى الولايات المتحدة الامريكية لوجدنا أنها زادت بنسبة ٤% خلال عام ٢٠٠٠ بالمقارنة بالعام السابق حيث استطاعت بعض السلع المصرية الغير تقليدية الى النفاذ الى الأسواق الامريكية مثل السجاد والأثاث ومنتجات خان الخليلى ٠

وأخيرا يمكن القول أنه رغم الثبات النسبى للصادرات المصرية الى الولايات المتحدة الامريكية خلال السنوات القليلة الماضية إلا أنه من الملاحظ تزايد الواردات الامريكية بشكل مطرد مما أدى الى تحقيق عجز تجارى لصالح الولايات المتحدة الامريكية بلغ حوالى ٢,٥ مليار دولار (١) مما يعكس عدم توازن التجارة بين كل من مصر والولايات المتحدة وهذا يتطلب بالضرورة تطوير العلاقات التجارية بين مصر والولايات المتحدة الامريكية للحد من القيود الكمية التى تعرقل تدفق الصادرات المصرية الأسواق الامريكية حتى يمكن لمصر معالجة اختلال العجز التجارى بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية ٠

وهذا بالجدير بالذكر أن اتفاقية الشراكة المصرية الامريكية تشترط ضرورة إزالة الحواجز التجارية أمام تدفق نوعيات محددة من السلع مثل الآلات الزراعية والآلات المستخدمة فى قطاع التشييد والطائرات المدنية وحقوق صيد الأسماك والتجهيزات الطبية والمعادن والزيوت والورق والمنتجات الصيدلانية والتجهيزات المعملية والمنسوجات ولعب الأطفال والأخشاب (٢) ٠

٣- معايير الاختبار والمعايرة والتوثيق

منذ انضمام مصر الى منظمة التجارة العالمية وهى تعمل جاهدة على توافق المعايير الالزامية المصرية مع المعايير الدولية ٠ والجدير بالذكر أن مصر تمتلك حوالى ٤ آلاف معيار منهم ١٠% فقط ذو صفة إلزامية ، وتختص معظم المعايير الإلزامية المصرية بالمنتجات الغذائية والسلع الهندسية والملابس والنسيج ٠

---

١) نبيل حشاد ، الجات ومنظمة التجارة العالمية ، أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠١ ٠

٢) عادل العزبي ، اتفاقية التجارة الحرة ، مرجع سبق ذكره ٠

ويتفق العديد من المعايير المصرية (من ٢٥ إلى ٣٠%) مع المعايير الدولية ، وتقدر المعايير المصرية التى تم اصدارها منذ انضمام مصر الى اتفاقية منظمة التجارة العالمية والتى تتفق مع هذه الاتفاقية بحوالى ١% .

وإذا كانت مصر قد بذلت جهدا كبيرا خلال السنوات القليلة الماضية لزيادة توافق المعايير المصرية مع المعايير العالمية فإنها ما زالت فى حاجة الى بذل المزيد من الجهود لزيادة توافق المزيد من هذه المعايير مع المعايير العالمية ([1]) .

وإذا كانت العديد من الدول تعمل على توافق معاييرها المحلية مع المعايير الدولية لزيادة حركة التجارة الدولية ، فإنه من جانب آخر يوجد بعض الدول التى تحاول إعاقة حركة التجارة الدولية وذلك بوضعها لبعض المعايير المتشددة الخاصة ببعض القطاعات مثل قطاع البيئة أو القطاع الزراعى أو الصحة أو غيرها من القطاعات الأخرى . ولما كانت بعض هذه المعايير يمكن أن تكون مبالغا فيها مما يؤدى الى إلحاق الضرر بالعديد من الدول المصدرة ، فقد تدخلت منظمة التجارة العالمية وناقشت هذا الموضوع الهام وتوصلت الى اتفاق يدعو الى توحيد العديد من المعايير الفنية بين الدول الأعضاء فى الجات مع الأخذ فى الاعتبار حق أى دولة فى وضع معايير واقعية لغرض تحسين جودة صادراتها أو المحافظة على صحة افرادها أو بيئتها ، هذا بالاضافة الى وضع القواعد الخاصة بالمعايير الصحية بين الدول الأعضاء للتأكد من عدم استخدام هذه المعايير فى إعاقة التجارة الدولية .

٤- المشتريات الحكومية

رغم عدم انضمام مصر الى اتفاقية منظمة التجارة العالمية الخاصة بالمشتريات الحكومية ، إلا أنها قامت فى عام ١٩٩٨ بإصدار قانون جديد للمشتريات الحكومية ، ومن بين نصوص هذا القانون الجديد عدم حصول القطاع العام على أفضلية فى المناقصات التى يقوم بها .

والجدير بالذكر أنه فى ظل اتفاقية التجارة الدولية لا تنطبق المادة الثانية والسادسة عشر والسابعة عشر من هذه الاتفاقية على القوانين والأنظمة التى تحكم حصول الجهات الحكومية على الخدمات عن طريق المشتريات للأغراض الحكومية وليس بهدف اعادة بيعها أو استخدامها فى توريد الخدمات للبيع التجارى .

---

[1]) فادية عبد السلام ، مرجع سبق ذكره .

والجدير بالذكر أن الحكومة الامريكية ترى ضرورة قيام مصر بدراسة جدية للانضمام الى اتفاقية تحرير المشتريات الحكومية التى وضعتها منظمة التجارة العالمية قبل قيام هذه المنطقة الحرة (١).

٥- حماية حقوق الملكية الفكرية

قامت الحكومة المصرية فى عام ٢٠٠٢ بإصدار القانون الخاص بحقوق الملكية الفكرية وذلك للوفاء بالتزامتها من قبل منظمة التجارة العالمية .

وقد أكدت مصر على التزامها بتنفيذ التزامتها المحددة فى "اتفاقية التربس" وذلك لضمان الحقوق التسويقية الكاملة للمنتجات الدوائية . ، وفيما يختص بمجال حماية برامج الكمبيوتر بدأت مصر فى استهداف المستخدمين النهائيين لهذه البرامج ، كما أنها اتخذت خطوات جادة لزيادة استخدام برامج الكمبيوتر داخل القطاعات الحكومية ، كذلك قامت مصر بمراجعة قانون الماركات المسجلة والتصميمات الصناعية لتوفير المزيد من الحماية القانونية لها ، هذا بالاضافة الى حماية حقوق الملكية الفكرية فى مجال اختيار البيانات وحماية حقوق النسخ وبراءات الاختراع وحماية المؤشرات الجغرافية . هذا الى جانب اتخاذ الحكومة المصرية لبعض الاجراءات الادارية مثل زيادة الفترة الزمنية لبراءات الاختراع الى حوالى ٢٠ عاما .

ومما يذكر أن الاختلاف الكبير فى المقاييس المختلفة التى كانت تنتهجها بعض الدول فى مجال حقوق الملكية الفكرية قد أدى الى تضرر العديد من الدول وخاصة الدول المتقدمة من انتهاك حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها مما دعى منظمة التجارة العالمية الى مناقشة هذا الموضوع الهام وإصدارها للقوانين واللوائح الخاصة المنظمة للعمل بقانون الملكية الفكرية وحثها على ضرورة التزام جميع الدول الأعضاء فى المنظمة بهذه اللوائح والقوانين .

وقد قدرت الولايات المتحدة الامريكية خسارتها من جراء انتهاك حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها بعشرات المليارات من الدولارات ، هذا بالاضافة الى تزايد حالات الغش والتزوير وتقليد الماركات العالمية من بعض الدول .

---

١) Door Knock, ..., Op.Cit .

وتجدر الاشارة إن مجالات حماية الملكية الفكرية تشمل برامج الحاسب الآلى وتجميع البيانات وحماية الموردين ومنتجى التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة والعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية وغيرها من المجالات الأخرى ٠

وأخيرا يمكن القول أنه رغم اصدار مصر لقانون حماية الملكية الفكرية كما سبق وأن ذكرنا إلا أنه يوجد العديد من التحفظات الامريكية بشأن مستويات الحماية فى هذا القانون والتى يرونها غير كافية وهذا يعنى ضرورة أخذ هذه الملاحظات فى الاعتبار عند قيام منطقة للتجارة الحرة بين البلدين ٠ هذا مع ضرورة مراعاة العديد من الحقوق المصرية وخاصة فيما يتعلق باتفاقية "التربس" خاصة وإن مصر ما زالت تعد من الدول النامية ٠

٦- الخدمات

فى ظل اتفاقية الجات للخدمات (الجاتس) أدت التزامات مصر قبل منظمة التجارة العالمية الى اتخاذ سياسات اقتصادية تدريجية ، والجدير بالذكر أن مشاركة مصر الفعالة فى مفاوضات دورة أورجواى الخاصة بالخدمات قد أدت الى تقديم مصر التزاماتها فى ٤ قطاعات ألا وهى السياحة والتشييد والخدمات المالية والنقل البحرى الدولى ٠

وفيما يختص باتفاقية الخدمات المالية فقد وافقت مصر على السماح بالمساهمة الاجنبية بنسبة تتراوح من ٤٩ الى ٥١% فى شركات التأمين على الحياة والصحة والحوادث الشخصية والعديد من مجالات التأمين الأخرى ٠

وفيما يختص بقطاع المعلومات والاتصالات فقد حرصت مصر على تحرير هذا القطاع واتخاذ العديد من الاجراءات التى تعمل على منع الاحتكار وتشجيع المنافسة والشفافية والمحافظة على حقوق رجال الأعمال والمستهلكين فى سوق الاتصالات ٠ هذا بالاضافة الى التخفيف التدريجى من قبضة الحكومة على هذا القطاع وذلك من خلال السماح بالمشاركة غير المحدودة للقطاع الخاص بتوفير خدمات الاتصالات ومنح المزيد من الحرية فى تسعير هذه الخدمات ٠

كذلك تقوم مصر بالتفاوض للانضمام للاتفاقية الأساسية للاتصالات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية (BTA) ([1]) لتحقيق المزيد من تحرير الخدمات المالية وتشجيع الاستثمارات وتعزيز تنافسية هذا القطاع ٠

والجدير بالذكر أنه رغم الجهود التى تبذلها مصر لتحرير قطاع المعلومات والاتصالات طبقا لاتفاقية الجات فإن الحكومة الامريكية ترى أنه لقيام منطقة للتجارة الحرة بينها وبين مصر فإن الأمر يتطلب ضرورة إجراء المزيد من الجهود لتحرير قطاع الاتصالات طبقا للترتيبات التى وافقت عليها ٦٩ دولة من أعضاء منظمة التجارة العالمية ، هذا بالاضافة ال الالتزام الكامل باتفاقية المعلومات والتكنولوجيا التى وضعتها منظمة التجارة العالمية ٠

٧- الاستثمار

تم فى عام ١٩٩٢ توقيع اتفاقية ثنائية بين مصر والولايات المتحدة الامريكية تتعلق بالاستثمار بين البلدين ، وتنص هذا الاتفاقية على معاملة كل من البلدين معاملة الدولة الأولى بالرعاية فى مجال الاستثمار ٠ هذا بالاضافة الى موافقة مصر فى هذه الاتفاقية على الحق فى حرية التحويلات المالية دون تأخير وتطبيق المعايير الدولية فى التعويضات ٠ هذا بالاضافة الى وضع هذه الاتفاقية لمجموعة من الاجراءات التى يلتزم بها المستثمرون الامريكيون فى مصر ٠ وبصفة عامة يمكن القول أن القانون المصرى الحالى يتفق مع معايير هذه الاتفاقية الثنائية للاستثمار ٠

وفى عام ١٩٩٧ صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ والذى أكد على الضمانات الاساسية للمستثمرين ، كما أنه احدث بعض التعديلات فى إطار العمل الخاص لحواجز الاستثمار ٠ وقد نص هذا القانون على منح الموافقة الفورية للشركات الجديدة واعطاء المزيد من المزايا للمستثمرين العاملين فى ١٦ قطاع منها قطاع الزراعة والنقل البحرى وصناعة البرمجيات وغيرها من المشاريع الاخرى هذا مع العلم بإن هذه الموافقة الفورية لا تتضمن المنتجات الحربية وما يتعلق بها ٠

---

[1]) فادية عبد السلام ، مرجع سبق ذكره ٠

والجدير بالذكر أن هذا القانون (القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧) قد عدل بالقرار رقم ٢٠٠/٧٤٠ والذى صدر فى ابريل من عام ٢٠٠٠ والذى أضاف ٨ قطاعات اضافية ألا وهى :-

- تنمية المناطق الحضرية الجديدة .
- تنمية صناعة البرمجيات وانتاج المكونات الالكترونية .
- انشاء وادارة المناطق التكنولوجية .
- الترتيبات الائتمانية .
- النقل النهرى .
- المرافق .
- ادارة المخلفات الصلبة .
- ديون سك العملة Debt magnetization

وفيما يتعلق باتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بمعايير الاستثمار (TRIMS) ، فقد انتهت الفترة الانتقالية الخاصة بها بالنسبة لمصر فى يناير ٢٠٠٠ ، حيث أن مصر كانت تطبق معدلات تعريفية تفضيلية على مكونات المحركات وتقوم بمنحها للمستثمرين الذين ينجحون فى الوصول الى مستويات معينة من المكون المحلى (١) .

ورغم الجهود المختلفة التى تبذلها مصر فى الاصلاح الاقتصادى وتحسين بيئة الاستثمار ، ورغم وجود اتفاقية الاستثمار الثنائية بين مصر والولايات المتحدة الامريكية كما سبق وأن أشرنا إلا أن تواجد الاستثمارات الامريكية فى مصر يعتبر محدودا ، وقد أرجع المستثمرون الامريكيون هذا التواجد المحدود الى عدة أسباب منها قوانين الجمارك والضرائب المصرية والبيروقراطية ووجود العديد من المشاكل التى تعترض المستثمرين الأمريكين .

وفى دراسة سريعة للاستثمارات الامريكية فى مصر نجد أن هذه الاستثمارات تأتى فى المركز الثالث بالنسبة للاستثمارات المباشرة غير النفطية حيث سجلت قيمة المساهمات المتراكمة للمستثمرين الامريكين فى المشروعات المقامة فى مصر حوالى ٢٨٦٩ مليون جنيه خلال عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ أى ما يوازى حوالى٨٤٤ مليون دولار فقط وذلك مقابل ١٥٣٤,٦ مليار دولار قيمة الاستثمارات الامريكية المباشرة المتراكمة فى الخارج خلال عام

---

١) Basic Telecommunications Agreement (BTA) .

١٩٩٧/١٩٩٦ ، وهذا يعنى أن الاستثمارات الامريكية غير البترولية تقل عن ٠,١% من اجمالى الاستثمارات الامريكية المباشرة المتراكمة فى الخارج .

وإذا أضفنا الاستثمارات البترولية الى الاستثمارات الامريكية فى مصر فسنجد أنها بلغت حوالى ١٧ مليار دولار خلال عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ وهو ما يمثل أكثر من ١% من اجمالى الاستثمارات الامريكية المتراكمة فى الخارج (١).

ومما سبق نستطيع القول أن الاستثمارات الامريكية غير البترولية فى مصر لا تتناسب مع المميزات المتعددة التى يتمتع بها مناخ الاستثمار فى مصر فى الوقت الراهن فى ظل الاستقرار السياسى والاعفاءات الضريبية التى تتمتع بها الاستثمارات المحلية والاجنبية .

ومما لاشك فيه أن الاقتصاد المصرى يحتاج الى المزيد من الاستثمارات الامريكية فى مجال الصناعة وخاصة فى الصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة وذلك لأن مثل هذه الاستثمارات تؤدى الى نقل التكنولوجيا المتقدمة الى مصر وتطوير المهارات المختلفة . هذا بالاضافة الى تحقيق المزيد من التفاعل الايجابى للاقتصاد المصرى مع الاقتصاد العالمى ، هذا بالاضافة الى المساعدة فى خلق مناخ ايجابى لنشاط القطاع الخاص والعائلى المصرى الذى يعتبر ركيزة التنمية فى مصر فى الوقت الراهن ، وهذا يؤدى الى الاستغناء عن العديد من المساعدات الخارجية فى المستقبل وذلك لأن المشاركة من خلال الاستثمارات والتجارة والسياحة يمكن أن تؤدى الى آثار اقتصادية أكثر فاعلية من المساعدات الخارجية المشروطة .

وبذلك نستطيع القول أن تهيئة المناخ الاستثمارى فى مصر والقضاء على العديد من العقبات التى تعترض طريقه والتى يشكو منها المستثمرون الاجانب وخاصة المستثمرون الامريكيون يمكن أن يكون حافزا على زيادة الاستثمارات الامريكية فى مصر من ناحية وعلى تهيئة المناخ المناسب لاقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين .

---

١) Door – knock Mission, 2001, Op.Cit .

٨- المنافسة

تمتلك مصر حاليا مشروع قانون "منع الاحتكار" وهو مطروح للمنافسة أمام مجلس الشعب ، ويهدف هذا القانون الى منع الممارسات الضارة بالمنافسة فى كل الأنشطة المتعلقة بالتجارة والصناعة والخدمات ، باستثناء المرافق والمنشآت الاستراتيجية ونقابات العمال ومنظمات التصدير وحقوق الملكية الفكرية ٠

وبخصوص الشركات المسيطرة التى تزيد حصتها عن نسبة ٥٠% فيسمح هذا القانون بوجودها شريطة عدم قيامها بالممارسات الضارة ، كذلك يسمح هذا القانون بالحد من ممارسات الأغراق والاحتكار وتثبيت الأسعار ، كما يقضى هذا القانون بانشاء هيئة مستقلة تعمل على تفعيل هذا القانون وحماية المنافسة ٠

ويقرر هذا القانون فى مادته الأولى استخدام الحق فى حرية المنافسة فى التجارة والقيام بالأعمال التجارية بما لا يؤدى الى نشوء احتكارات تهدف الى منع المنافسة الحرة أو تقيدها أو التأثير سلبا عليها وذلك دون الاخلال بما تقضى به المعاهدات والاتفاقات الدولية ٠

كذلك ينص هذا القانون على عدم جواز إبرام أى اتفاق أو قيام اتحاد أو اندماج يهدف الى السيطرة على ما قيمته ١٠% من استيراد أو اتباع أم بيع أو شراء أى سلعة أو مادة تدخل فى انتاجها أو تصنيعها بقصد تقييد تداولها أو الحد من انتاجها أو توزيعها أو عرضها أو التلاعب بأسعارها بما يؤدى الى منع المنافسة الحرة أو تقيدها أو التأثير سلبا عليها ٠

كذلك يحذر هذا القانون على أصحاب المصانع والمسئولين عن إدارتها توزيع انتاجها على فئات معينة أو فى أماكن محددة أو الاتفاق على تحديد أسعارها أو بيعها بأقل من سعر التكلفة أو عدم التعامل مع تجار معينين بها يؤدى الى التأثير سلبا على المنافسة الحرة أو منعها أو تقييدها ([1]) ٠

---

[1]) فادية عبد السلام ، مرجع سبق ذكره ٠

ومما لاشك فيه أن معالجة الثغرات فى مشروع القانون الحالى من شأنه أن يحسن مناخ جذب الاستثمار فى مصر ويشجع على التفاوض لاقامة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة ٠

٩-التجارة الالكترونية

تولى كل من الحكومة المصرية والقطاع الخاص اهتماما متزايدا بالتجارة الالكترونية وتعمل الظروف الحالية المتمثلة فى تحرير قطاع الاتصالات على السماح للقطاع الخاص بالاستثمار فى المشاريع المختلفة المتعلقة بالتجارة الالكترونية ٠

وقد أعلنت الحكومة المصرية عن عزمها فى تخفيض الجمارك على واردات مكونات الحاسبات الآلية من ٢٠% الى ٥% ٠ وقد وقعت مصر مع الولايات المتحدة الامريكية فى اكتوبر من عام ١٩٩٩ اتفاقية خاصة بالتجارة الالكترونية وقد وافقت كل من مصر والولايات المتحدة الامريكية على تأسيس هيئة مشتركة للبحث عن فرص الاستثمار وسياسات الحكومة المتعلقة بالتجارة الالكترونية (١) ٠

ومن ثم يمكن القول أن التعاون بين مصر والولايات المتحدة الامريكية فيما يتخص بالتجارة الالكترونية سوف يؤدى الى تحديث العديد من المعلومات والبيانات وتطويرها وإضفاء المزيد من الشفافية عليها وهذا بدون شك سوف يساعد على القضاء على العديد من العقبات التى تعترض انشاء منطقة للتجارة الحرة بين البلدين ٠

ثانيا : مجالات تضيفها خبرة التفاوض مع الاتحاد الأوروبى (*)

كيف يمكن الاستفادة من تجربة التفاوض مع الاتحاد الأوروبى عند وضع مشروع اتفاق منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة ؟

لاشك أن مصر عندما دخلت فى مفاوضات مع الاتحاد الأوروبى بغرض الوصول الى اتفاق للتعاون الاقتصادى والذى انتهى باتفاق الشراكة المصرية الأوروبية (والمزمع دخوله حيز التنفيذ فى يناير الحالى) لم يكن لدى مصر خبرة عملية فى هذا المجال سوى ما يمكن

---

(١) هشام جاد ، الاحتكار سهم فى قلب المسيرة الاقتصادية ، مكتب الأسرة ، ٢٠٠٢ ٠

(*) قام بإعداد هذا الجزء أ٠د٠ فادية عبد السلام ٠

أن تحصل عليه من خلال دراسة التجارب التى سبقت مثل تجارب الشراكة مع تونس والمغرب ، وهو ما يجعل الموقف مختلفا فى حالة التفاوض مع الولايات المتحدة الامريكية، فقد تكون لدى مصر وخبرائها رصيدا من التجربة والخبرة بحيث تستطيع التأكيد على الايجابيات التى تحققت من خلال التجربة وتلافى السلبيات • ومن ثم وجب مراجعة نصوص اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية للاستفادة بها فى مرحلة التفاوض مع الجانب الامريكى وهى على النحو التالى :

درجة الشمولية

تشترط الاتفاقية مبدأ تبادل الالتزامات (المعاملة بالمثل) وتضمنت الأبعاد الاقتصادية لتهيئة الظروف من أجل تحرير التجارة بين الطرفين فى السلع الصناعية وتحقيق بعض التحرير فى التجارة فى السلع الزراعية ، كما تتضمن الاتفاقية منح كل من الطرفين للآخر معاملة الدولة الأولى بالرعاية فى قطاع التجارة فى الخدمات (١) وفقا لأحكام GATS على أن يدرس الطرفان توسيع نطاق الاتفاقية ليشمل حق انشاء الشركات داخل الطرف الآخر وتحرير توريد الخدمات ، ويتم مراجعة الموقف فيما لا يتجاوز خمس سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، كما تهدف الاتفاقية الى زيادة تدفق رؤوس الأموال والخبرات والتكنولوجيا والى زيادة التعاون الاقتصادى والعلمى والفنى بهدف تعزيز الجهود المصرية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متواصلة من خلال نقل المشورة والخبرات والتدريب وتقديم المعونة المالية والادارية والفنية لتطوير قطاعات الاقتصاد المصرى • ومما تجدر ملاحظته أن هذه تغطية محدودة للاتفاقية مما يقلص بلا شك العوائد المحتملة للاقتصاد المصرى فى ظل تفوق الاتحاد الأوروبى فى مجال القطاع الصناعى وتمتع مصر بمزايا محدودة فى القطاع الزراعى وبعض فروع الخدمات كالسياحة ، وبالنظر لظروف الاقتصاد الامريكى سنجد أن القطاع الزراعى ليس واقعا تحت ضغوط السياسة الزراعية المشتركة كالاتحاد الأوروبى ومن ثم فإن توقيع اتفاق منطقة تجارة حرة معه سيكون أكثر ليبرالية وملائمة فيما يتعلق بالسلع الزراعية حيث يتوقع أن تكون الآفاق أفضل لمنح مصر مزايا النفاذ الحر الى السوق الامريكى لو أمكن التحاور على غرار نهج الاتفاقية الموقعة بين

---

(١) تصنف النافتا كاتفاقية GATT + plus وذلك لاتفاقها مع الجات فى مجالات عديدة فضلا عن معالجة العديد من القضايا الأخرى:
أ • تغطى النافتا تحرير كافة القطاعات مع اتباع منهج القائمة السلبية فى ظل التزامات بالمعاملة الوطنية وحقوق التأسيس لكل القطاعات الأخرى بينما تطبق اتفاقية GATS على القطاعات المدرجة فقط •
ب• تتجاوز اتفاقية النافتا جولة أوروجواى فى تحرير التجارة فى مجالات الاستثمار الأجنبى والخدمات وحقوق الملكية الفكرية ، حيث يعد تعريف الاستثمار فى ظل النافتا أوسع من اتفاقية الجات لتشمل استثمارات المحافظ والعقارات والممتلكات TRIMS والتى ترتبط فقط بالسلع بينما فى ظل GATS يغطى فقط تأسيس الخدمات العاملة • هذا فضلا عن أن النافتا تعتمد متطلبات الأداء لقواعد الاستثمار أكثر كثافة من القائمة فى جولة أوروجواى ، أما اتفاقية النافتا الخاصة بحقوق الملكية الفكرية فتشتمل على بند منتجات تحت التطوير فى الوقت التى استبعد هذا البند من تغطية جولة أورواجوى •
ج• توفر النافتا اليات مراجعة للرقابة على التغيرات فى فرض الرسوم المضادة للإغراق وقوانين الرسوم التعويضية •
د• مع ذلك لم تقم النافتا بالتنسيق بين سياسات المنافسة أو تلغى الحماية الإدارية فيما يتعلق بالاعانات والسياسات المضادة للإغراق ولم توقع اتفاقيات خاصة بفرض الدعم •

الولايات المتحدة والمكسيك كنموذج مرجعى للاتفاق ، حيث استطاعت المكسيك أن تحقق تحريرا للتجارة فى المنتجات الصناعية وأن تحقق تحريرا كاملا فى القطاع الزراعى ([1]) .

وبالنظر الى تحرير التجارة فى السلع الصناعية فى ظل اتفاق الشراكة المصرية الأوروبية حيث يستند التحرير على معيار فئات التعريفة الجمركية (بين أربع مجموعات من السلع) ، وقد كان من الضرورى أن يكون معيار التمايز بين المجموعات السلعية قائما على الميزة النسبية ([2]) المقارنة وعلى المتاح من البدائل ، كذلك أن يتم تخفيض التعريفات بمعدلات متساوية ولفترات زمنية متساوية لكافة المجموعات المختلفة من السلع حتى يمكن تجنب الآثار الناجمة عن الزيادة فى معدلات الحماية الفعلية فى بعض المنتجات . ومن ثم يتعين أن يتم الاتفاق على شكل القوائم السلعية ومراحل التخفيض فى الاتفاق المصرى / الامريكى بناءا على الاعتبارات سالفة الذكر ، ومع ذلك ستكون المحصلة النهائية لتحرير تجارة مصر سواء مع الاتحاد الأوروبى أو مع الولايات المتحدة مستندا على تعزيز قدرتها على المنافسة الشرسة فى الأسواق العالمية مثلا مع دول شرق ووسط أوروبا والتى تشترك مع مصر فى التمتع بمزايا رخص العمالة والقرب الجغرافى لاوروبا . وفى داخل أسواق الولايات المتحدة يبرز أعضاء النافتا بما يشكل تهديدا لوضع مصر ، ومن ثم لكى تستطيع مصر التغلب على هذا التحدى يصبح ضروريا أن نفكر فى تنشيط آلية "أنشطة التعاقد من الباطن" مع شركائها التجاريين الرئيسيين (الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة) مع تعزيز مؤشرات تنافسيتها فى الأجل الطويل .

وعند التطرق الى مجال الاستثمار : تجدر ملاحظة أن نص اتفاقية الشراكة المصرية/الأوروبية فى مادتها رقم (٤٠) يشير الى أن الهدف هو توسيع مجالات التعاون بين مصر والاتحاد الأوروبى ليشمل التخطيط وتنفيذ المشروعات التى تحتاج الى النقل والاستخدام الفعال للتكنولوجيا .. ولقد اقتصر البند على استعمال لفظ (دراسة) اقامة

---

[1]) Amal Refaat, New Trends in Egypt's Trade Policy and Future Challenges, The Egyptian Centre for Economic Studies, ECES, Working Paper No.36, March ,1999, PP.20-21 .
من المعروف أنه فى ظل اتفاق النافتا ازيلت كافة الحواجز غير التعريفية وستلغى كافة التعريفات الجمركية فى عام ٢٠٠٨ ، أما فيما يخص تجارة المنسوجات والملابس فستزال الحواجز التى تغطى ٨٠% من التجارة بين البلدين فى ست سنوات أو أقل أما التعريفات فتنخفض بالتدريج على مدى عشر سنوات .

[2]) تتمتع مصر بمزايا نسبية فى قطاعات القطن – المنسوجات والمفروشات ، المنتجات الزراعية ، المنتجات الصناعية الغذائية ، مواد التشييد والبناء ، المنتجات الكيماوية والطبية والصيدلية ، وهناك تركيز حديث على جهود تنشيط الصادرات فى منتجات جديدة مثل المنتجات الخشبية والجلدية ، المنتجات المعدنية والهندسية (قطع غيار السيارات والالكترونيات) ، تكنولوجيا المعلومات وخدمات التجارة الالكترونية .

مشروعات مشتركة بينما فى اتفاقيتى تونس والمغرب مع الاتحاد لأوروبى ٠ تم النص على أن الاتفاقية تستهدف اقامة آلية استثمار مساعدة من أجل ربط المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الحجم ٠ وهكذا لم يكرس الاتفاق مضموناً محدداً لحق التأسيس للاستثمار المباشر الاجنبى وليست هناك اشارة لحقوق المستثمرين أو المعاملة الوطنية ، ولا شك ان مسألة تشجيع الاستثمار تستلزم وجود آلية محددة يتم من خلالها تنفيذ الاستثمارات المشتركة ، لا سيما أن التدفق الاستثمارى من الولايات المتحدة الى مصر يوضح انخفاض ترتيب الولايات المتحدة من أكبر دولة مستثمرة فى مصر (أجنبيا) الى المرتبة الثانية وهو ما يستدعى ضرورة العمل على زيادة التدفقات الاستثمارية والنص فى الاتفاقية على تسهيل حصول المنشآت فى مصر على تراخيص التكنولوجيا وتسهيل نقل التكنولوجيا الجديدة خصوصاً فى مجال الاتصالات والتجارة الالكترونية وكذلك تضمينها بنودا تنص صراحة على حظر الصادرات لدول ثالثة خلال فترة الترخيص وذلك للحد من المخاوف المتعلقة بالمنافسين المحتملين ، هذا وتشير الدراسات (١) الى أن كوريا وتايوان قد نجحتا فى نقل التكنولوجيا غير الرسمية Non-proprietory Technology فى الماضى والتى تعتمد على أساليب فنية قديمة نسبيا وبتكلفة منخفضة للمطبوعات الهندسية خاصة فى القطاعات كثيفة العمل ، كذلك خطت كلا من تونس والمغرب نفس الاتجاه حيث نجحتا كمصدرتين للسلع الصناعية كثيفة العمل والمستندة على تحويل التكنولوجيا غير الرسمية ٠

<u>المظاهر التنظيمية والمؤسسية</u> : حيث لم تشترط الاتفاقية بين مصر والاتحاد الأوروبى أى قواعد لتنسيق المؤسسات الداخلية والتنظيمات لضمان الوصول الى المستثمرين والشركات العابرة القوميات هذا الالغاء يحد من فعالية الاتفاقية ويجعلها ضحلة لا ترقى الى تحقيق مستوى مرضى وعميق من التعاون ٠

<u>قواعد المنشأ</u> : حيث تعتبر هذه القواعد جزء أساسيا من اتفاقية المشاركة بين مصر والاتحاد الاوروبى (بروتوكول رقم ٤) ويلاحظ أنها نفس قواعد اتفاق ١٩٧٧ مع إضافة قواعد جديدة توسع من البدائل التى تيسر اكتساب المنشأ مثل قاعدة تغيير البند الجمركى وبعض القواعد التفضيلية وقاعدة تراكم المنشأ الاقليمى ٠ وهذه القواعد تعد متشددة حيث ستفيد بشكل غير مباشر الأطراف المتعاقدة الأكثر تصنيعا والتى يتوافر لديها

---

(١) فادية عبد السلام : الشراكة المصرية مع أوروبا ، فى "الشراكة مع كل من أوروبا وأمريكا ، مسودة التقرير النهائى" ، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا بالتعاون مع مركز القرارات للاستشارات ، (محرر جمال مظلوم) ، القاهرة ، يونية ٢٠٠١ ، ص ٥٣-٥٥ ٠

الخبرات الكافية للتحقق من استيفاء شرط المنشأ (لدى جمارك الجماعة) وتحديد مصادر منشأ المدخلات والتى لن تكون مضطرة للحصول على المدخلات ذات المنشأ خارج الجماعة مما يشجع تدفق الاستثمارات الى داخل الجماعة ، ولذلك كان من الضرورى أن يتسع مفهوم المنشأ التراكمى فيما يتجاوز التراكم الثنائى مع الجماعة الأوروبية ليشمل الدول المجاورة ذات القاعدة الصناعية والطاقات الكامنة للتوسع ٠ الأمر الذى يجبر مصر وغيرها من دول البحر المتوسط الى الدخول فى أنشطة انتاج أقل ملاءمة من الأنشطة المستندة على تنويع مصادر الخامات حيث أن تعريف المنشأ بدلالة العمليات المسبقة (مع النظام المنسق) سيمنح شركاء التجارة الأوروبية الأكثر تصنيعا حق تحديد العمليات التى تنمى وتطور داخل دول البحر المتوسط وبالنظر الى حقيقة أن اتفاق الشراكة المصرى/الأوروبى قد جاء غير محدد فيما يتعلق بتحديد منطقة التعاون الاقتصادى حيث نصت المادة (رقم ٦٠) من الاتفاقية على تشجيع التجارة البينية فى المنطقة دون تحديد المقصود بالمنطقة العربية هل يقصد بها منطقة الشرق الأوسط أو منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وهو ما لم تستفد منه الاتفاقية المصرية من اتفاقيتى تونس والمغرب والتى حددتا صراحة المقصود بالتعاون الاقليمى فى حدود المغرب العربى ، ومن هنا يجب على المفاوض المصرى أن يراعى فى الحوار مع الجانب الامريكى ضرورة تحديد نطاق التعاون وأن تستهدف المنطقة العربية ، وبحيث يركز فى اضفاء صفة تراكم المنشأ الاقليمى على حدود المنطقة العربية ٠ والمتصور هنا أن يساعد التراكم للمنشأ على تأسيس ارتباطات صناعية أمامية وخلفية تعزز التجارة الاقليمية البينية وبحيث تعوض أثر المركز والأطراف لشبكة اتفاقيات الجماعة الأوروبية **Hub and Spokes** حيث أن عدم وجود تراكم اقليمى عربى من شأنه أن يضعف إمكانيات اقامة تكامل اقتصادى عربى – عربى والذى يتصور أن ينبع من اتفاقيات الشراكة سواء المصرية/الأوروبية أو المصرية/الامريكية ، كذلك إذا كان الاتفاق مع الجانب الأوروبى قد أغفل وضع المنشآت المقامة داخل المناطق الحرة فى مصر من حيث تمتعها باكتساب المنشأ المصرى وهو موضوع خلاف كبير مع الدول الأوروبية فلابد وأن تدرس هذه المسألة مع الشريك الامريكى ٠

من ناحية أخرى قد يكون من المفيد بالنسبة للصناعة المصرية أن تطلب بصفة استثنائية ولفترة انتقالية من الجانب الامريكى تعديل قواعد المنشأ التى تخص بعض الصناعات المصرية داخل قطاعات السلع الهندسية والكيماويات والالكترونية بما يسمح بتصدير منتجات تلك القطاعات الى الاسواق الامريكية بنسبة مكون محلى اقل من ٣٥%٠

ويتعين على فرق التفاوض المصرى أن تنسق فيما بينها حتى تضمن اتساق القواعد المختلفة .

التعاون العلمى والفنى وأنشطة البحوث والتطوير

لا تشير اتفاقيات الشراكة الموقعة بين دول البحر المتوسط (ومن بينها مصر) والاتحاد الأوروبى الى رغبة حقيقية فى تشجيع التعاون العلمى والفنى (باستثناء اسرائيل) حيث لوحظ أن هذا النوع من التعاون قد ذكر بشكل فضفاض فى الاتفاقيات ، والمفروض أن يستهدف هذا النوع من التعاون فى مشروع الاتفاقية المبرمة مع الجانب الامريكى بحيث ينص صراحة على أن الهدف من التعاون هو المساهمة فى رفع القيمة المضافة لأنشطة البحوث والتطوير فى مصر فضلا عن زيادة مستويات القيمة المضافة فى الأنشطة السلعية والخدمية مع تحديد الآليات الكفيلة بتحقيق ذلك من خلال تحديد مجالات التعاون بين الجهات البحثية وظروف نشر الأبحاث وإمكانية الاستفادة من نتائج البحوث المشتركة فى المجالات التطبيقية ، وايضا توسيع نطاق مجالات التدريب للكوادر البشرية المصرية لتشمل لصناعات كثيفة التكنولوجيا .

تأسيس آليات لتسوية المنازعات :

توفر النافتا ([1]) آليات للمراجعة والرقابة وذلك من خلال فرض الرسوم المضادة للاغراق والرسوم التعويضية . كما تعتمد على فرض عقوبات تجارية وغرامات . من ناحية اخرى تغطى الاتفاقية المسائل المتعلقة بالمنازعات بين المستثمرين والحكومات بما يسمح لأصحاب الشكوى للجوء الى القانون الدولى لتسوية منازعات الاستثمار أو الى لجنة الأمم المتحدة أو القانون الدولى (UNCI TRAL) وذلك عند استنفاذ كافة الاجراءات الأخرى ، أى أن النافتا منحت المكسيك فرص تحرير الاستثمار على أساس متعدد الأطراف ، ومن ثم يتعين أن توفر الاتفاقية المصرية/الامريكية ([1]) آليات ملزمة لتسوية المنازعات .

---

[1]) Robert Z. Lawrence, "Is it time for a US Egypt Free Trade Agreement ? A US Perspective, ECES, Working Paper No. 24, March 1998, PP. 14-17 .

[1]) اتفقت مصر والولايات المتحدة فى مايو ١٩٩٨ على بدء المحادثات حول التجارة والاستثمار بمقتضى اتفاقية (TIFA) Trade and Investment Fram work Agreement

ثالثا : ملاحظات حول اتفاق منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة والأردن (١)
(ودروس مستفادة للجانب المصرى)

(١) **تضم الاتفاقية نصوصا تتعامل مع التجارة والبيئة والعمالة والتجارة الالكترونية**، بنود تتعلق بحقوق الملكية الفكرية ، ميزان المدفوعات ، قواعد المنشأ ، الاستشارات وفض المنازعات . كذلك بمقتضى الاتفاقية سيتمتع موردى الخدمات من الامريكين بفرص النفاذ الى قطاع الخدمات الأردنية حال تحريره وذلك على ضوء الالتزامات الموجودة فى الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات GATS .

(٢) **تراكم المنشأ** : بمقتضى الاتفاقية تمنح السلعة منشأ أردنيا إذا تحقق المكون المحلى كحد أدنى ٣٥% يمكن تحقيق ٢٠% فى الأردن ، ١٥% كمنشأ امريكى ، وبحيث تتحدد قيمة المنشأ فى الدول المصدرة وذلك من خلال لجنة مشتركة امريكية – اردنية .

(٣) **متطلبات قواعد المنشأ** : تتحدد قيمة المنشأ لأغراض الاتفاقية بحيث يشتمل على الآتى: التكلفة الفعلية للمدخلات (الخامات) ، التكلفة المباشرة لعمليات التصنيع من تطوير ، انتاج ، تصنيع ، تجميع للسلعة مشتملة على تكاليف عنصر العمل المرتبطة بالعمليات السابقة ومضافا إليها المنافع الهامشية ، تكلفة التدريب خلال العمل ، تكلفة العمليات الهندسية والاشرافية ، مراقبة الجودة ، عمليات الاهلاك ، تكلفة عمليات البحث والتطوير والتصميم والرسومات ، الفحص والاختبار للمنتج .

(٤) **وضع الاجراءات الوقائية والمضادة للإغراق** : يسمح بأتخاذ اجراءات مثل التوقف عن تخفيض معدل الرسوم وزيادتها بما لا يتجاوز تعريفة الدولة الأولي بالرعاية MFN ويستدعي ذلك اثبات حالة الضرر والتحقيق وتقديم الادلة علي ان تزايد الواردات سوف يضر بالصناعة المحلية – وهي نفس البنود الوارد في اتفاقية منظمة التجارة العالمية . كذلك تفرض الرسوم لمدة تتروح ما بين ٤– ١٠ سنوات وتصل الى ١٤ عاماً في حالة الصناعة الوليدة .

---

١) http//www,midglobe.Com/free.htm

(٥) **تحرير التجارة في الخدمات** : يغطي بالنسبة للولايات المتحدة فروع التجارة الالكترونية ، الاقامة في فنادق وتأسيس شركات بالخارج (التواجد التجاري) انتقال عمالة أردنية بصفة مؤقتة ، أما بالنسبة للأردن فقد ركزت علي فتح قطاع الخدمات المالية أمام المستثمرين الامريكين وفي أنشطة ترتبط بعمليات البنوك التقليدية وشركات الاكتتاب في الاسهم وخدمات امناء الاستثمار والاستشارات وإدارة الاصدارات الأولية .

من ناحية اخري حجبت الأردن بعض القطاعات من التحرير مثل النقل البري ، اعمال البناء ، خدمات الشحن وكذلك الولايات المتحدة حجبت بعض الأنشطة من التحرير عن الاردن مثل الخدمات القانونية ، والطبية ، النقل البحري والمائي الداخلي ونقل الركاب والشحن .

من ناحية أخري خضع التحرير لمعيار الحاجة الاقتصادية وقيود التملك (مثل النقل الجوي والبحري والنهري) ، وعلي الرغم من ان الاتفاقية الامريكية الاردنية لا تنطوي علي نصوص تتعلق بالاستثمار في الأردن الا أن اتفاقية BIT قد سمحت بالملكية الأجنبية في العديد من قطاعات الخدمات وهو ما يشير الى ان منهج الاتفاقية مع الاردن يسير علي نهج وبعض خطوط اتفاقية النافتا المتصلة بنظام القوائم السلبية والايجابية كما سبقت الاشارة.

(٦) **حقوق الملكية الفكرية** : وافقت الحكومة الاردنية علي التوقيع علي عدة اتفاقيات تتعلق بحقوق التأليف والمصنفات الفنية – حماية الاصناف الجديدة من النباتات – التزامات نحو قطاع الادوية – حقوق براءات الاختراع – حقوق النسخ والعلامات التجارية .

(٧) **آلية تسوية المنازعات** : تقتصر علي الاحالة للتحقيق في وزارة الصناعة والتجارة في الاردن أو مكتب USTR office in USA ويتم التشاور في خلال مدة ٦٠يوم تحال بعدها الشكوي للجنة المشتركة للبت خلال ٩٠ يوماً ثم ترفع الى لجنة تسوية المنازعات والمشكلة من ثلاثة اعضاء يعين كل بلد عضواً منها ثم يقوم العضوين معاً باختيار عضواً ثالثاً ومع ذلك تظل قرارات اللجنة غير ملزمة ويقتصر الامر علي تنسيق اجراءات تسوية المنازعات للأتفاقية مع الاجراءات داخل WTO وهو ما يعني ضرورة ان تتدارك الاتفاقية المصرية الامريكية هذه الثغرة .

(٨) **قواعد وقوانين العمل** : تنص الاتفاقية علي الالتزام بقوانين العمل المطبقة في الدولتين والتأكيد علي التصديق علي القواعد الاساسية والحقوق المطبقة لدي منظمة العمل الدولية ومن ثم لا توجد التزامات جديدة او اضافة لهذا البند في الاتفاقية الموقعة ، ومن غير المعروف حتى الآن ما إذا كانت تبعية الاتحادات النوعية فى مصر للنقابات المهنية تعنى أن هذه التنظيمات حرة وأن حقوق العمال مكفولة وتتفق قواعد منظمة العمل الدولية ILO ووجهه النظر الامريكية .

(٩) **قضايا البيئة** : تؤكد الاتفاقية علي الالتزام بحماية البيئة وضرورة تشجيع تحسين انظمة البيئة المناظرة دون تحديد آليات لذلك مثلما يحدث في اطار اتفاق النافتا من فرص عقوبات علي المخالفات البيئية لدي الدول الشريكة الموقعة – ومن غير المعروف حتى الآن مدي تطابق ذلك مع التزامات الاردن والولايات المتحدة تجاه منظمة التجارة العالمية WTO .

(١٠) مما تقدم يتضح ان **الاتفاقية الاردنية الامريكية** هي اتفاق منطقة تجارة حرة في السلع في الاساس وبالرغم من ذكر تحرير التجارة في الخدمات كهدف مع تبادل قوائم الالتزامات وتحديد القطاعات التى تحرر الا ان التحرير يظل محدداً بالتزامات الدولتين تجاه GATS فضلاً عن عدم تحديد اطار زمني لتحرير الخدمات قطاعيا ، كذلك فإن آلية تسوية المنازعات التى تكفلها الاتفاقية تعد غير ملزمة وتظل مرتبطة بآلية فض المنازعات من خلال منظمة التجارة العالمية ، ايضا يظل تشجيع الاستثمار وما يرتبط به من نقل للتكنولوجيا وتحسين لأنشطة البحوث والتطوير حبيس العبارات الفضفاضة دون امكانية التنفيذ خلال تسهيلات او اجراءات . ومن ثم يمكن ان تصنف اتفاقية الاردن كاتفاقية GATT وذلك لاتفاقها مع الجات في العديد من المجالات كما سبقت الاشارة .

(١١) **قواعد المنشأ للمنسوجات والملابس** : لا توفر المعلومات الحالية عن الاتفاقية الاردنية ما يشير لشكل قواعد المنشأ المفروضة علي المنسوجات فلو امكن تصور ان تتشدد الولايات المتحدة وتفرض القاعدة التى تطبقها علي دول النافتا (١) للتأهل للنفاذ الحر لأسواق الولايات المتحدة بحيث تجبر الأردن ومصر علي استخدام مدخلات محلية عالية

---

(١) تنطوى قواعد المنشأ للمنسوجات والملابس فى ظل النافتا على قاعدة تحويل ثلاثية متشددة : الخام ، القماش ، الحياكة بحيث تتم المراحل الثلاثة فى أمريكا الشمالية بما ينعكس على قدر كبير من تحويل للتجارة .

التكلفة (أو مدخلات امريكية) فمن المؤكد ان هذه القواعد ستمارس آثاراً سلبية علي تنافسية الصادرات المصرية من خلال أثر تحويل التجارة – ومن ثم يتعين ان يؤخذ في الاعتبار في حالة التفاوض توفير آلية خاصة لدعم صناعة المنسوجات والملابس والتى تمثل حصتها حوالي ٦٥-٧٠% من الصادرات المصرية للأسواق الامريكية وليكن ذلك من خلال اصرار مصر علي تيسير قاعدة المنشأ الخاصة بهذه الصناعة – كذلك ان يتضمن اتفاق المشاركة مع امريكا حيزا اكبر للصادرات الزراعية التى توليها مصر اهمية كبيرة خاصة السلع التى تواجه منافسة في السوق الأوروبية مع زيادة الحجم التصديرى. ومن المؤكد ان نجاح مصر في عقد اتفاق مع الولايات المتحدة سيحسن وضعها التفاوضى مع الجانب الأوروبي لتحسين النفاذ للمنتجات الزراعية . وطبيعياً ان تحاول اوروبا ان تحاكي التفضيلات الممنوحة للخدمات الامريكية وللاستثمارات والمنتجات الزراعية . ويعتبر ما تغطيه التزامات مصر من قطاعات بموجب الاتفاقية العام للتجارة في الخدمات GATT منخفض نسبياً ، حيث مازالت الاجراءات الحمائية والمقيدة مطبقة في القطاعات الواردة والمقدمة لمنظمة التجارة العالمية بما فيها الخدمات المالية ومن ثم من المتوقع الا يتم تحرير كبير في التجارة في الخدمات ولذلك فإنه يقترح ان تركز مصر في المفاوضات مع الولايات المتحدة علي تحرير الخدمات المالية – الالكترونيات والاتصالات والنقل البحري وذلك لما لاهمية هذه القطاعات([1]) حاليا في تعزيز مؤشرات التنافسية للصادرات المصرية .

[1]) محمود محيي الدين ، تحرير قطاع الخدمات واتفاق المشاركة بين مصر الاتحاد الأوروبي ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ورقة رقم (٩١) فبراير ١٩٩٧ ، ص١٦-٢٠ – حيث تفيد الدراسة المذكورة بارتفاع الرسوم خدمة الموانيء بنسبة ٣٠% عن الموانىء الاخري بالمنطقة – وتمثل تكلفة النقل ١١% من تكلفة الواردات CIF ، ١٠% للمدخلات المستوردة .

المبحث الرابع

الآثار الاقتصادية المتوقعة لاقامة منطقة تجارة حرة ومناطق صناعية مؤهلة

(وبعض الدروس المستفادة من تجارب الدول الأخرى)

أولا : الآثار الاقتصادية المتوقعة لاقامة منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة (*)

من الممكن توقع بعض الآثار المحتملة لمنطقة التجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة الامريكية وذلك من خلال النظر الى طبيعة العلاقة التجارية بين البلدين والتى تتسم بالآتى (١) :

١- يرتفع حجم الصادرات الامريكية الى مصر بأكثر من ستة أضعاف حجم الواردات المصرية الى الولايات المتحدة الامريكية .

٢- تمثل الواردات الامريكية من مصر اقل من ٠,١% من اجمالى الواردات المصرية .

٣- تتركز تجارة مصر الخارجية مع الولايات المتحدة الامريكية فى عدة فئات تقليدية قليلة .

٤- تمثل المنتجات المصنعة حوالى ٧١% من اجمالى الصادرات الامريكية الى مصر .

٥- تمثل الملابس الجاهزة والنسيج حوالى ٦٤% من اجمالى الواردات الامريكية من مصر، إلا أن هذه النسبة تتراوح ما بين ٠,٤ و ٣% من اجمالى الواردات الامريكية من النسيج والملابس الجاهزة .

٦- يبلغ متوسط معدل التعريفة الجمركية الامريكية على الواردات المصرية غير النسيجية حوالى ٢% .

٧- يوجد عدد من الحواجز غير الجمركية على المنتجات الزراعية المصرية المصدرة الى الولايات المتحدة الامريكية .

---

(١) عادل العزبي ، مرجع سبق ذكره .

(*) قام باعداد هذا الجزء أ.د. فادية عبد السلام .

تشير نتائج دراسات كل من Hoekman, Konar and Maskus (1998) وكذلك Lawrence (1998), De Rosa (2003) وأيضا Hoekman et al (2003) الى الآتى :- (١)

(١) وفقا لدراسة Hoekman et al تحقق مصر مكاسب اقتصادية استاتيكية ايجابية ومحدودة بالقيمة المطلقة من توقيع اتفاق منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة حيث يترتب على اقامة منطقة تجارة حرة (بالمفهوم الضيق Shallow) والتى تنطوى على الغاء الحواجز أمام التجارة أن يتحقق صافى أثر انشائى قدره ١٤٥ مليون دولار بأسعار ١٩٩٦ ٠ أما اقامة منطقة تجارة حرة (Deep in Cooperation) فى ظل تحسن ظروف الكفاءة والتخصيص للموارد الراجعة الى تزايد المنافسة وانخفاض تكاليف الخدمات وتكاليف المعاملات الاقتصادية فيقتصر على صافى أثر انشائى للتجارة قدره ٢٨٠ مليون دولار بأسعار ١٩٩٦ ٠ وربما يتوصل De Rosa الى أرقام أكبر حيث يتوقع بأن تزيد الصادرات المصرية من ٨٩٥ مليون دولار الى ١٩٥٣ مليون دولار أى بنسبة زيادة قدره ١١٨% ٠

(٢) فيما يتعلق بالولايات المتحدة يتوقع أن تكون المكاسب المطلقة أكبر حيث يتوصل Hoekman el al بأن تزيد صادرات الولايات المتحدة بنسبة حوالى ٢٢% فى ظل اقامة منطقة تجارة حرة ضحلة Shallow وكذلك بنسبة ٣٩% إذا كانت منطقة التجارة الحرة أعمق Deep ، من ناحية أخرى تشير تنبؤات نموذج De Rosa الى حدوث زيادة فى صادرات الولايات المتحدة الى مصر من ٣,٧٢٩ مليون دولار الى ٨,١٣٥ مليون دولار ٠

---

١) Ahmed Galal & Robert Lawrence, Op.Cit ..

- Hoekman, Konard and Maskus (1998), An Egypt – US Free Trade Agreement : Economic Incentives and Effects. in Building Bridges : An Egypt – US FTA", edited by Ahmed Galal and Robert Z.Lawrence, Washington : Brookings Institution .
- Hoekman, Bernard and P., Messerlin, (2003), Initial Conditions and Incentives for Arab Economic Integration : Can The European Community's Success Be Emulated ? in Arab Economic Integration : Between Hope and Reality edited by Ahmed Galal and Bernard Hoekman Washington : Brookings Institution .
- Lawrence , Robert Z. 1998. Is It Time for a US – Egypt Free Trade Agreement ? A US Perspective . In Building Bridges : An Egypt – US FIA, edited by Ahmed Galal and Robert Z. Lawrence . Washington : Brookings Institution .
- De Rosa, Dean, 2003, Gravity Model Calculations of The Trade Impact of US Free Trade Agreements, Paper Prepared for The IIE Conference on Free Trade Agreements and US Trade Policy, held on Washington on May 7-8, 2003 .

(٣) وبدون اقامة منطقة التجارة الحرة بين البلدين يتوقع Hoekmar et al أن يكون الموقف أسوأ حيث يمكن أن يعانى الاقتصاد المصرى من أثر تحويل التجارة الناجم عن توقيع اتفاقيات بين الجماعة الأوروبية والدول العربية ، أما بالنسبة للاقتصاد الامريكى فإن تكلفة الفرصة ستكون فى حدود ١,٥ بليون دولار ، حيث أنه فى ضوء حقيقة أن مستوى المساعدات التى تقدمها الولايات المتحدة الى مصر فى حدود ٢ بليون سنويا يرتبط بواردات من الولايات المتحدة الأمر الذى يعنى أنه مع تخفيض المساعدة الاقتصادية تدريجيا تنخفض صادرات الولايات المتحدة الى مصر .

(٤) وفى اعتقادنا أن تقديرات De Rosa ربما يكون مبالغ فيها بالنسبة لمصر والولايات المتحدة . حيث من المعروف أن المصدريين المصريين يواجهون حاليا حواجز منخفضة نسبيا داخل أسواق الولايات المتحدة باستثناء قطاعى الغزول والمنسوجات والملابس ، ولكن إلغاء الحصص على واردات المنسوجات والملابس فى ٢٠٠٥ فى ظل التزامات WTO ستزيد المنافسة التى تواجهها المنتجات المصرية فى الولايات المتحدة من الدول النامية المنخفضة التكاليف والدول التى تتمتع بمعاملة تفضيلية من US . وفيما يتعلق بالولايات المتحدة فإن إزالة الحواجز التجارية فى مصر والتى تصل حاليا الى ١٨% ربما يزيد من صادرات الولايات المتحدة الى مصر ، ومن المتوقع أن يواجه المصدرون من الولايات المتحدة منافسة كبيرة من الاتحاد الأوروبى خلال الـ ١٢ سنة القادمة عندما تنخفض التعريفات الجمركية المصرية فى إطار اتفاق الشراكة .

(٥) وبافتراض هيكلة الاتفاقية المصرية – الامريكية على خطوط NAFTA بين الولايات المتحدة والمكسيك ، فإنه متوقع مزيد من المكاسب الديناميكية بالنسبة لمصر حيث يترتب على الاصلاحات المحلية ان يتحسن تخصيص الموارد وتتحسن الانتاجية ، ومن ثم يمكن أن تساعد الاتفاقية على زيادة التدفقات الرأسمالية من الولايات المتحدة الى مصر ، وتشير خبرة المكسيك مع الولايات المتحدة فى ظل النافتا الى التلازم ما بين الاستثمار المباشر وتعميق منطقة التجارة الحرة .

ومن المؤكد أن مصر لا تتمتع بنفس المزايا الجغرافية كالمكسيك ومع ذلك فإن زيادة الاستثمار المباشر يمكن أن يحدث لو استطاعت مصر أن تقنع المستثمرين بأنها أصبحت

ذات موقع أكثر جاذبية للاستثمارات ، ومع ورود الاستثمارات المباشرة فإن الاقتصاد المصرى يمكنه الاستفادة من نقل الاساليب الفنية والادارية والتقنيات الحديثة فضلا عن النفاذ الى الاسواق ٠وهكذا فإنه فى حالة التوقيع على اتفاقية تقليدية مثل تلك التى وقعتها الولايات المتحدة الامريكية مع اسرائيل فإن تحسن الميزان التجارى سوف يقدر بحوالى ٨٠٠ مليون دولار هذا بالاضافة الى زيادة فى العمالة تصل الى حوالى ١٢,٥ ألف فرصة عمل ٠ أما إذا تم التوقيع على اتفاقية مثل (النافتا) فإن الأثر سوف يكون أفضل من ذلك حيث من المقدر زيادة التجارة بحوالى ١,٣ بليون دولار ، كما ستزيد فرص العمل داخل الولايات المتحدة الامريكية بحوالى٢٢,٥ ألف فرصة عمل (١) ٠

(٦) وفى حالة عدم اقامة منطقة للتجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة الامريكية فإنه من المتوقع زيادة بعض الواردات الامريكية من مصر وانخفاض الصادرات الامريكية الى مصر وذلك للاسباب الآتية :-

١- أن نسبة كبيرة من الواردات الامريكية من النسيج والملابس الجاهزة من مصر تقع فى إطار الاتفاقية المتعددة الألياف والتى سيتم الغائها فى عام ٢٠٠٥ ٠

٢- تخضع حاليا كل من الصادرات الامريكية والأوروبية الى مصر الى نفس معدل التعريفات الجمركية ، ولكن بعد عدة سنوات قليلة ستدخل المنتجات الأوروبية الى السوق المصرى بدون أى تعريفات نتيجة لتطبيق اتفاقية الشراكة المصرية الاوروبية٠

٣- سوف يؤدى وجود منطقة للتجارة الحرة الى زيادة الميزان التجارى بين البلدين لصالح الولايات المتحدة الامريكية ٠

فى ضوء ما تم استعراضه من نتائج العديد من الدراسات حول الآثار الاقتصادية المتوقعة المترتبة على اقامة منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة يهتم المبحث الحالى بتحليل وتقدير آثار التغيرات فى الحواجز التجارية (باستخدام نموذج مبسط للجاذبية) التى ينطوى عليها اقامة منطقة صناعية مؤهلة مع الولايات المتحدة وذلك فى ضوء الحقائق الآتية :-

---

[1]) Door Knock Mission, 2001, ...Op.Cit .

١- ان القدرة التنافسية لصادرات الملابس والمنسوجات المصرية قد أصبحت ضعيفة بعد أن حقق نظام الكويز فارقا جمركيا واضحا للصادرات الأردنية ، كما أن المستوردين الأمريكيين بررورا ذلك بفروق الأسعار بين الصادرات المصرية ومثيلتها الأردنية ([1]) .

٢- ان منطق تغليب الصالح العام على الخاص يستدعى أن ننظر الى حالة الأردن كدولة صغيرة لها ظروفها الخاصة فى قبول صيغ خاصة من التعاون الاقتصادى مع اسرائيل تفرضها ضرورات حماية وجودها وأمنها القومى والاقليمى وأن تنظر الى مصر كدولة محورية لها مكانتها ومسئوليتها ومصالحها فى المنطقة ، فالقرارات الاقتصادية لا تحكمها فقط اعتبارات الأرباح والخسائر أيضا فإن حصة صادرات القطاع الصناعى التى لا تتجاوز ٥% من الناتج المحلى الاجمالى لا تبرر أن تفرض مصالح القطاع ارادتها على باقى قطاعات الاقتصاد القومى كذلك فإن الاعتبارات الأمنية والقومية فى صالح أخذ قرار قبول أو رفض اقامة منطقة صناعية مؤهلة مع الولايات المتحدة عبر البوابة الاسرائيلية (اشتراط ٨% مدخلات صناعية اسرائيلية) تحت دعوى الاعفاءات من الجمارك داخل السوق الامريكى وأن هذا الوضع لن يخلق موقعا احتكاريا سعريا لاسرائيل يتعين أن تكون مدروسة بدقة .

٣- ان الصناعة الوطنية بحاجة الى سياسات جديدة حيث ان قطاع الغزل والمنسوجات لم يستفد من انخفاض الجنيه أمام الدولار بنسبة تقارب ٥٠% بزيادة صادراته ، فالاتجاهات الحديثة لدعم وحماية الصناعة الوطنية من خلال تخفيف الحماية الفعلية والغاء التشوهات فى التعريفة الجمركية والمرتبط باحداث تعديلات للتعريفة (قرار جمهورى ٢٠٠٤/١/٢١) - بتحويل الضريبة الجمركية للملابس الجاهزة من ضريبة نوعية الى ضريبة قيمية لتصبح ٤٠% وكلك تخفيض التعريفات على مستلزمات ومدخلات المواد النسيجية من ٣٠% الى ١٠% وايضا تخفيض الرسوم الجمركية على مكونات نظم تكنولوجيا المعلومات لتتراوح ما بين ٢% و ١٠% كحد أقصى - لن تكون كافية فىحد ذاتها ما لم ترتبط بسياسات وبرامج اصلاح جديدة توجه لصناعة الملابس الجاهزة بحيث تستهدف تطوير الصناعة لتصبح صناعة الموضة والتنوع بدلا من التركيز على التفصيل .

---

[1]) عالم اليوم ، ١٧ يناير ٢٠٠٤ .

٤- ان استقراء التجارب الناجحة فى المنطقة العربية - لتونس والمغرب اللتان حققتا معا صادرات للملابس الجاهزة تصل الى ما يزيد عن ١١ مليار دولار سنويا الى أسواق أوروبا والولايات المتحدة دون الحديث عن مخاطر المنافسة أو الالحاح فى طلب الحماية والاعفاء أو المماطلة فى توريد حصيلة الصادرات الى الجهاز المصرفى - يدل عن أن هناك الكثير من الاجراءات التكميلية الاصلاحية مطلوبة داخل قطاع الصناعة ، وقد يتحقق جزء من هذه الاصلاحات فى كنف اتفاقية منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة إذا أمكن استثمار فرصة خلق مراكز تصنيع تكنولوجيا ، الاتفاق على تراخيص تكنولوجيا ، توجيه المساعدات الفنية والادارية فى الاتجاهات المرغوب فيها ٠

ثانيا : تحليل آثار التغيرات فى الحواجز التجارية فى اطار اقامة مناطق صناعية مؤهلة مع الولايات المتحدة (*)

مقدمة

مما لاشك فيه ، أن التوجه الاقتصادى الامريكى بشأن تحرير التجارة سواء فى إطار اتفاقات منظمة التجارة العالمية أو فى إطار الاتفاقات الاقليمية والثنائية يؤكد مدى حرص الولايات المتحدة على تحرير التجارة الدولية ، وعدم إعطاء الفرصة لبعض الدول لأن تجنح عن عملية التحرير أو تتبنى اجراءات حمائية ٠ وفى هذا الاطار تأتى المبادرة الامريكية لتحرير التجارة مع دول الشرق الأوسط خاصة وأن العديد من هذه الدول ما زالت تطبق معدلات حماية وجمارك عالية ، ولم تف بعد بتعهداتها تجاه منظمة التجارة العالمية ، أو لم تصبح عضوا فيها ٠

ولذلك فإن المبادرة الامريكية لتحرير التجارة مع دول الشرق الأوسط تسعى - ضمن ما تسعى إليها - إلى حث دول المنطقة على تحقيق المزيد من تحرير التجارة ، ولكن تحت ضغوط امريكية ، تارة تلوح لهذه الدول بمزايا تحرير التجارة معها ، وتارة أخرى ترفع فى وجهها عصا الاتهام بعدم الالتزام بالتوجه الدولى العام نحو التحرير ، وعدم ملائمة مناخ الاستثمار ، وعدم القيام بإدخال بعض الاصلاحات وغيرها مما يثير تخوف رؤوس الأموال الأجنبية من الانسياب نحو هذه الدول ٠

(*) قام باعداد هذا الجزء د٠ خيرية عبد الفتاح عبد العزيز ٠

وفى هذا السياق ، نجد أن المبادرة الأمريكية لتحرير التجارة مع دول الشرق الأوسط تنسجم مع التوجه الامريكى العام فى المجال الاقتصادى وفى مجال تحرير التجارة . وهنا يحق لنا ان نتساءل عن مدى إلتزام الولايات المتحدة واقعيا بعملية تحرير التجارة مع دول الشرق الأوسط وفقا لمعايير موضوعية ، بمعنى هل هناك ضمانات تؤكد أن الولايات المتحدة سوف تحرر تجارتها مع هذه الدول ، وأنها لن تمارس من السياسات والاجراءات ما تجبر به هذه الدول على تحرير تجارتها معها ومع اسرائيل ، وأن الخيارات المتاحة أمام الدول العربية فى هذا المجال ستكون محدودة للغاية . لاشك أن الإجابة على هذا التساؤل قد لا تصب فى صالح حسن النوايا الامريكية تجاه المصالح الاقتصادية للدول العربية فى منطقة الشرق الأوسط .

فهناك العديد من المؤشرات التى تؤكد على إزدواجية المعايير الامريكية فى المجال الاقتصادى أيضا ، وليس فى المجال السياسى فقط ، حيث يشير الواقع الى عدم إلتزام الولايات المتحدة بمعايير تحرير التجارة أو بقواعد منظمة التجارة العالمية إلا فى الإطار الذى يحقق مصالحها الاقتصادية فقط ، وأنها تقوم بكسر هذه القواعد ولا تلتزم بقرارات المنظمة التى تعارض ممارستها التجارية ، مثال ذلك الاجراءات الجمركية التى اتخذتها الولايات المتحدة ضد وارداتها من الصلب وعدم اكتراثها بقرار منظمة التجارة العالمية فى هذا الشأن والذى يدين مثل هذه الاجراءات ، فضلا عن مخالفة التخفيضات الضريبية الممنوحة للشركات الامريكية لقواعد تحرير التجارة وعدالة المنافسة واستخدام معايير مكافحة الإغراق بطريقة جائرة ضد الواردات الاجنبية .

ولذلك نجد أن مدخل تحرير التجارة مع دول الشرق الاوسط وخاصة الدول العربية هى محاولة من الولايات المتحدة للحفاظ على موقف الدول العربية الصديقة تجاهها - خاصة بعد أن إلتهبت مشاعر الكراهية والانتقاد للولايات المتحدة وسياساتها فى المنطقة - وكذلك لتشجيع الدول العربية على تغيير مواقفها تجاه اسرائيل ، وهو ما يؤكد للقاصى والدانى أن البعد الاقتصادى الحقيقى فى المبادرة الامريكية ربما يكون أقل بكثير من بعدها السياسى .

ومما يؤكد ما سبق ذكره ، شروع الولايات المتحدة الامريكية فى إقامة ما يعرف بالمناطق الصناعية المؤهلة Quantified Industrial Zones (QIZ) مع بعض دول المنطقة ومنها

الأردن كما سبقت الاشارة ٠ وفى عام ١٩٩٦ وضع الكونجرس الامريكى الاطار التشريعى للمناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) كخطوة تمهيدية لدعم عملية السلام فى الشرق الأوسط ، وتعتبر هذه المناطق الصناعية بمثابة ميادين صناعية Industrial Parks فى الأردن أو اسرائيل ، والتى منها يمكن تصدير السلع والمنتجات بدون جمارك Duty Free الى السوق الامريكية ٠ ومن ثم فهى تعد فرصة أمام الأردن لزيادة صادراتها الصناعية الى الولايات المتحدة الامريكية ٠ ومن ثم قامت الولايات المتحدة الامريكية بإنشاء عشر مناطق صناعية مؤهلة فى الأردن ، وبموجب اتفاقيات هذه المناطق الصناعية (١) سوف تتمتع المنتجات الصناعية الأردنية بالغاء فورى للتعريفة الجمركية ونظام الحصص ، وسوف تستلزم مستوى أقل من مدخلات الانتاج الأردنية ، ومن ثم فإن المنتجات المنتجة فى المناطق الصناعية المؤهلة سوف تتمتع بميزة نسبية ٠

ويتضح مما سبق أن المبادرة الامريكية بتحرير التجارة مع الدول العربية تجعل من اسرائيل بعداً ثالثا فى العلاقات الاقتصادية الامريكية العربية ، حيث أن المبادرة تجعل تحرير التجارة العربية مع الولايات المتحدة يتحقق عبر البوابة الاسرائيلية ، وهو ما يتضح بشكل كبير فى الاتفاقية الاردنية الامريكية لتحرير التجارة ، حيث تشترط الولايات المتحدة أن تقوم الدول العربية بانشاء المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) مع اسرائيل كشرط لتصدير المنتجات الصناعية العربية المنتجة فى هذه المناطق الى السوق الامريكية ٠

وبذلك نجد ان الولايات المتحدة قامت بتخفيض نسبة المكون الاسرائيلى فى المنتجات الصناعية العربية والمنتجة فى المناطق الصناعية المؤهلة - فى حالة الأردن - كشرط لدخولها الى السوق الامريكية الى ٨% فقط ، وهذا يعنى أن اتفاقيات تحرير التجارة بين الولايات المتحدة وأى دولة عربية تمنح مزايا أكبر للمنتجات الاسرائيلية مقارنة بالمنتجات العربية ، وهو ما يتنافى مع الاتفاقيات التقليدية لتحرير التجارة العالمية ٠ولا يخفى كذلك أن هذا الشرط يرمى فى المقام الأول الى دمج وتغلغل اسرائيل فى المنطقة العربية عبر الجانب الاقتصادى وإنهاء مقاطعتها اقتصاديا بغض النظر عن تحقيق السلام فى المنطقة من عدمه ، كما أن هذا الشرط يوضح أن الولايات المتحدة تسعى الى استخدام قواعد المنشأ الاقليمية Regionally Cumulative Origin فى اتفاقيات تحرير التجارة مع الدول

---

١) تشير هذه الاتفاقات الى ضرورة أن يكون المنتج من منتجات الصناعة التحويلية ويحتوى على الأقل على نسبة ٣٥% من قيمته المضافة تكون منتجة فى الأردن ، اسرائيل أو الضفة الغربية /قطاع غزة ٠ منها ١١,٧% يجب أن تكون منتجة فى المنطقة الصناعية المؤهلة فى الأردن ، و٨% تنتج فى اسرائيل ، أما النسبة الباقية وهى ١٥,٣% فمن الممكن أن تأتى من المنطقة الصناعية فى الأردن أو اسرائيل أو من الضفة الغربية / قطاع غزة ٠

العربية لتحقيق مصالح اسرائيل وهو ما يتنافى مع قواعد المنشأ فى جميع اتفاقيات التجارة على مستوى العالم حيث أن هذه القواعد من المفترض أنها تهدف الى منع استفادة طـرف ثالث ليس عضوا فى الاتفاقية من الاستفادة بمزايا تحرير التجارة بين طرفى الاتفاق.

وفى ضوء سعى الولايات المتحدة الامريكية الى انشاء منطقة صناعية مؤهلـة مـع مصر يتعين علينا قياس حجم الوفورات الاقتصادية التى سوف تتحقق للاقتصاد المصرى من جراء انشاء مثل هذه المناطق الصناعية المؤهلة ، وتعتبر الولايات المتحدة ثانى أكبر شريك تجارى لمصر . وهذا يدعونا بداية الى التعرف على صادرات مصر الى الولايات المتحـدة وفقا للتصنيف الأول الدولى للتجارة الدولية.

جدول رقم (١)

صادرات مصر الى الولايات المتحدة

(مليون دولار)

1- Digit SITC Commodity	١٩٩٦		١٩٩٧	
	القيمة	%	القيمة	%
0 غذاء وحيوانات حية	١٠,٦		٨,٢	
1 مشروبات ودخان	٠,٨		٠,٩١	
2 مواد خام ، غير صالحة للأكل ، باستثناء الوقود	١٤,٤		٦,٠٩	
3 الوقود المعدنى،زيوت تشحيم، والمواد المتصلة بها	٢٢٨,٩	٣٤,٤	٩٧,٥٦	١٤,٨٤
4 زيوت نباتية وحيوانية ، دهون وشمع	(-)	١٢,٤	(Z)	١٨,٧٣
5 كيماويات ومواد مرتبطة	٣,٠		٢,٣٧	
6 سلع مصنعة مصنفة بحسب المواد المصنعة منها	٨٢,٨	٤٢,٦	١٢٣,١٨	٥٠,٩٦
7 آلات ومعدات نقل	١,٢		٢,٥٠	
8 منتجات مصنعة متنوعة	٢٨٣,٦		٣٣٥,٠٧	
9 سلع وصفقات	٤٠,١		٨١,٦	
الاجمـــــالى	٦٦٥,٣٠	١٠٠	٦٥٧,٥٠	١٠٠

(-) تمثل صفر (Z) تمثل أقل من ٠,٠٥

تابع الجدول السابق

(مليون دولار)

رقم الكـــود	١٩٩٨		١٩٩٩		٢٠٠٠	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
0	٨,٩		١٢,٣٤		١٥,٣٨	
1	٠,٩٣		٠,٢١		٠,٣١	
2	١٣,٦٦		١٤,٨٠		٢٨,٢٧	
3	٥١,٣٤	٧,٨	٥٧,٠٨	٩,٢٥	١١٢,٩٦	١٢,٧٢
4	٠,٠٦		(Z)		(Z)	
5	٢,٨٦		١٠,٨٦		٢٢,٧٦	
6	١٤٤,٦٨	٢١,٩	١١٠,٩	١٧,٩٧	١٣٨,٤١	١٥,٦
7	٣,٧٦		١,٨٢		٣,٧٨	
8	٣٩٤,٨٥	٥٩,٨	٣٧٧,٠١	٦١,١	٤٥٣,٢٥	٥١,٠
9	٣٩,٢٩		٣٢,٠٨		١١٢,٧١	
الاجمالى	٦٦٠,٢٣	١٠٠	٦١٧,١١	١٠٠	٨٨٧,٨٤	١٠٠

تابع الجدول السابق

(مليون دولار)

رقم الكـــود	٢٠٠١		٢٠٠٢		٢٠٠٣(*)	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
0	١٤,٩		١٦,٩٣		١١,٨٣	
1	٠,٥٣		٠,٨٠		١,٨٣	
2	١٣,٢١		٢٧,٤٩		٣٣,٤٣	
3	١٥٨,٨٧	١٨,١	٢٠٣,٧٨	١٥,١	١٥٦,١٨	١٥,٨
4	(Z)		٠,١٧		٠,٤٤	
5	٦٢,٨٨		٣٦,٨٧		٦١,٢٨	
6	١٥٧,٣٢	١٧,٩	٢٣١,٤٠	١٧,١	٢١٩,١١	٢٢,٢
7	٣,٢٣		٢,٥٣		١٧,٥٥	
8	٤٣٠,٧٧	٤٩,٠	٣٨٢,٠٨	٢٨,٣	٣٦٩,٤٨	٣٧,٤
9	٣٦,٩٥		٤٤٩,٨٨		١١٦,٣١	
الاجمالى	٨٧٨,٦٧	١٠	١٣٥١,٩٣	١٠٠	٩٨٧,٤٣	١٠٠

Source : U.S. Census Bureau , http:// www.census.gov/foreigen-trade/stic1/1996/c7290.htm. , http:// www.census.gov/foreigen-trade/stic1/1997/c7290.htm1

(-) تمثل صفر (Z) تمثل قيمة أقل من ٠,٠٥ (*) من (يناير – أكتوبر)

من الجدول السابق ، يتضح أن السلع التى تندرج تحت الكود 8,6,3 تحتل أهمية نسبية كبيرة فى صادرات مصر الى الولايات المتحدة الامريكية ، ومن ثم سوف يتم الاقتصار على هذه المجموعات السلعية عند قياس أثر التغير فى الحواجز التجارية على إنسياب صادرات مصر الى السوق الامريكية فى ظل إنشاء منطقة صناعية مؤهلة فى مصر .

٥١ أدبيات قياس أثر التبادل التجارى التفضيلى على إنسياب التجارة

فى هذا الجزء سوف نعرض بعض الأدبيات والدراسات التى ظهرت خلال الأربعة عقود الماضية ، والتى حاولت قياس التغيرات فى التدفقات التجارية عندما تلجأ الدول الشركاء فى التجارة الى تخفيض أو الغاء بعض أو جميع الحواجز التى تعوق إنسياب التجارة بينها . وذلك بغية اختيار النموذج المناسب لتحديد أثر إنشاء منطقة صناعية مؤهلة واتفاق التجارة التفضيلى بين مصر والولايات المتحدة على التدفقات التجارية بينهما . وفى هذا المجال وجد أن هناك منهجين رئيسيين للقياس والتقدير هما :

أ- التقديرات القبلية Ex - ante Estimates

ويقصد بها محاولة التنبؤ بأثر التغيرات المفترضة فى معدلات الجمارك قبل البدء فى ممارسة التبادل التجارى على أساس الاتفاق التفضيلى .

ب- التقديرات البعدية Ex – Post Estimates

ويعتبر هذا المنهج أكثر شيوعا فى غالبية النماذج المقدرة ويتم القياس والتقدير بعد أن يتم تفعيل التبادل التجارى التفضيلى ، وفى ضوء هذا المنهج يعتبر أثر التبادل التجارى التفضيلى هو الفرق بين حجم التجارة الفعلى وحجم التجارة الافتراضى أى القائم على استمرار نفس العلاقات الاقتصادية السابقة .

وبما أن الصادرات السلعية الصناعية المصرية سوف تحظى بمعاملة تفضيلية فى الأسواق الامريكية بموجب اتفاق إنشاء المناطق الصناعية المؤهلة فى مصر . لذلك تعتبر التقديرات القبلية هى الأنسب فى دراستنا .

وبدراسة نماذج التقديرات القبلية ([1]) وجدنا أنها تركز على السلوك الاقتصادى فى الدولة المستوردة ، وتكون الواردات المتوقعة لهذه الدولة دالة فى مستوى معين للنشاط الاقتصادى (أو مستوى معين للناتج المحلى الاجمالى) ، والأسعار النسبية للمنتجات المحلية والمستوردة • ويتم باستخدام هذه النماذج التنبؤ بخلق التجارة من خلال التغير فى مستويات الجمارك بافتراض علاقة معينة بين التغيرات الجمركية والتغيرات السعرية ، وتفترض هذه النماذج أن الأسعار سوف تنخفض بنفس مقدار التغيرات الجمركية ، أما تحويل التجارة فيتم تقديره إذا علمنا مرونة الاحلال بالنسبة للتغيرات السعرية بين الدول الشركاء فى اتفاق التبادل التجارى التفضيلى وباقى دول العالم •

وتعتبر دراسة Krause ([2]) من الدراسات الرائدة فى هذا المجال والتى طبقت هذا النوع من التقديرات ، والذى قام فيها بتقدير حجم التحويل المتوقع للتجارة من جراء قيام كل من السوق الأوروبية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة الأوروبية •

وفى دراستنا الحالية والخاصة بقياس أثر التبادل التجارى التفضيلى بين مصر والولايات المتحدة وإنشاء مناطق صناعية مؤهلة فى مصر ، فقد رأينا اتباع نماذج التقديرات البعدية Ex – Post Estimates وذلك لعدم توافر بيانات كافية تمكنا من تطبيق نماذج التقديرات القبلية •

طرق القياس البعدى Ex – Post Estimates

تعتمد طرق القياس البعدى على مقارنة حجم التجارة القائم عند نقطة زمنية معينة عقب قيام التبادل التجارى التفضيلى بالحجم المفترض أنه كان سيسود فى حالة عدم وجود معاملة تفضيلية ، بحيث أن أى اختلافات (فروق) مشاهدة بين النمط الفعلى والنمط المفترض للتجارة يمكن إرجاعها الى آثار التبادل التفضيلى مع الأخذ فى الحسبان •

* أنه يصعب الفصل بين الآثار الاستاتيكية وتلك الديناميكية للتبادل التجارى التفضيلى على معدل النمو الاقتصادى •

---

[1]) Jean – Marie Viaene, "A Customs Union between Spain and The EEC : An attempt at Quantification of The Long Term Effects in a General Equilibrium Framework, European Economic Review, 1982, Vol.18, PP. 345-368 .

[2]) L.B.krause, European Economic Integration and the United States, (Washington D.C. : The Brookings Institution, 1968) .

* أنه يصعب التسليم بأن التبادل التجارى التفضيلى هو العامل الوحيد المؤثر خلال فترة الدراسة .

ومن طرق القياس البعدى ، تحليل الأنصبة المرجحة (١) The weighted – Share Analysis (الطريقة الأولى) ويعتمد هذا التحليل على استخدام مصفوفات التجارة فى تقدير نمط التجارة الافتراضى حيث يتم تحديد أثر التبادل التجارى التفضيلى بين أى دولتين i و j على نصيب التدفقات التجارية بينهما فى الصادرات الكلية للدولة i والواردات الكلية للدولة j ، وما يترتب على ذلك التغيير فى الأنصبة من خلق للتجارة وتحويل لها .

ويتسم هذا الاسلوب التحليلى بأنه يحتاج الى أقل قدر من البيانات ، كما أنه يعامل العرض على قدم المساواة مع الطلب بمعنى أنه لا يعتمد على فرض أن مرونات العرض لا نهائية ، وهذا يعنى أن تأثير التخفيض الجمركى (أو الغاء الجمارك) على إنسياب التجارة بين الدول الأعضاء فى الاتفاق التفضيلى يتوقف على المرونة السعرية للطلب ومرونة العرض . ومن خلال مصفوفة التجارة التى توضح التدفق التجارى بين الدول فى الاتفاق التفضيلى ، وبينهم وبين بقية دول العالم وذلك فى سنتى الأساس والمقارنة يتم حساب رقم قياسى للأنصبة المرجحة Sij ويعتبر هذا الرقم هو الأثر الظاهرى للتبادل التفضيلى .

على سبيل المثال ، إذا كان نصيب الدولة i فى الواردات الكلية للدولة j كبيرا (وهو ما يفوق نسبة الـ ٨٠%) فإن الفرصة أمام الدولة i لزيادة نصيبها من واردات الدولة j ستكون محدودة الى حد ما .

وفى العادة تكون قيمة الرقم القياسى للأنصبة المرجحة S_{ij} تساوى الوحدة تقريبا ، ولذلك فإن اختلاف قيمته عن الوحدة يعزى الى :-

أ – التغيرات فى معدلات الجمارك التى تفرضها الدولة j على السلعة المستوردة من الدولة i .

ب– حدوث تحول فى أذواق وتفضيلات الدولة j بالنسبة للسلع التى تصدرها الدولة i (حيث الأسعار والورادات الكلية فى الدولة j معطاه) .

---

١) P.J. Verdoorn and A.R. Schwartz, "Two Alternative Estimates of The Effects of EEC and EFTA on The Pattern of Trade", European Economic Review, Vol. 33, 1972, PP. 291-335.

ج- تحول فى رغبة الدولة i تجعلها توجه جزء أكبر من صادراتها الكلية الى الدولة j عند الأسعار المعطاه .

وتعتبر هذه العوامل فى غالب الأمر ناتجة عن إتفاق التبادل التجارى التفضيلى ، ومن ثم يعتبر الرقم القياسى للأنصبة المرجحة S_{ij} هو الأثر الظاهرى للاتفاق .

وعلى سبيل المثال : إذا رمزنا للدول الأعضاء فى اتفاق مناطق صناعية مؤهلة فى مصر - بموجب المبادرة الامريكية - بالرقم 1 ، ورمزنا لباقى دول العالم بالرقم 2 فإذا كان :-

$1 < S_{11}$ فإنها تشير الى خلق التجارة بين مصر والولايات المتحدة

$1 < S_{21}$ فإنها تشير الى تحويل التجارة ضد باقى دول العالم

الطريقة الثانية : نموذج الجاذبية المعممة

The Generalized Gravity Model

وقد فضلنا فى الجزء التطبيقى من دراستنا لقياس آثار إنشاء مناطق صناعية مؤهلة فى مصر استخدام هذا النموذج وذلك للاعتبارات التالية :

١- يمكننا هذا النموذج من تقدير أثر التبادل التجارى التفضيلى بين مصر والولايات المتحدة على توسع صادرات مصر من المنتجات الصناعية (وهو محور اهتمامنا) .

٢- أن هذا النموذج يأخذ فى اعتباره أكبر عدد ممكن من المتغيرات المفسرة لحجم التجارة بين الدول محل الدراسة ، ومن ثم يكون تقديره لأثر التبادل التجارى التفضيلى على التجارة بين مصر والولايات المتحدة اكثر دقة وواقعية .

٣- يوفر نموذج الجاذبية المعممة إطارا للتوازن العام يمكن من خلاله تحليل التدفقات التجارية الثنائية ، ولعل أهمية ذلك تنبع من أن التغيرات الجمركية المصاحبة لإنشاء مناطق صناعية مؤهلة والاتفاقيات التجارية التفضيلية تحدث غالبا بالنسبة لعدد كبير من المنتجات الصناعية وبدرجات متفاوتة وليس بالنسبة لسلعة واحدة . ومن ثم نجد أن الترتيبات التفضيلية تؤثر فى أغلب الظن على جميع السلع محل التبادل التجارى وليس على قطاع واحد فى الاقتصاد القومى .

٤- يرتكز نموذج الجاذبية المعممة على أساس نظرى واضح (١) فهو يتفق مع الدراسات الحديثة التى تسعى الى تفسير قيام التجارة الدولية بالاعتماد على نظرية هيكشر-أولين، عندما يتعلق تبادل التجارة باقتصاديات تختلف فيما بينها نسب عناصر الانتاج ، وهو ما يعرف بالتجارة بين الصناعات Inter – Industry Trade ، وعندما يقوم التبادل التجارى بين اقتصاديات تتمتع بنفس نسب العناصر ونفس الأذواق ، فإن نموذج الجاذبية يأخذ فى اعتباره - بالاضافة الى نظرية هيكشر-أولين - أننا نتعامل فى أسواق للمنافسة الاحتكارية ، حيث تكون السلع متمايزة differentiated هناك إمكانية إذن للاستفادة من وفورات النطاق ، ويعرف هذا النوع من التبادل التجارى بالتجارة داخل الصناعات Intra – Industry Trade .

٣. الأساس النظرى لنموذج الجاذبية

لقد شاع استخدام نموذج معادلة الجاذبية لقياس وتحليل أثر الاتفاقيات التجارية التفضيلية بين الدول على إنسياب التدفقات التجارية بينها ، وقد ظهرت الصورة الأولى للنموذج فى دراسة Linnemann (٢) .

ومن خلال العديد من الدراسات (٣) تطورت الصورة التقليدية لمعادلة الجاذبية ، حيث تم إدماج تلك المعادلة مع نظرية هيكشر - أولين "نظرية اختلاف نسب العناصر ، باستخدام تحليل التوازن العام للتجارة الدولية.، وبافتراض وجود عنصرين انتاجيين يستخدمان فى انتاج سلعتين متمايزتين . وقد خلصت هذه الدراسات الى معادلة الجاذبية المعممة The Generalized Gravity Equation ، وهنا يجب أن نشير الى أن الاطار التحليلى الذى اشتقت منه معادلة الجاذبية المعممة يستند الى عدة افتراضات تتعلق بسلوك كل من المشروع المنتج والفرد المستهلك ومحددات ذلك السلوك .

---

١) Zoltan M. Jakab Mihaly Andras Kovacs, Andras Oszlay, "How Far Has Trade Integration Advanced? An Analysis of Actual and Potential Trade of Three Central and Eastern European Countries", NBH Working Paper , 2000/1 .

(٢) لمزيد ارجع الى :

- H. Linnemann, "An Econometric Study of International Trade Flows", Amsterdam. North – Holland , 1966 .

٣) Anderson, James E., "A Theoretical Foundation for The Gravity Equation", American Economic Review, 69, (March, 1979) , PP. 106-116 .

(-) Jeffery H. Bergstrand, "The Generalized Gravity Equation, Monopolistic Competition, and The Factor – Proportions Theory in International Trade, The Review of Economics and Statistics, LLXXI, (Feb. 1989), PP. 143-153 .

وتأخذ معادلة الجاذبية المعممة الصورة التالية :

$$\chi_{Aij} = B_o Y_i^{B_1} Y_j^{B_2} y_i^{B_3} y_j^{B_4} D_{ij}^{B_5} P_{ij}^{B_6} E_{ij}^{B_7} P_{ai.}^{B_8} P_{aj}^{B_9}$$

وتشير المعادلة السابقة الى أن حجم التدفق التجارى فى إتجاه معين بين أى دولتين يتحدد بعدد من المتغيرات هى : الناتج المحلى الاجمالى ونصيب الفرد منه فى كل من الدوليتن ، والعوائق الطبيعية التى تعوق إنسياب التجارة بين الدولتين (كالمسافة الجغرافية) والعوامل المشجعة على تدفق التجارة بين الدوليتن (كالتفضيلات الجمركية) ، وسعر الصرف بين عملتى الدولتين ، وأسعار الجملة فى كل منهما ٠

حيث :

X Aij = قيمة صادرات الدولة i (من السلعة A) الى الدولة j

Y i = الناتج المحلى الاجمالى فى الدولة المصدرة i

Y j = الناتج المحلى الاجمالى فى الدولة المستوردة j

y j = نصيب الفرد فى الدولة المصدرة i من الناتج المحلى الاجمالى

y j = نصيب الفرد فى الدولة المستوردة j من الناتج المحلى الاجمالى

D ij = المسافة الجغرافية بين الدولتين i , j

P ij = التفضيلات الجمركية بين الدولتين i , j

E ij = الرقم القياسى لسعر الصرف بين عملتى الدولتين i , j

ويعكس E_{ij} التغيرات فى قيمة الوحدة من عملة الدولة المستوردة j مقومة بعملة الدول المصدرة i عنها فى سنة الأساس ٠

ومن المتعارف عليه ، أن ارتفاع الرقم القياسى لسعر الصرف إنما يعنى ارتفاع قيمة عملة الدولة المستوردة j عنها فى سنة الأساس وانخفاض قيمة عملة الدولة المصدرة عنها فى سنة الأساس ٠

P ai = الرقم القياسى للأسعار فى الدولة المصدرة i

P aj = الرقم القياسى للأسعار فى الدولة المستوردة j

ومن المتوقع – وفقا لمعادلة الجاذبية المعممة – أن تتأثر قيمة التدفق التجاري بين أي دولتين بصورة إيجابية بالناتج المحلي الإجمالي للدولة المستوردة ، وبالتفضيلات الجمركية بينها ، بإرتفاع قيمة عملة الدولة المستوردة بالنسبة لعملة الدولة المصدرة ، وفي نفس الوقت يتأثر سلباً بالمسافة الجغرافية بينهما .

وإذا كان الناتج المحلى الاجمالى للدولة المستوردة يفوق الحد الأدنى من احتياجاتها من السلع الأساسية فإن المعامل الخاص بنصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى فى الدولة المستوردة سوف يؤثر تأثيراً ايجابياً علي قيمة التدفق التجاري بين الدولتين ، وتعتبر السلعة محل التصدير سلعة كمالية بالنسبة للمستهلك في الدولة المستوردة لها ، والعكس صحيح .

٣٠ النموذج القياسي والطريقة البحثية

لتحقيق أهداف الدراسة سوف يتم تقدير نموذج تدفق (انسياب) التجارة Gravity Model للسلع موضوع الدراسة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية . وذلك خلال الفترة (١٩٩٦– ٢٠٠٢) في ضوء البيانات التى توافرت لدينا – ويمكن توصيف هذا النموذج بالشكل الرياضي التالي :

$$\chi_{aj_t} = \left(y_{jt}, y_{it}, E_{it}, P_{jt}, N_j, N_i\right)$$

حيث :

j = الدولة محل الدراسة (وهي الولايات المتحدة)

t = السنوات محل الدراسة

a = الصادرات السلعية

X_{ajt} = قيمة صادرات مصر من السلعة a إلى الدولة j (الولايات المتحدة) في السنة t (بالمليون دولار)

y_{jt} = نصيب الفرد في الولايات المتحدة من الناتج المحلي الاجمالي في السنة t (بالألف دولار) أو الناتج المحلى الاجمالى

y_{it} = نصيب الفرد فى مصر من الناتج المحلى الاجمالى فـى اى سـنة t ، (أو اجمـالى الناتج المحلى)

E_{it} = سعر الصرف بين الجنيه المصري والدولار الامريكي في السنة t

P_{jt} = متغير صوري يعبر عن التفضيلات التجارية التي تقدمها الدولة المصدرة j (الولايات المتحدة) لمصر في السنة t.

بحيث :

P_{jt} = صفر في حالة عدم وجود تفضيلات تجارية من الولايات المتحـدة لمصـر فـي السنة t .

p_{jt} = واحد صحيح في حالة وجود تفضيلات تجارية من الولايات المتحـدة لمصـر فـي السنة t .

وبما أننا مهتمون بقياس أثر التفضيلات التجارية علي تدفق الصادرات المصرية من السلع الصناعية الى السوق الأمريكية في ضوء انشاء المنطقة الصناعية المؤهلة في مصر وقد رأينا بالاعتماد علي التصنيف الـدولي القياسـي للتجـارة الدوليـة (SITC) اختيـار مجموعات السلع المصنفة تحت الكود (3 , 6 ,8) وتدرج جميعهـا تحـت 1-digit sitc commodity وهي تشير الي :

- الوقود المعدني وزيوت التشحيم والمواد المتصلة بها .
  Mineral Fuels, lubricants and Related Materials

- سلع مصنعة ومصنفة بحسب المادة المصنعة منها
  Manufactured Good Classified Chiefly by Material

- منتجات مصنعة متنوعة
  Miscellaneous Manufactured Articles

وقد توافرت بيانات عن هذه المجموعات السلعية من خلال تجارة الولايات المتحـدة الامريكية مع مصر خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٣) (*).

(*) البيانات التى توافرت عن عام ٢٠٠٣ تقتصر على الشهور من يناير الى اكتوبر فقط لذلك سوف تستبعد هذه السنة من التحليل خاصة وانه لم تتوافر بيانات خاصة بالمتغيرات التفسيرية الاخرى المستخدمة فى النموذج .

ويمكن حل هذا النموذج القياسي بإحدي طريقتين :

الطريقة الأولي :

هي طريقة المربعات الصغري العادية (OLS) وذلك في حالة نموذج المعادلة الواحدة Single – equation model

الطريقة الثانية :

هي طريقة المربعات الصغري علي ثلاثة مراحل (3SLS) اذا ما كان النموذج آنيا Simultaneous – equation

وسوف يتم استخدام برنامج SPSS

٤٠ اهداف تقدير النموذج

من تقدير معلمات النموذج الخاص ([1]) بتدفق التجارة يمكن استخلاص النتائج التالية

١- تحديد العوامل والمتغيرات المؤثرة علي تدفق وانسياب الصادرات من الدولة موضوع الدراسة (وهي مصر) الى الدول الأخري (وهي الولايات المتحدة) .

٢- قياس درجة تأثير العوامل السابقة علي تدفق التجارة بين الدولتين .

٣- قياس الآثار الاقتصادية (المكاسب أو الأضرار) المترتبة علي قيام التجارة أو زيادة تدفق الصادرات المصرية الى السوق الأمريكية أو الأسواق الخارجية .

٤- التنبؤ بأثر بعض السياسات السعرية وغير السعرية علي تدفق الصادرات المصرية الى السوق الأمريكية .

ومن المتوقع أن يكون معامل المتغير التفسيري الأول وهو نصيب الفرد في الولايات المتحدة من الناتج المحلي الاجمالي ذا تأثير ايجابي علي قيمة التدفق التجاري بين مصر والولايات المتحدة ويتوقع أيضا أن يكون تأثير سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار ايجابياً علي قيمة صادرات مصر الى السوق الامريكية ، وبالمثل من المتوقع أن يترتب علي

---

[1]) من الأمور المتعارف عليها إنه لكى نحصل على تقديرات للمعلمات ذات معنوية احصائية بفضل استخدام سلسلة زمنية طويلة تسمح بدرجات حرية (n-k) مناسبة ، حيث n تشير الى عدد السنوات (أى عدد المشاهدات) و k وتشير الى عدة المعلمات المقدرة فمن الناحية الاحصائية كلما زادت درجات الحرية كلما قلت قيمة t الحرجة (الجدولية) ، ومن ثم تكون قيمة t المحسوبة أكبر ، وهذا من شأنه أن يزيد من فرص المعنوية الاحصائية للمعلمات المقدرة ، ومن ناحية أخرى كلما طالت السلسلة الزمنية (وهو ما يعنى زيادة عدد المشاهدات) كلما انخفض التغير أو التباين variation فى المشهدات مما ينعكس أثره على الخطأ المعيارى Standard error ويؤدى الى صغر قيم الخطأ المعيارى مما يتيح الحصول على معلمات مقدرة تكون ذات معنوية احصائية .

منح تفضيلات تجارية للصادرات المصرية زيادة في قيمة هذه الصـ ادرات الـى الولايـات المتحدة .

ملاحظات على النموذج التطبيقي المستخدم

١- تم الاقتصار على عدد محدود جدا من المتغيرات التفسيرية وذلك لعدم توافر بيانات كافية عن المتغير المراد تفسيره (وهو صادرات مصر الى الولايات المتحـدة الامريكيـة مـن السلع الصناعية محل الاهتمام) عن سلسلة زمنية طويلة تكون مناسبة للحصـول علـى تقديرات للمعلمات ذات معنوية احصائية ، وذلك للأسباب التالية :

أ - الحصول على البيانات اللازمة لإجراء مثل هذه الدراسة - من الجهـاز المركـزى للتعبئة العامة والاحصاء - وتطبيق نموذج قياسى يشتمل على كافة المتغيرات المفسـرة للظاهرة محل الاهتمام - والتى سبق سردها فى معادلة الجاذبية المعممة - يستلزم الكثير جداً من الوقت ، والمال وهو مالا يتوافر لدى فريق البحث.

ب- تم استخدام الشبكة الدولية للمعلومات (internet) ، وقد وجـدنا بيانـات تخـص تجارة الولايات المتحدة الامريكية مع مصر - وفق التصنيف القياسى الـدولى للتجـارة الدولية ، تحت التقسيم الخماسي (5 – digit End – Use Code)ولكن للأسف لـم تتـوافر إلا عن خمس سنوات خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٢) . كما توافرت بيانـات عـن الفتـرة (٩٦-٢٠٠٣) تحت التقسيم الأول 1- digit SITC Commodity ، ولذلك تم إستخدام هـذه البيانات واختيار السلع المصنفة تحت الكود 3 , 6 , 8 وهى التى تمثل أهمية نسبية كبيرة فى صادرات مصر الى السوق الامريكية وقد تـم اسـتبعاد سـنة ٢٠٠٣ لأن البيانـات المتوافرة لدينا تقتصر علي الشهور من يناير الى أكتوبر فقط .

٢- تم إجراء عدة محاولات للإنحدار بغية الحصول على أفضل النتائج سـواء مـن حيـث إتساقها مع النظرية الاقتصادية أو من حيث معنوياتها الاحصائية ، وفى كـل محاولـة يـتم الاقتصار على متغيرين فقط من المتغيرات التفسيرية .

النتائج المتحصل عليها :

- بالنسبة *للمجموعة السلعية الأولى* والتى تشمل : الوقـود المعـدنى وزيـوت التشـحيم والمواد المتصلة بها :

- كانت قيمة R^2 ضعيفة
- وكانت قيمة t المحسوبة صغيرة
- وكانت المعلمات المقدرة غير معنوية

وربما يفسر ذلك بأن هناك متغيرات أخرى يمكنها تفسير المتغير التابع بدرجة أفضل خاصة وأن النموذج قد أقتصر على عدد محدود جداً من المتغيرات التفسيرية .

وقد يعزى ذلك الى أن الصادرات من هذه المجموعة السلعية لم تأخذ إتجاهاً عاماً خلال الفترة محل الدراسة ، وقد يكون سبب ذلك هو أن أسعار النفط قد شهدت إنخفاضاً ملحوظا خلال السنوات ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ . وبالرغم من أن اتجاه أسعار البترول الى الانخفاض قد تغير منذ أوائل عام ١٩٩٩ ، فإن الحقيقة الأكثر أهمية هى أن ميزان تجارة النفط تحول ليكشف عن عجز لأول مرة بدءاً من عام ١٩٩٩/٩٨ واستمر هذا العجز التجارى خلال عام ٢٠٠٠/٩٩ أيضا وأثبت استمرار هذا العجز بعد ارتفاع الأسعار العالمية للبترول أن هناك مشكلة هيكلية فى قطاع البترول .

- بالنسبة *للمجموعة السلعية الثانية* والتى تشمل : السلع المصنعة والمصنفة بحسب المادة المستخدمة فى انتاجها والتى منها المنسوجات والملابس الجاهزة .

وقد جاءت النتائج المتحصل عليها من معادلة الإنحدار على النحو التالى :
- كانت قيمة R^2 مرتفعة .
- كانت قيمة t المحسوبة صغيرة .
- قيم المعلمات المقدرة غير معنوية .

وربما يعزى ذلك الى غياب الكثير من المتغيرات التفسيرية ، أو أن معادلة الإنحدار تأخذ الشكل غير الخطى ، وسوف نعود مرة أخرى الى صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة ، لإلقاء مزيد من الضوء على هذه الصناعة لأنها من الصناعات التصديرية الهامة وتتمتع فيها مصر بميزة تنافسية تمكنها من التواجد فى الأسواق الخارجية ، كما أنها تدخل ضمن المجموعات السلعية التى تدرج تحت الكودين ٦ و ٨ فى التقسيم الأولى الدولى القياسى للتجارة الدولية .

- بالنسبة *للمجموعة السلعية الثالثة* وتشمل المنتجات المصنعة المتنوعة ، وجاءت نتائج المعادلات المقدرة على النحو التالى :

- قيمة R^2 كانت كبيرة ٠
- قيمة t المحسوبة منخفضة ٠
- المعلمات غير معنوية وكان بعضها غير متسق مع النظرية الاقتصادية ٠

ويمكن تفسير ذلك بغياب كثير من المتغيرات التفسيرية الهامة ذات التأثير الفعال على قيمة الصادرات من هذه المجموعة السلعية وهو ما يؤكد على أهمية التطبيق على سلسلة زمنية طويلة حتى تتمكن من إدخال عدد مناسب من المتغيرات التفسيرية ومن ثم الحصول على نتائج احصائية أفضل ٠

ونظراً لعدم معنوية المعلمات المقدرة وعدم اتساق بعضها مع النظرية الاقتصادية تم إسقاط المتغير الذى يشير الى السكان فى كل من مصر والولايات المتحدة والاقتصار على متغير الدخل فى كل من الدولتين وسعر الصرف بين الجنيه المصرى والدولار الامريكى ٠

وقد جاءت التقديرات فى بعض الحالات ذات معنوية احصائية ، وكانت قيمة R^2 مرتفعة ، وفى أحيان أخرى كانت قيم المعلمات المقدرة ذات معنوية احصائية لكنها لا تتسق مع النظرية الاقتصادية وهذا يؤكد على أهمية استخدام سلسلة زمنية طويلة لتطبيق مثل هذا النموذج القياسى أو محاولة تطبيق نموذج غير خطى وهو ما يحتاج الى بعض الوقت ٠

الخلاصة

مما لاشك فيه ، أن اتفاقية انشاء مناطق صناعية مؤهلة فى مصر مع الولايات المتحدة الامريكية ، والتى يجرى التفاوض بشأنها الآن سوف يكون لها آثار واضحة وملموسة على قطاع الصناعة فى مصر وعلى سائر جوانب الاقتصاد المصرى ٠ حيث أن هذه الاتفاقية ستنطوى على إلغاء فورى للتعريفة الجمركية وغيرها من القيود المفروضة على صادرات مصر الصناعية الى الولايات المتحدة ، والتى تمثل نحو نصف صادرات مصر تقريبا الى السوق الامريكية - وفقا للتقسيم الأول الدولى للتجارة الدولية ٠ وتحاول هذه الدراسة استكشاف طبيعة وحجم التأثير الناجم عن إنشاء مثل هذه المناطق الصناعية المؤهلة فى مصر على الاقتصاد المصرى ، وتناقش الكيفية التى يمكن بها تعظيم المنافع من

إنشاء هذه المناطق عن طريق استخدامها كـأداة مـن أدوات اسـتر يجية متسـقة للنمـو الاقتصادى والانفتاح على العالم الخارجى ، خاصة وأن التجارة لا يكون لها تأثير فعال على العمالة والنمو إلا إذا كانت تمثل نسبة كبيرة من اجمالى الناتج المحلى الاجمـالى ، وكلمـا إزدادت هذه النسبة كلما إزداد اعتماد الاقتصاد على شركائه فى التجارة وذلك على حد قـول كروجمان Paul Krugman .

- الصادرات المصنعة وإنشاء مناطق صناعية مؤهلة

تواجه صادرات مصر من المنتجات الصناعية قيوداً كبيرة تتمثل فى ارتفاع الرسـوم الجمركية أو خضوعها الى نظام الحصص ، ولاشك أن المكاسب الناشئة عن الكفاءة وكذلك تحول الموارد الى قطاعات التصدير من الصناعات التى تضمها المناطق الصناعية المؤهلـة يتطلب الاعلان المسبق عن هذه المنتجات والسلع المصنعة - خاصة وأنها ستحتوى بموجب هذه الاتفاقية على مكون اسرائيلى - نظراً لأن هذه الاتفاقية سـوف تـؤدى الـى اخضـاع الصناعات المصرية الى قدر أكبر من المنافسة فى السوق الامريكية ، ومن هنا تأتى أهميـة الحث على اتباع الاجراءات الخاصة بزيادة الكفاءة، وتظهر نماذج المحاكاه أن هناك حسابات لتكلفة الفرص البديلة تصاحب التحرير التفضيلى للتجارة ، وفى هذا الصدد يشير (Konan & Maskus 1996) إلى أن مصر إذا قامت بتحرير تجارتها تماما أمام العالم فإن مستوى المعيشة بها سوف يرتفع بمعدل ٢,٦% من اجمالى الناتج المحلى (١) .

وتجدر الاشارة الى أن البيانات والمعلومات عن الانفتاح التجارى ومستويات الحماية تساعد على تحديد الضغوط لتعديل الأوضاع والتى من المحتمـل أن تظهـر فـى مختلـف القطاعات الصناعية ، ويعتقد أن الصناعات التى تستفيد من مستويات الحماية المرتفعـة ، وخاصة تلك التى تكون صادراتها محدودة كنسبة من الناتج المحلى هى فـى الغالـب التـى يحتمل أن تواجه ضغوطا كبيرة لكى تقوم بتعديل أوضاعها خاصة القطاعات التـى تشـتمل على قطاع الملابس والأحذية والجلود والأثاثات .

---

[1]) Konan, Denise and Keith Maskus, 1996, " A Computable General Equilibrium Analysis of Trade Liberalization Using The Egypt CGE-TL Model", University of Hawaii, mimeo .

إمكانيات الاستفادة من تحرير السوق الامريكية أمام الصادرات المصرية

تأتى السوق الامريكية فى المرتبة الثانية بعد السوق الأوروبية من حيث فرص التصدير فى المستقبل بالنسبة للمنتجات المصرية وربما يعزى ذلك الى أن الصادرات المصرية لا تتمتع بحرية الدخول الى السوق الامريكية كما هو الحال فى السوق الأوروبية ، فعلى الرغم من أن عام ٢٠٠٥ سوف يشهد إلغاء للحصص الكمية على واردات مصرية طبقا لاتفاقية المنسوجات والملابس (Agreement on Textile and Clothing – ATC) إلا أن القيود - والتى تتمثل فى التعريفة الجمركية أو القيود الجمركية - تظل فاعلة فى مواجهة واردات الولايات المتحدة من المنتجات المصرية حيث تبلغ متوسط التعريفة الجمركية المطبقة على المنسوجات والملابس الجاهزة ٩% و ١١% على التوالى (١) .

وتشير البيانات والاحصاءات إلى أن السوق الامريكية تحتل المرتبة الثانية من حيث الطلب العالمى على المنسوجات والملابس إذ بلغ متوسط نصيبه من الواردات العالمية من المنسوجات ١٠% ، ومن الملابس ٣٢% فى متوسط الفترة (١٩٩٩-٢٠٠١) .

وعلى الرغم من ذلك ، تعد السوق الامريكية ثانى سوق متقبلة للصادرات المصرية من المنسوجات والملابس بعد الاتحاد الأوروبى إذ يصل نصيبه الى نحو ٤٢% من اجمالى صادرات مصر فى متوسط الفترة (١٩٩٩-٢٠٠١) .

---

١) Francois , Joseph F. and Dean Spinanger, 2002, "Market Access in Textlies and Clothing", A paper prepared for conferenace : Informing the Doga Process : New Trade Research for Developing Countries organized by The Egyptian Centre for Economic Studies , May , Cairo , Egypt.

والجدول التالى يوضح تطور صادرات مصر من المنسوجات والملابس للسوق الامريكية .

جدول رقم (٢)

أهم صادرات مصر من المنسوجات والملابس الجاهزة الى الولايات المتحدة (%)

متوسط الفترة (٩٩-٢٠٠١)	الصادرات السلعية	
	النوع	الكود
٣٠,٦٧	ملابس للرجال والصبية	٨٤١
٢٢,٣٤	ملابس من مصنرات	٨٤٥
١٤,٢٣	ملابس للبنات والنساء	٨٤٢
١٠,٥٧	غزل / خيوط مفتولة	٦٥١
٩,١٦	بياضات للأسرة وفوط تنظيف	٦٥٨
٧,٣٢	أغطية للأرضيات	٦٥٩
٣,٩٦	أنسجة قطنية غير مقصوزة	٦٥٢
١,١٤	ملابس مصنرات للرجال والصبية	٨٤٣
٠,٢٧	أنسجة من خيوط بوليستر	٦٥٣
٠,١٦	ملابس مصنرات للبنات والنساء	٨٤٤
٠,١٤	اكسسوار ملابس (أقفزة)	٨٤٦
٠,٠٦	خيوط ربط أو حزم	٦٥٧
%٩٧,٤	النسبة من اجمالى الصادرات الى الولايات المتحدة	

المصدر : موقع وزارة التجارة الخارجية على شبكة المعلومات الدولية عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء
: www . economy, gov.eg.

من الجدول السابق ، يلاحظ أن الملابس الجاهزة تمثل نحو ٦٨,٥% من واردات الولايات المتحدة من مصر بينما لاتتعدى وارداتها من الغزول والمنسوجات نسبة الـ ٣١,٥% .

وهنا يثور تساؤل عن مدى إمكانية استفادة الصادرات المصرية من تحرير السوق الامريكية وانشاء المناطق الصناعية المؤهلة فى مصر ؟

وفى واقع الأمر ، يبدو أن قدرة المنتجات المصرية خاصة من الملابس والمنسوجات على النفاذ الى السوق الامريكية ستكون أكثر صعوبة - وذلك فى حالة عدم انشاء المناطق الصناعية المؤهلة - وذلك للأسباب التالية :

- تشير إحدى الدراسات ([1]) إلى أن الفترة من (١٩٩٥-٢٠٠١) قد شهدت ثباتا فى الوضع النسبى للصادرات المصرية من الملابس الجاهزة يتأرجح حول نسبة ٠,٦% ، بينما تراجع نصيبها بالنسبة للمنسوجات من ٠,٩% الى ٠,٨% ٠

- لم تكن الحصص الكمية هى القيد الحقيقى على نمو الصادرات المصرية ، وما يؤكد ذلك هو أن الحصص كانت تفرض فقط على عدد محدود من صادرات مصر السلعية للسوق الامريكية ([2]) ٠ فضلا عن أن هذه الحصص لم تكن تستنفذ ([3]) - ولعل ذلك يشير الى عدم وجود خطوط انتاج كافية من أجل التصدير - ومن ثم سوف تقتصر استفادة مصر من اتفاقية المنسوجات والملابس على هذه المنتجات فقط ، بشرط أن تستطيع المنتجات المصرية مواجهة أهم المنافسين فى السوق الامريكية خاصة منتجات تلك الدول التى كانت الحصص تضع قيدا على نمو صادراتها مثل باكستان والهند وإندونيسيا ٠

- من المتوقع أيضا أن تواجه الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس بارتفاع التعريفة الجمركية والتى يتراوح حدها الأدنى والأعلى بين ١٠% و ٣٤% ، مما قد يحد من قدرتها على النفاذ للسوق الامريكية ، لا سيما أنها ستواجه بمنافسة شديدة من الدول التى ترتبط باتفاقيات تجارية تفضيلية مع الولايات المتحدة الامريكية ، والتى تمكنت بفضل نظام الاشتراك فى الانتاج (Producing - Sharing) من زيادة نصيبها فى السوق الامريكية مثل كندا والمكسيك - وذلك على حساب بعض الدول الآسيوية - والتى تمكنت بفضل النافتا من زيادة صادراتها بنحو ٣٥٠% خلال التسعينيات ٠ وكذلك سوف تواجه المنتجات المصرية فى السوق الامريكية بمنافسة شديدة من الأردن ، والتى بموجب الاتفاقية الخاصة بينها وبين الولايات المتحدة واسرائيل بانشاء المناطق الصناعية المؤهلة تتمتع صادراتها بإعفاء جمركى كامل للمنتجات التى تنتج فى هذه المناطق بالأردن بعد تحقيق نسبة الـ ٨% على الأقل من المكونات ذات المنشأ الاسرائيلى ٠ وبموجب هذه الاتفاقية زادت قيمة صادرات الأردن من الملابس بنحو ١٧٥% خلال عام واحد (من مايو ٢٠٠١- مايو ٢٠٠٢) ، بينما شهدت الصادرات المصرية للسوق الامريكية تراجعا بنحو ١٥% ، وكذلك سوف تواجه الصادرات المصرية منافسة من دول افريقيا جنوب الصحراء مثل كينيا ومدغشقر

---

[1]) د/ سميحة فوزى ، ندى مسعود : مستقبل الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة فى ظل القواعد الجديدة للتجارة العالمية ، ورقة عمل رقم (٨٦) ، يونيو ٢٠٠٣ ، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، القاهرة ٠

[2]) تتمثل هذه الأنواع فى : تى شيرت رجالى وأولادى ، تى شيرت تريكو للسيدات والبنات ، قمصان قطنية منسوجة ، بنطلونات وشورتات صوف للسيدات ، قمصان منسوجة من ألياف صناعية للرجال ٠

[3]) أنظر الجدول رقم (٤) ٠

وموريشوس من جراء توقيع اتفاقية الأجوا The Africa Growth and Opportunity AGOA فى عام ٢٠٠٠ والتى تسرى حتى عام ٢٠٠٨ ، ومنافسة أخرى من منتجات دول الكاريبى وخاصة هندرواس والدومينيكان والسلفادور ، والتى بموجب قانون التجارة والتنمية الامريكى تتمتع باعفاء ضريبى كامل بصرف النظر عن مصدر الأقمشة المستخدمة ، يضاف اليه المنافسة التى ستواجهها الصادرات المصرية من بعض الدول والتى وإن كانت ستواجه بتعريفة جمركية مثلها مثل مصر إلا أن القدرة التنافسية لمنتجاتها تفوق نظيرتها المصرية ، والجدول التالى يوضح أهم المنافسين لصادرات مصر من المنسوجات والملابس الجاهزة فى السوق الامريكية .

جدول رقم (٣)

الأنصبة السوقية لمصر وأهم المنافسين فى السوق الامريكية (متوسط ٩٩-٢٠٠١)

المنسوجات		الملابس الجاهزة	
النصيب السوقى %	الدولة	النصيب السوقى %	الدولة
١٧,٥٢	الاتحاد الأوروبى	١٨,٦١	الصين الكبرى
١٧,٤١	الصين الكبرى	١٣,١٣	المكسيك
١٢,٦٩	كندا	٧,٢٢	هونج كونج – الصين
٩,٨٦	المكسيك	٤,٠٨	الاتحاد الأوروبى
٧,٤٢	الهند	٣,٨٧	كوريا
٦,١٩	جمهورية كوريا	٣,٨	جمهورية الدومينيكان
٦,١٦	باكستان	٣,٧٧	هندوراس
٣,٨٣	اليابان	٣,٤٨	أندونيسيا
٢,٨٢	تركيا	٣,٣١	تايلاند
٢,٢٤	تايلاند	٣,٢٤	بنجلاديش
١,٥٧	اسرائيل	٣,١٠	الفلبين
١,٥١	هونج كونج	٣,٠٨	الهند
١,٢٥	اندونيسيا	٢,٨٨	السلفادور
١,٢٣	البرازيل	٠,٦١	مصر
٠,٧٦	مصر		

Source : World Trade Organization, International Trade Statistics 2002, and Background Statistical Information with Respect to Trade in Textiles and Clothing, 2001 .

- إن قواعد المنشأ التى بدأ تطبيقها فى السوق الامريكية منذ يوليو ١٩٩٦ تعتبر صعبة التنفيذ خاصة بالنسبة للمصدرين الصغار ومتوسطى الحجم مثال ذلك حالة مصر ، نظرا لكثرة وتعقد المستندات والاجراءات اللازمة لاثبات منشأ الصادرات المصرية فى السوق الامريكية .

- لاشك أن هناك بعض التخوف من كثرة لجوء الولايات المتحدة مؤخرا الى تطبيق اجراءات مكافحة الإغراق والدعم خاصة بالنسبة للمنسوجات والملابس ، إذ بلغت نسبة الواردات من منتجات السوق والملابس التى تخضع للقيود غير الجمركية فى السوق الامريكية نحو ٦٧% مقابل ٦% فى المتوسط بالنسبة لكافة واردات الولايات المتحدة ([1]) ٠

كما لجأت الولايات المتحدة الى استخدام معايير البيئة للحد من الواردات ، فعلى سبيل المثال تم حظر بعض صادرات الهند من الملابس الحريمى بحجة أنها مصنعة من أقمشة لا تراعى معايير الاشتعال ، كما ربطت الولايات المتحدة فى اتفاقية المنسوجات مع كمبوديا فى عام ١٩٩٩ بين زيادة الصادرات الكمبودية من المنسوجات والملابس وبين تحسن ظروف العمل بها ٠

- عدم وجود تحالفات قوية مع الشبكات العالمية للانتاج والتوزيع التى تخدم السوق الامريكية ٠

حيث يلاحظ أن السوق الامريكية قد شهدت فى العقد الماضى توسعا ملموسا فى منافذ الطلب بالبريد ومحلات السلاسل على حساب المحلات التقليدية ذات الأقسام، والتى تعتمد فى الغالب على الانتاج فى الدول النامية وفقا للترتيبات مع مركز الشبكة ، إذاً تستأثر الآن أكبر خمسة محال تجارية بنحو ٧٠% من المبيعات فى المحلات التجارية ([2]) ٠

[1]) Scandizzo, Stefania, 2002, "Latin American Merchandise Trade and U.S. Trade Barriers" , Venezuela : Corporacin Andina de Fomento (CAF) .

[2]) Desai, Mihir, 2002, "Review of Globale Trade and Investment In Apparel, Implications for Africa", Multilateral Investment Guarantee Agency (MIGA), The World Bank .

الجدول التالى يوضح نسب استغلال مصر للحصص الكمية فى السوق الامريكية :

جدول رقم (٤)

نسب استغلال مصر للحصص الكمية فى السوق الامريكية

كود السلعة	السلعة	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	المتوسط
٣١٨	غزل من مختلف الألوان	٠,٠٣	٠	٠	٠	٠	٠,٠١
Fabric Group		١٥,٧	١٢,٦	٧,١	١٥,١	١٠,٦	١٢,٢٢
٢١٩	Duck	٠	٠	٠	٠	٠	–
٢٢٠	نسيج مطرز	١,٩	١,٨	٠,٤	٠,١	١٩	٤,٦٤
٢٢٤	الأقمشة الوبرة	٠	٠	٠	٣,٥	١,٨	١,٠٦
٢٢٥	blue Denim	٠	٠	٠	٠	٠	–
٢٢٦	نسيج الفوال	٥,٥	٤,٣	٣,٢	٢٩	٨,٧	١٠,٢٤
٢٢٧	قماش اكسفورد	٠	٠,٠٠٢	٠	٠	٠,٠٠٣	–
٣٠١/٣٠٠	غزل القطن	٧٢,١	٨٨,٥	٤٦,٧	٤٩,٧	٦١,٥٤	٦٣,٧
٣٠١	Combed Cotton Yarn	٥٩,٢	٩٧,٤	٢٩,٤	٢٢,٣	٢٨,٨٢	٤٧,٤٢
٣١٣	Cotton Sheeting	١٤,٥	١٢,٧	١١,٠	١٢,٦	٥,٦	١١,٢٨
٣١٤	Poplin & Broadcloth	٢٠,٣	١٢,١	٥,٥	٦,٤	٢,١	٩,٢٨
٣١٥	Printcloth	٨,٣	٤,٩	٠	١,٢	٠,٧	٣,٠٢
٣١٧	Twills	٢,١	١,٦	٠,٧	٠,٦	٠,١	١,٠٢
٣٢٦	Sateens	٠	١١,٠	٠,١	٠,٠١	٠	٢,٢٢
٣٣٨/٣٣٩	تى شيرت مصنرة	٩٠,٤	٩١,٢	٧٨,٥	٦٨,٣	٩٣,١	٧٨,٣
٣٤٠/٦٤٠	تى شيرتات غير مصنرة	٤٢,٣	٤٧,٢	٤٦,٣	٣٨,٦	٢٧,٩	٤٠,٤٦
٣٦٩	مصنوعات قطنية أخرى	٨٢,٤	٧٧,٥	٦٨,٤	٤٦,٩	٤٢,٥	٦٣,٥٤
٤٤٨	بنطلونات وشورتات	٨٤,٤	٩٢,٦	٠,٧	٤,٣	٣	٣٧,٠

– المصدر :

موقع الجمارك الامريكية :

Source : http : //otexa.ita.doc.gov/corr.htm

ومما لا شك فيه أن إنشاء مناطق صناعية مؤهلة فى مصر سوف يسهم فى انفتاح الاقتصاد المصرى على أكبر سوق عالمية مفتوحة ، كما تؤدى الى جذب قدر أكبر من الاستثمار الاجنبى المباشر وكذلك الاستثمار المحلى ، وتؤدى أيضا الى تقليل تكلفة العمليات

التجارية ، وتؤدى الى إخضاع المنشآت الوطنية لقدر أكبر من المنافسة - مما يفرض بطريق غير مباشر قيودا أخرى على المنتجات الوطنية ما لم تكن ذات جودة عالية .

ويمكن للمفاوض المصرى أن يحاول الوصول الى اتفاق أفضل لمصر ، وكذلك ينبغى على الحكومة أن تساعد الصناعات الجيدة ذات القدرات التنافسية العالية فى القيام بعمليات تعديل أوضاعها . وربما كان الأمر الأكثر أهمية هو اتباع الحكومة لسياسات تكميلية لتعظيم المكاسب والوفورات من هذه المناطق الصناعية المؤهلة .

ويمكن للمفاوض المصري ايضا أن يسعي الى تنويع سلة المنتجات المقترح تصديرها الى السوق الأمريكية في ضوء الاتفاقات التى أبرمتها الولايات المتحدة مع كثير من الدول الأخري حتى لا تتنافس منتجات هذه الدول مع المنتجات المصرية .

- كما يراعي ضرورة أن نطالب المفاوض المصري بتخصيص جزء من التمويل المخصص لمشروع اتفاقية انشاء المناطق الصناعية المؤهلة في مصر لغرض برنامج تحديث الصناعة المصرية ويفضل ان يوجه ذلك الجزء من التمويل الى سلة من المنتجات الواعدة كالأثاث والصناعات الجلدية وصناعة البرمجيات .

المبحث الخامس

اختيار الشكل الملائم لمنطقة التجارة الحرة
ومجالات التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية

١- الشكل المتوقع للشراكة :

في اطار المفاضلة لهذه الشراكة ما بين منطقة التجارة الحرة التقليدية أم منطقة تجارة حرة غير تقليدية توصل البحث الى أن مصر تستطيع ان تحقق مكاسب اقتصادية من توقيع اتفاقية التجارة الحرة في مجال التجارة السلعية مع توسيع نطاق الاتفاقية ليشمل بعض التركيز علي الاستثمار وتوسيع نطاق الخدمات وأنه في حالة ادراج هذه القطاعات ستجني مصر بعض المكاسب الاستاتيكية والديناميكية وهو ما سيؤثر بدوره علي الاجراءات والسياسات التى تتبناها الدولة وعلي حجم المعونات التى تتلقاها وعليه يمكن النظر الى اتفاقية التجارة الحرة من خلال كونها محوراً للإصلاح الاقتصادي – ومن ثم علي المفاوضين المصريين ان يضعوا ذلك في الاعتبار عند تحديد محتويات الاتفاقيات بحيث تشتمل نصوصها علي ضرورة احداث التغيرات المؤسسية المرغوب فيها بالأضافة الى ضرورة اشتمالها علي آليات للرقابة وفض المنازعات بشكل ملزم فضلاً عن تطبيق الاتفاقيات عبر فترة زمنية مناسبة بما يضمن التنفيذ الفعال للأتفاقية .

ويمكن ان نوجز المقترحات التى توصلت اليها الدراسة والتى يتعين التأكيد عليها في التفاوض مع الجانب الامريكي في ضوء الخبرة المصرية / الأوروبية وبعض الدروس المستفادة من خبرات دولية اخري مثل تونس والمغرب والأردن والمكسيك في مجال اقامة مناطق تجارة حرة وذلك في الآتي :

١- ان تشتمل الاتفاقية علي تغطية اوسع نطاقاً لقطاعات الخدمات بحيث تركز مصر في المفاوضات علي تحرير الخدمات المالية – الالكترونيات – الاتصالات ، النقل البحري لما لهذه القطاعات من أهمية في تعزيز القدرة التنافسية للأقتصاد المصري وعلي ان يتم التحرير علي مراحل زمنية يتفق عليه .

٢- ان يكون معيار التمايز بين المجموعات السلعية الصناعية المر حة للتحرير قائماً علي الميزة النسبية المقارنة وعلي المتاح من البدائل .

٣- ان تنص الاتفاقية صراحة علي مضمون محدد لحق التأسيس للأستثمار المباشر الأجنبي مع تحديد آلية استثمار لربط المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم كذلك تسهيل حصول المنشأت علي تراخيص التكنولوجيا وتسهيل نقل التكنولوجيا الجديدة في مجالات الاتصالات والخدمات الالكترونية .

٤- ضرورة الاهتمام بتبسيط وتوضيح قواعد المنشأ مع الاصرار علي تعديل قواعد المنشأ التي تخص صناعات مثل الهندسية والكيماويات والالكترونيات بحيث تقل نسبة المكون المحلي الى اقل من ٣٥ % مع اضفاء صفة تراكم المنشأ الاقليمي العربي .

٥- ان ينص بصراحة في مشروع الاتفاقية المبرمة علي هدف التعاون لرفع القيمة المضافة لأنشطة البحوث والتطوير مع تحديد الآليات المناسبة للتنفيذ .

٦- أن يسعي المفاوض من خلال الاتفاقية علي توفير آلية خاصة الدعم صناعة المنسوجات والملابس مع البعد عن التشدد في قاعدة المنشأ الخاصة بها .

٧- ان تعطي الاتفاقية حيزاً أكبر لنفاذ الصادرات الزراعية التى توليها مصر اهمية خاصة.

٣٠ المفاضلة بين اقامة منطقة تجارة حرة فقط ام اقامة مناطق صناعية مؤهلة في اطار منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة

طرحت الورقة رؤيتها حول المزايا المتوقع الحصول عليها من اقامة مناطق صناعية مؤهلة في مصر في ضوء المعطيات الاقتصادية البحتة بشكل التعاون الاقتصادي الحالي بين مصر والولايات المتحدة المعتمد علي نظام التفضيلات التجارية المعممة GSP وباستخدام نموذج مبسط للجاذبية وكذلك في ضوء حصاد تجربة الاردن من اقامة عشر مناطق صناعية مؤهلة وتوصلت الي ما يلي :

١- في ضوء التغطية السلعية المحدودة ومشاكل البيانات التى واجهتها تقديرات النموذج لم تصل الى اجابة شافية حول ما اذا كانت المتغيرات المفسرة لنمو الصادرات المصرية الي الولايات المتحدة الامريكية والمتمثلة في متوسط دخل الفرد ، سعر صرف الجنيه المصري بالنسبة للدولار ، متغير التفضيلات التجارية تعتبر معنوية ومؤثرة أم لا .

٢- وبالرغم من النتائج السابقة إلا أن التحليلات قد ارتأت ان انشاء مناطق صناعية مؤهلة في مصر سوف يسهم في انفتاح الأقتصاد المصري وتقليص تكلفة العمليات التجارية ورفع مستوي الجودة خاصة وأن قدرة المنتجات المصرية من الملابس والمنسوجات على النفاذ

الى السوق الامريكى محدودة فى حالة عدم قيام المناطق الصناعية المؤهلة (١) وذلك لعدة اعتبارات : أهمها ان الحصص الكمية ليست القيد الحقيقى أمام نمو الصادرات المصرية ، كذلك صعوبة تنفيذ قواعد المنشأ المطبقة منذ ١٩٩٦ وكثرة لجوء الولايات المتحدة لاجراءات مكافحة الاغراق والدعم ومعايير البيئة ولذلك اشترطت الدراسة ان يتمكن المفاوض المصري عند الاتفاق علي اقامة المناطق الصناعية المؤهلة من طرح مجالات جديدة للاستثمار من أجل تنويع سلة المنتجات المقترح تصديرها وكذلك اضافة سلة من المنتجات الواعدة تخص صناعات الأثاث والجلدية والبرمجيات . ولهذا السبب تم اقتراح تمويل جزء من برنامج تحديث الصناعة المصرية من خلال المعونات المالية والفنية التى تكفلها الاتفاقية – وكذلك دعوة الحكومة لأتباع سياسات تكميلية لتعظيم المكاسب والوفورات من هذه المناطق .

٣- تبرز الخبرة العملية المستقاه من تجربة الاردن في اقامة المناطق المؤهلة QIZ ان هناك عقبات فنية وهيكلية وتسويقية وبشرية تواجه هذه المناطق وتقلل من المكاسب المتوقعة منها وبمحاولة تتبع هذه المعوقات ومحاكاتها علي الواقع المصري اتضح انها نفس المعوقات التى تواجه الاستثمار في المناطق الحرة في مصر والمتمثلة في قلة الخبرة في الادارة – ضعف دراسات الجدوي – عدم كفاية التسويق – نقص الخبرات المحلية – الاعتماد علي خبرات اجنبية – المنافسة من مناطق حرة في دول اخري ولذلك فإنه حتي إذا نحينا الاعتبارات القومية والامنية جانباً فإنه ليس هناك ضمان لنجاح اقامة المناطق الصناعية المؤهلة بهذا الشكل .فالأجدر بنا ان نفكر في إعادة هيكلة الانتاج الصناعي من خلال سياسات جديدة وكذلك تصويب تجربتنا في اقامة مناطق حرة وذلك قبل إجازة فكرة إنشاء مناطق صناعية مؤهلة .

وفي النهاية وفي ضوء الاعتبارات سالفة الذكر فإنه لا بديل عن الاتفاقية مع الولايات المتحدة حيث يمكن لمصر ان تمضي قدماً علي نحو متوازي في اتجاهات مختلفة – التحرير مع المنطقة العربية الكبري ثم اضافة مجالات ومقترحات للتفاوض تضمن في نصوص المشروع المصري الامريكي بحيث تتضمن ايضا مساعدات فنية ومالية تدعم برنامج التحديث الحالي للصناعة ونقل التكنولوجيا وتطوير القاعدة التكنولوجية الوطنية وصولاً الى منطقة تجارة حرة غير تقليدية بين البلدين ثم المضي قدماً في تحرير التجارة مع العالم الخارجي في ظل التزامات الجات ..

---

(١) أبان اعداد النسخة النهائية للبحث أشارت جريدة الأهرام بتاريخ الأربعاء ٢ يونية ٢٠٠٤ وبدون مقدمات الى أن مصر قد وقعت على اتفاقية انشاء المناطق الصناعية المؤهلة مع الولايات المتحدة مع الإشارة الى ان الحكومة قد رشحت ست مدن صناعية كمناطق مؤهلة هى العاشر من رمضان ، السادس من اكتوبر ، العبور ، ١٥ مايو ، بورسعيد والسادات مع توقع أن ترتفع صادرات مصر من الملابس الجاهزة الى أمريكا الى ٢ مليار دولار خلال عامين .

المـراجع

باللغة العربية

١) أحمد جلال (د٠) ، سميحة فوزى (د٠) ، لغز الصادرات المصرية ، المركـز المصـرى للدراسات الاقتصادية ، اغسطس ، ٢٠٠٢ ٠

٢) احمد جلال (د٠) ، روبرت لورنس " منطقة التجارة بين مصر وامريكا " htlp : ll Shbabmisr . Com المركز المصري للدراسات الاقتصادية ورقة عمل رقم ٨٧ .

٣) امنية حلمي ، تطوير الادارة الجمركيـة فـي مصـر ، المركـز المصـري للدراسـات الاقتصادية ، ورقة عمل رقم (٨١) ، ابريل ٢٠٠٣

٤) التعاون الاقتصادى المصرى (دراسة بعض حالات الشراكة) ، سلسلة قضـايا التخطـيط والتنمية رقم ١٤٠ لعام ٢٠٠١ – معهد التخطيط القومي – القاهرة٠

٥) بنك الصادرات والتمويل – التقارير القطاعية ٢٠٠٣

٦) سميحة فوزى (د٠) ، ندى مسعود : مستقبل الصادرات المصرية مـن المنسـوجات والملابس الجاهزة فى ظل القواعد الجديدة للتجارة العالمية ، ورقة عمل رقم (٨٦) ، يونيو ٢٠٠٣ ، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، القاهرة ٠

٧) سهير ابو العينين " الاصلاح الاقتصادي في مصر " التوازنات المالية والنقدية وتحفيـز النمو – ورقة غير منشورة ٢٠٠٣ .

٨) شيرين الشواربى (د٠) ، دور الدولة فى تنمية الصادرات : "الحالة المصرية" ، مسودة مبدئية ، ورقة مقدمة للمناقشة فى مؤتمر "دور الدولة فى عالم متغير" ، مركـز الدراسـات

والبحوث الاقتصادية والمالية بالاشتراك مع مركز دراسات واستشارات الادارة العامة ومركز دراسات وبحوث الدول النامية ، القاهرة ، ٢١-٢٢ أكتوبر ٢٠٠٢ .

٩) عادل العزبي ، " اتفاقيات التجارة الحرة وماحولها " ماذا تعني مبادرة بوش ٩ مايو ٢٠٠٣؟ الاتحاد العام للغرف التجارية ، المسودة السادسة ٢٠٠٣ .

١٠) عالم اليوم ، ١٧ يناير ٢٠٠٤ .

١١) عبد المنعم سعيد ، " في شان منطقة التجارة الحرة الامريكية " متاح علي الموقع :
http : ll www .al watan . com

١٢) فادية عبد السلام : الشراكة المصرية مع أوروبا ، فى "الشراكة مع كل من أوروبا وأمريكا، مسودة التقرير النهائى" ، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا بالتعاون مع مركز القرارات للاستشارات ، (محرر جمال مظلوم) ، القاهرة ، يونية ٢٠٠١ ، ص ٥٣-٥٥ .

١٣) محمود محيي الدين ، تحرير قطاع الخدمات واتفاق المشاركة بين مصر الاتحاد الأوروبي، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ورقة رقم (٩١) فبراير ١٩٩٧ ، ص١٦ــ٢٠

١٤) مغاورى شلبى : المبادرة الامريكية لتحرير التجارة مع الشرق الاوسط بين الاقتصاد والسياسة ، السياسة الدولية، العدد ١٥٤ ، أكتوبر ٢٠٠٣ .

١٥) مغاوري شلبي ، اتفاقيات التجارة الحرة وآثارها علي الصادرات المصرية بالكتاب الأهرام الاقتصادي ١٨٨- أغسطس ٢٠٠٣ والقاهرة .

١٦) نبيل حشاد ، الجات ومنظمة التجارة العالمية ، أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠١ .

١٧) نهي مكاوي ، احمد غنيم ، الاقتصاد السياسي للسياسة التجارية في مصر ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، ٢٠٠٢ .

١٨) هشام جاد ، الاحتكار سهم فى قلب المسيرة الاقتصادية ، مكتب الأسرة ، ٢٠٠٢ .

١٩) وزارة التجارة الخارجية ، النشرة الاقتصادية الشهرية ، نوفمبر ٢٠٠٣ .

باللغة الانجليزية

1) Ahmed Galal & Robert Lawrence, Egypt - US and Morocco – US Free Trade Agreement, ECES, working paper No. 87, July 2003 .

2) Amal Refaat, New Trends in Egypt's Trade Policy and Future Challenges, The Egyptian Centre for Economic Studies, ECES, Working Paper No.36, March ,1999 .

3) Anderson, James E., "A Theoretical Foundation for The Gravity Equation", American Economic Review, 69, (March, 1979) .

4) De Rosa, Dean, 2003, Gravity Model Calculations of The Trade Impact of US Free Trade Agreements, Paper Prepared for The IIE Conference on Free Trade Agreements and US Trade Policy, held on Washington on May 7-8, 2003 .

5) Desai, Mihir, 2002, "Review of Globale Trade and Investment In Apparel, Implications for Africa", Multilateral Investment Guarantee Agency (MIGA), The World Bank .

6) Door – Knock, Mission 2001 , Egypt and The US : A Solid and Lasting Partnership, Promoting a Free Trade Agreement with The US : The Next Priority , March 2001 .

7) Francois , Joseph F. and Dean Spinanger, 2002, "Market Access in Textlies and Clothing", A paper prepared for conference : Informing the Doga Process : New Trade Research for Developing Countries organized by The Egyptian Centre for Economic Studies , May , Cairo , Egypt. .

8) H. Linnemann, "An Econometric Study of International Trade Flows", Amsterdam. North – Holland , 1966 .

9) Hoekman, Bernard and P., Messerlin, (2003), Initial Conditions and Incentives for Arab Economic Integration : Can The European Community's Success Be Emulated ? in Arab Economic Integration : Between Hope and Reality edited by Ahmed Galal and Bernard Hoekman Washington : Brookings Institution .

10) Hoekman, Konard and Maskus (1998), An Egypt – US Free Trade Agreement : Economic Incentives and Effects, in Building Bridges : An Egypt – US FTA", edited by Ahmed Galal and Robert Z.Lawrence, Washington : Brookings Institution .

11) Jane Menneh, Sector Report of The Export & Finance Bank, June, 2003 .

12)) Jean – Marie Viaene, "A Customs Union between Spain and The EEC : An attempt at Quantification of The Long Term Effects in a General Equilibrium Framework, European Economic Review, 1982, Vol.18 .

13) Jeffery H. Bergstrand, "The Generalized Gravity Equation, Monopolistic Competition, and The Factor – Proportions Theory in International Trade, The Review of Economics and Statistics, LLXXI, (Feb. 1989 .

14) Konan, Denise and Keith Maskus, 1996, " A Computable General Equilibrium Analysis of Trade Liberalization Using The Egypt CGE-TL Model", University of Hawaii, mimeo .

15) L.B.krause, European Economic Integration and the United States, (Washington D.C. : The Brookings Institution, 1968)

16) Lawrence , Robert Z. 1998. Is It Time for a US – Egypt Free Trade Agreement ? A US Perspective . In Building Bridges : An Egypt – US FIA, edited by Ahmed Galal and Robert Z. Lawrence . Washington : Brookings Institution .

17) P.J. Verdoorn and A.R. Schwartz, "Two Alternative Estimates of The Effects of EEC and EFTA on The Pattern of Trade" , European Economic Review , Vol. 33, 1972 .

18) Robert Z. Lawrence, "Is it time for a US Egypt Free Trade Agreement ? A US Perspective, ECES, Working Paper No. 24, March 1998 .

19) Scandizzo, Stefania, 2002, "Latin American Merchandise Trade and U.S. Trade Barriers" , Venezuela : Corporacin Andina de Fomento (CAF)

20) World Bank , "Egypt : Issues in sustaining Economic Growth" , Report No. 16027- EGT : Country Economic Memorandum, March 15, 1997 .

21) Zoltan M. Jakab Mihaly Andras Kovacs, Andras Oszlay, "How Far Has Trade Integration Advanced? An Analysis of Actual and Potential Trade of Three Central and Eastern European Countries" , NBH Working Paper , 2000/1 .

- الموقع على الانترنت :

- http//www,midglobe.Com/free.htm

تنويه

قام الباحث مشكورا بالاستجابة لما ورد فى هذا التعقيب من ملاحظات فى حدود القناعـــة العلميـــة للفريق البحثى ومع ذلك ننشر التعقيب كاملا تعميما للفائدة .

وفى النهاية تجدر الإشارة إلى أن الآراء التى تضمنها البحث تعبر عن وجهة نظر الباحثين .

التعقيب علي تقرير الأستاذة الدكتورة/ المحكم لبحث

" امكانيات وآثار قيام منطقة تجارة حرة بين مصر والولايات المتحدة "

١- ذكر تقرير المحكم ان هناك تكرار وازدواج بين الفصول دون التحديد الواضح كأمثلة لظاهرة التكرار .

٢- ذكر تقرير المحكم ان البحث اسهب في الحديث عن الاردن دون وجود دروس خبرة توصل إليها فعلاً من استعراض هذه التجربة .ايضا تجربة المكسيك لم يستفاد منها.

ونود هنا الإشارة الى الأتي :

أ- فيما يخص التجربة الاردنية أشار البحث في (ص٥٥) بعد مناقشة وتحليل اهم بنود الاتفاق الاردني الامريكي - ان الاتفاقية الاردنية الأمريكية لا تعد وان تكون اتفاق منطقة تجارة حرة سلع حيث ان تحرير التجارة في الخدمات ظل محدداً بالتزامات الدولتين تجاه GATS فضلاً عن عدم تحديد اطار زمني لتحرير الخدمات قطاعياً ....ومن ثم جاءت توصية البحث (في ص٥٦) باقتراح ان تركز مصر في مفاوضاتها مع الولايات المتحدة علي تحرير الخدمات المالية والالكترونيات والاتصالات والنقل البحري لما لهذه القطاعات من اهمية في تعزيز المؤشرات التنافسية للصادرات المصرية وبناءاً علي الموقف الحالي لتحرير قطاعات الخدمات في مصر في ظل ترتيباتها مع GATS والذي لا يتوقع معها ألا يتم تحريرا كبيراً في تجارة الخدمات .

ب- يبدو ان المحكم لم يقرأ العديد من الملاحظات التى وردت تباعاً تحت عنوان مجالات تضيفها خبرة التفاوض مع الاتحاد الأوروبي - وملاحظات حول اتفاق منطقة التجارة الحرة مع الاردن والتى تتعرض خصيصاً للإشارة الى الخبرة المستفادة من تجربة المكسيك وذلك كالآتي :

- ان مصر ستكون لديها آفاقاً افضل للنفاذ الحر الى السوق الامريكي لو أصبحت اتفاقية النافتا هي النموذج المرجعي ..... الخ (ص٥٠-٥١) .
- ورد في (ص٥٢) ان النافتا توفر آليات للمراجعة والرقابة علي فرض الرسوم المضادة للإغراق والرسوم التعويضية ..... وان النافتا منحت المكسيك فرص تحرير الاستثمار علي اساس متعدد الأطراف .... ومن ثم يتعين ان توفر الاتفاقية المصرية/ الامريكية آليات ملزمة لتسوية المنازعات .

- بالرغم من الاشارات الصريحة لاستفادة مصر من هذه التجارب إلا انه قد تمت إضافة هامش في (ص٤٨) ليبين الفروق الهامة بين مضامين النافتا واتفاقيات الجات .

٣٠ أشارت المحكم الى ان البحث تعرض الى تجربة المغرب دون توضيح آثارها علي مصر وهل ستقلل من الفوائد المحتلة من المشاركة مع us وهنا لا بد من التذكير بالآتي :

أ- بأن تقييم آثار تجربة المغرب في المشاركة مع الولايات المتحدة علي آفاق المشاركة المصرية / الامريكية لم يكن ابدا من أهداف البحث الحالي كما توضحه المقدمة ولذا يرجي النظر والرجوع اليها .

ب- ان النظرة الأولية للآثار المحتملة للمشاركة المغربية / الامريكية تظهر ما يلي :

- ان اوروبا هي الشريك التجاري الرئيسي والطبيعي للمغرب خاصة وان الدراسات ترصد حصة لا تتجاوز ٥% كنصيب للولايات المتحدة في اجمالي تجارة المغرب ونفس النتيجة تنسحب علي قيمة الاستثمارات الامريكية في المغرب فهي ضئيلة .
- ان معظم صادرات المغرب للولايات المتحدة هي منتجات معدنية وسلع زراعية . حيث يلاحظ انها لم تكن تخضع لمعدلات تعريفة جمركية مرتفعة داخل السوق الامريكي بل بالاحرى تدخل اما في ظل تعريفة منخفضة او بتعريفة صفرية - ومن ثم فإن آثار النفاذ الحر دون تعريفة علي الصادرات المغربية في ظل توقيع اتفاق المنطقة الحرة لن يكون محسوساً (أى خلق التجارة) وستنحصر الآثار الايجابية علي رفاهية المستهلكين في شكل انخفاض الاسعار وتقدر آثار الاتفاقية علي الاقتصاد المغربي بأنها لن تتجاوز ٠,٣% من الناتج المحلي .

وبالنظر الى درجة التماثل بين الصادرات المصرية والمغربية داخل السوق الامريكي يلاحظ انها محدودة في ضوء حقيقة تركز حوالي ٦٠-٧٥% من الصادرات المصرية في الصناعات النسيجية بينما تتركز غالبية الصادرات المغربية كما سبقت الاشارة في المنتجات المعدنية والسلع الزراعية الامر الذي لا يتوقع معه ان تكون المغرب منافسة شرسة لمصر داخل هذا السوق .

ومع ذلك فإن فرص المنافسة التى قد تتعرض لها مصر مع المغرب قد تكون في اطار قطاع السياحة - والامر مرهون بتحرير قطاع السياحة والاستثمارات بين المغرب والولايات المتحدة وكلها مسائل خاضعة للتكهنات ولن تحسم الآن .

٤٠ النموذج المستخدم شديد الضعف ولم يفد البحث وبالتالي من المفيد الغاؤه

نختلف مع المحكم في نظرته لأهمية النموذج المستخدم . فعلي الرغم من النتائج الغير هامة المتحصل عليها الإ اننا نري اهمية لفت الانتباه لمنهجية التفكير في مسألة حساب آثار اقامة منطقة تجارة حرة وما تنطوي عليه من التمتع بمزايا تفضيلية وكذلك فتح الباب للاجتهاد من اجل تطوير قاعدة البيانات المطلوبة لتقدير معلمات هذا النموذج . والمنهجية المستخدمة شائعة وتعد بسيطة وواضحة ويسهل تفسير معلماتها بالمقارنة بما يتطلبه تقدير حسابات نموذج للتوازن العام من جهد ووقت وذلك لتقدير آثار مثل هذه الاتفاقية .

فهرس قضايا التخطيط و التنمية

م	العنوان	التاريخ
١	دراسة الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية	ديسمبر ١٩٧٧
٢	Adverse Economic Effects Resulting From Israeli Aggressions and continued Occupation of Egyptian territories,	April 1978
٣	الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	أبريل ١٩٧٨
٤	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	يوليو ١٩٧٨
٥	دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥	أبريل ١٩٧٨
٦	التغذية والتنمية الزراعية فى البلاد العربية	أكتوبر ١٩٧٨
٧	تطوير التجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبيات مواجهته(١٩٧٠/٦٩ ١٩٧٥)	أكتوبر ١٩٧٨
٨	Improving the Position of Third World Countries in the International Cotton Economy,	June 1979
٩	دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠ - ١٩٧٦)	اغسطس ١٩٧٩
١٠	حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرين	فبراير ١٩٨٠
١١	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسة باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى جمهورية مصر العربية	مارس ١٩٨٠
١٢	دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠/٧١-١٩٧٨)	مارس ١٩٨٠
١٣	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها	يوليو ١٩٨٠
١٤	التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها(ثلاثة أجزاء)	يوليو ١٩٨٠
١٥	A study on Development of Egyptian National fleet,	June 1980
١٦	الأنفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ - ١٩٧٩	ابريل١٩٨١
١٧	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	يونيو ١٩٨١
١٨	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر)	يوليو ١٩٨١
١٩	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	ديسمبر ١٩٨١
٢٠	الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى. (ثلاثة أجزاء)	أبريل ١٩٨٢
٢١	التنمية الزراعية فى مصر (جزئين)	سبتمبر ١٩٨٢
٢٢	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	أكتوبر ١٩٨٣
٢٣	دور القطاع الخاص فى التنمية	نوفمبر ١٩٨٣
٢٤	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر	مارس ١٩٨٥

٢٥	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى	أكتوبر ١٩٨٥
٢٦	تقييم الاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا	اكتوبر ١٩٨٥
٢٧	سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	نوفمبر١٩٨٥
٢٨	الأنفاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر	نوفمبر ١٩٨٥
٢٩	دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعى فى إطار التكامل بين مصر والسودان	نوفمبر ١٩٨٥
٣٠	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار فى ج.م.ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى	ديسمبر ١٩٨٥
٣١	دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الأساليب الفنية للإنتاج فى مصر (جزئين)	ديسمبر ١٩٨٥
٣٢	حـــدود وإمكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى	يوليو ١٩٨٦
٣٣	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية	يوليو ١٩٨٦
٣٤	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح	يوليو ١٩٨٦
٣٥	Intergrated Methodology for Energy planning in Egypt.	Sep.1986
٣٦	الملامـــح الرئيســـية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها	نوفمبر ١٩٨٦
٣٧	دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان فى مصر	مارس ١٩٨٨
٣٨	دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية	مارس ١٩٨٨
٣٩	تقديـــر الإيجار الاقتصادى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ١٩٨٥/٨٠	مارس ١٩٨٨
٤٠	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية	يونيو ١٩٨٨
٤١	بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميته	اكتوبر ١٩٨٨
٤٢	نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والإلغاء	اكتوبر ١٩٨٨
٤٣	دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها فى الاستيعاب العمالى	اكتوبر ١٩٨٨
٤٤	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة	اكتوبر ١٩٨٨
٤٥	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	فبراير ١٩٨٩
٤٦	إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الإيرادات العامة للدولة فى مصر	فبراير ١٩٨٩
٤٧	مدى إمكانية تحقيق ذاتى من السكر	سبتمبر ١٩٨٩
٤٨	دراسة تحليلية لاثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعى	فبراير ١٩٩٠
٤٩	الإنتاجـــية والأجـــور والأســـعار الوضـــع الـــراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس ١٩٩٠
٥٠	المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس ١٩٩٠
٥١	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الاولى	مايو ١٩٩٠

٥٢	بحث صناعة السكر وامكانية تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر	سبتمبر ١٩٩٠
٥٣	بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظر تنموى وتكنولوجى	سبتمبر ١٩٩٠
٥٤	التخطيط الاجتماعى والإنتاجية	أكتوبر ١٩٩٠
٥٥	مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الأراضى والمياه والطاقة	أكتوبر ١٩٩٠
٥٦	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٧	بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٨	بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٩	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرى(مرحلة ثانية)	نوفمبر ١٩٩٠
٦٠	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وأنعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر ١٩٩٠
٦١	الإمكانيات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الانتاج والتوزيع	يناير١٩٩١
٦٢	إمكانيات التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى	يناير ١٩٩١
٦٣	دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى	ابريل ١٩٩١
٦٤	بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظة مطروح (جزئين) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	اكتوبر ١٩٩١
٦٥	مستقبل إنتاج الزيوت فى مصر	اكتوبر ١٩٩١
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	اكتوبر ١٩٩١
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية	اكتوبر ١٩٩١
٦٧	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى	ديسمبر ١٩٩١
٦٨	ميكنة الأنشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر	ديسمبر ١٩٩١
٦٩	إدارة الطاقة فى مصر فى ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها دوليا وإقليميا ومحليا	يناير ١٩٩٢
٧٠	واقع أفاق التنمية فى محافظات الوادى الجديد	يناير ١٩٩٢
٧١	انعكاسات أزمة الخليج(١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى	يناير ١٩٩٢
٧٢	الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى	مايو ١٩٩٢
٧٣	خبرات التنمية فى الدول الأسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر	يوليو ١٩٩٢
٧٤	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر ١٩٩٢
٧٥	تطوير مناهج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر ١٩٩٢
٧٦	السياسة النقدية فى مصر خلال الثمانينات" المرحلة الاولى " ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصادى المصرى	سبتمبر ١٩٩٢

٧٧	التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة	يناير ١٩٩٣
٧٨	احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى المرحلة الاولى	يناير ١٩٩٣
٧٩	بعض قضايا التصنيع فى مصر منظور تنموى تكنولوجى	فبراير ١٩٩٣
٨٠	تقويم التعليم الاساسى فى مصر	مايو ١٩٩٣
٨١	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الأجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى	مايو ١٩٩٣
٨٢	The Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in developing countries	Nov.1993
٨٣	الآثار البيئية للتنمية الزراعية	نوفمبر ١٩٩٣
٨٤	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	ديسمبر ١٩٩٣
٨٥	اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة	يناير ١٩٩٤
٨٦	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى "المرحلة الاولى"	يونيو ١٩٩٤
٨٧	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر ١٩٩٢ فى مدينة السلام)	سبتمبر ١٩٩٤
٨٨	تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر ١٩٩٤
٨٩	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادى بمصر (مجلدان)	سبتمبر ١٩٩٤
٩٠	واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويرة	نوفمبر ١٩٩٤
٩١	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر ١٩٩٤
٩٢	دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٤
٩٣	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الأصلاح الأقتصادى	يناير ١٩٩٥
٩٤	مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى(المرحلة الثانية)	فبراير ١٩٩٥
٩٥	السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى	أبريل ١٩٩٥
٩٦	الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادى	يونية ١٩٩٥
٩٧	المستجدات العالمية(الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية(دراسة حالة مصر)	أغسطس ١٩٩٥
٩٨	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال العام	يناير ١٩٩٦
٩٩	أثر التكتلات الأقتصادية الدولية على قطاع الزراعة	يناير ١٩٩٦
١٠٠	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى(المرحلة الثالثة)	مايو ١٩٩٦
١٠١	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الأنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود	مايو ١٩٩٦
١٠٢	التعليم الثانوى فى مصر: واقعة ومشاكلة واتجاهات تطويرة	مايو ١٩٩٦
١٠٣	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر ١٩٩٦
١٠٤	دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات	أكتوبر ١٩٩٦
١٠٥	تطوير اساليب وقواعد المعلومات فى ادارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى)	نوفمبر ١٩٩٦

١٠٦	المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات)	ديسمبر ١٩٩٦
١٠٧	الابعاد البيئية المستدامة فى مصر	ديسمبر ١٩٩٦
١٠٨	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	مارس ١٩٩٧
١٠٩	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	اغسطس ١٩٩٧
١١٠	ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرين	ديسمبر ١٩٩٧
١١١	آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر	فبراير ١٩٩٨
١١٢	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة	فبراير ١٩٩٨
١١٣	الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين	فبراير ١٩٩٨
١١٤	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو ١٩٩٨
١١٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى أدارة الأزمات المهددة بطرد التنمية (المرحلة الثالثة)	يونيو ١٩٩٨
١١٦	حول أهم التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن٢١	يونية ١٩٩٨
١١٧	محددات الطاقة الادخارية فى مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونية ١٩٩٨
١١٨	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو ١٩٩٨
١١٩	التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادى	سبتمبر ١٩٩٨
١٢٠	استراتيجية استغلال البعد الحيزى فى مصر فى ظل الاصلاح الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٨
١٢١	حولت الى مذكرة خارجية رقم (١٦٠١)	ديسمبر١٩٩٨
١٢٢	Artificial Neural Networks Usage For Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area	December 1998
١٢٣	بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيرى فى مصر	ديسمبر ١٩٩٨
١٢٤	اقتصاديات القطاع السياحى فى مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومى	ديسمبر ١٩٩٨
١٢٥	تحديات التنمية الراهنة فى بعض محافظات جنوب مصر	فبراير ١٩٩٩
١٢٦	الافاق والإمكانيات التكنولوجية فى الزراعة المصرية	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٧	ادارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٨	قواعد ونظم معلومات التفاوض فى المجالات المختلفة	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٩	اتجاهات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصرى	يناير ٢٠٠٠
١٣٠	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل فى محافظات مصر وتطويرها خلال الفترة ١٩٨٦ ١٩٩٦	يناير ٢٠٠٠
١٣١	التعليم الفنى وتحديات القرن الحادى والعشرون	يناير ٢٠٠٠
١٣٢	أنماط الاستيطان فى منطقة جنوب الوادى " توشكى"	يونيو ٢٠٠٠
١٣٣	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعة دول الكوم سا	يونيو ٢٠٠٠
١٣٤	الاعاقة والتنمية فى مصر	يونيو ٢٠٠٠
١٣٥	تقويم رياض الأطفال فى القاهرة الكبرى	يناير ٢٠٠١
١٣٦	الجمعيات الأهلية وآوليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	يناير ٢٠٠١

١٣٧	آفاق ومستقبل التعاون الزراعى فى المرحلة القادمة	يناير ٢٠٠١
١٣٨	تقويم التعليم الصحى الفنى فى مصر	يناير ٢٠٠١
١٣٩	منهجية جدية للإستخدام الأمثل للمياه فى مصر مع التركيز على مياه الرى الزراعى مرحلة أولى	يناير ٢٠٠١
١٤٠	التعاون الإقتصادى المصرى الدولى (دراسة بعض حالات الشراكه	يناير ٢٠٠١
١٤١	تصنيف وترتيب المدن المصرية (حسب بيانات تعداد ١٩٩٦)	يناير ٢٠٠١
١٤٢	الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية	يناير ٢٠٠١
١٤٣	سبل تنمية الصادرات من الخضر	ديسمبر ٢٠٠١
١٤٤	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمى المرحلة الثانوية	ديسمبر ٢٠٠١
١٤٥	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزى والمحافظات	فبراير ٢٠٠٢
١٤٦	اثر البعد المؤسسى والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	مارس ٢٠٠٢
١٤٧	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	مارس ٢٠٠٢
١٤٨	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه فى مصر (مرحلة ثانية)	مارس ٢٠٠٢
١٤٩	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الإقتصادى المصرى الخارجى" الجزء الأول" خلفية أساسية"	مارس ٢٠٠٢
١٥٠	المشاركة الشعبية ودورها فى تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	إبريل ٢٠٠٢
١٥١	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية لفقتصاد المصرى عام ١٩٩٨-١٩٩٩	أبريل ٢٠٠٢
١٥٢	الأشكال التنظيمية وصيغ وأليات تفعيل المشاركة فى عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعى	يوليو ٢٠٠٢
١٥٣	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية فى مصر	يوليو ٢٠٠٢
١٥٤	صناعة الأخذية والمنتجات الجلدية فى مصر(الواقع والمستقبل)	يوليو ٢٠٠٢
١٥٥	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعى وفقا لاستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو ٢٠٠٢
١٥٦	الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المرية وأولوياتها على مستوى المحافظات	يوليو ٢٠٠٢
١٥٧	موقف مصر فى التجمعات الإقليمية	يوليو ٢٠٠٢
١٥٨	إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة فى مصر	يوليو ٢٠٠٢
١٥٩	التأمين الصحى فى واقع النظام الصحى المعاصر	يوليو ٢٠٠٢
١٦٠	تطبيق الشبكات العصبية فى قطاع الزراعية	يوليو ٢٠٠٢
١٦١	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضرو الفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو ٢٠٠٢
١٦٢	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير ٢٠٠٣
١٦٣	تقييم وتحسين اداء بعض المرافق العامة " مياه الشرب والصرف الصحى "	يوليو ٢٠٠٣
١٦٤	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو ٢٠٠٣
١٦٥	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى " دراسة نظرية تحليلية ميدانية "	يوليو ٢٠٠٣
١٦٦	دراسة أهم الآثار البيئية للأنشطة السياحية فى محافظة البحر الاحمر"بالتركيز على مدينة الغردقة"	يوليو ٢٠٠٣

١٦٧	العوامل المحددة للنمو الاقتصادى فى الفكر النظرى وواقع الاقتصاد المصرى	يوليو ٢٠٠٣
١٦٨	العدالة فى توزيع ثمار التنمية فى بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية فى محافظات مصر " دراسة تحليلية "	يوليو ٢٠٠٣
١٦٩	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعى التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو ٢٠٠٣
١٧٠	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ اليها	يوليو ٢٠٠٣
١٧١	أولويات الاستثمار فى قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٣
١٧٢	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التى تواجه صناعة الأحذية الجلدية فى مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان "	يوليو ٢٠٠٣
١٧٣	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمى والقومى والمحلى	يوليو ٢٠٠٣
١٧٤	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية " القضايا والمعوقات الحاكمة "	يوليو ٢٠٠٣
١٧٥	بناء قواعد التقدم التكنولوجى فى الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعى	يوليو ٢٠٠٤
١٧٦	استراتيجية قومية مقترحة للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة فى مصر	يوليو ٢٠٠٤
١٧٧	تحسين الجوده الشاملة لبعض مجالات القطاع الصحى	يوليو ٢٠٠٤
١٧٨	مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية الاستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها	يوليو ٢٠٠٤
١٧٩	إمكانيات وأثار قيام منطقة حرد بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (ودروس مستفادة للاقتصاد المصرى)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٠	نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة	يوليو ٢٠٠٤
١٨١	تحديد الاحتياجات بقطاعات ..الصحة –التعليم ما قبل الجامعى – التعليم العالى (عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٢	تحديد الاحتياجات بقطاعى الصرف الصحى والطرق والكبارى و لمواجهة العشوائيات (عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤